فايز قزي

حزب الله

أقنعة لبنانية لولاية إيرانية

دراسة وثائقية

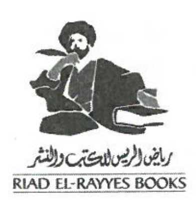


فـايـز قـزي

حزب الله

أقنعة لبنانية لولاية إيرانية

دراسة وثائقية


رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

Hezbollah

Lebanese Masks for Iranian Guardianship

A Documentary Study

Fayez Qazzi

First Published in January 2013

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978 - 9953 - 21 - 550 - 1

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

الإهداء

إلى القرّاء الأعزاء وخصوصاً الأصدقاء،
الذين لولا نصائحهم لذهب الكتاب أبعد.

مقدمة

ما كان لهذا الكتاب أن يجد طريقه إلى الطبع لولا التزامي في مقدمة الطبعة الثانية لكتابي «قراءة سياسية لحزب الله» بأنني سأكتب عن الوثيقة السياسية لحزب الله الصادرة سنة ٢٠٠٩ التي فاض حجمها عن أن تكون فصلاً جديداً مضافاً إلى الكتاب السابق.

وأعود لأتساءل مع القارئ مجدداً، وخصوصاً القارئ الذي لم تصلني تساؤلاته، ومعه وقبله ربما لأجيب على فضولي الذاتي والوجداني محاولاً معه كشف جوانبها.

لماذا أبذل جهداً إضافياً متأخراً لأكتب «من ميشال عفلق إلى ميشال عون ـ تجارب في علاقة مستحيلة»؟.

ولماذا أتكبد عناء ومشقة «التحرش» بحزب الله الذي تتودد إليه شعوب وحكومات ومنظمات وشخصيات

عربية وغربية؟ وأنا لست ملتزماً بحزب أو تنظيم معين، ولست بكاتب سياسي محترف ولا أحترف الكتابة والتاريخ؟!

ولست أيضاً من بين من يدعي الثقافة الأكاديمية ولا طول الباع في العلوم الإنسانية والفلسفية، ولست ممن يؤمنون أو يبحثون عن صدارة «المجالس في الجوامع والسلام في الأسواق»، ولا تغريني مقولات: عرفناك من كتاب أو شاهدناك في برنامج تلفزيوني إلخ. من كلمات الإطراء والمجاملات «البورجوازية» التي عممها «الذوق» اللبناني على كل الطبقات، فهذه شؤون لا أبحث عنها ولا تدفعني للكتابة، وإن كنت أعترف بأنها أحداث تغريني وتدفعني إلى المتابعة أحياناً خاصةً أن القارئ اللبناني والعربي بات اليوم أندر من اكتشاف الكاتب. فهل يكفي تأثري بأدب روسو من أن «كل فرد مسؤول عن كل شيء أمام الكل» ولم يبقَ اليوم الكثير من عالم القراءة والكتابة، إذ تحوّل الكتاب والقراء معاً، إلى وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة التي سرقت زبائن الإعلام المكتوب والمرئي.

الجواب الذي يخالجني وأرغب بنقله إلى القارئ هنا، أنني والكثيرين مثلي ممن اعتنقوا عقيدة سياسية وناضلوا من أجلها من خلال حزب منظم، حتى وإن

أصبحوا خارج التنظيم، يبقى وجدانهم يناضل في حالات كثيرة، والكتابة لمن تمكن، هي إحدى حالات التعبير عن هذا الوجدان. وأنا وكثيرون مثلي، ما كنا أصحاب الرأي القائل «إذهب أنت وربك فقاتلا»، بل كنا وما زلنا أصحاب عقيدة «إذا قيل من فتى . . . قال ها أنا ذا»!.

نعم نحن معشر العقائديين الملتزمين، وقد قضينا العمر في العمل السياسي، لو توقفنا ربما سنشعر بنهاية العمر، لذا نستعين بالكتابة أحياناً لنقول أننا لا نزال أحياءً ولو اجتراراً.

أما لماذا دونت بعض تجاربي المستحيلة في كتابي: «من ميشال عفلق إلى ميشال عون» سنة ١٩٩٢، فسوف يجد القارئ جوابه مفصلاً في كتابي اللاحق الذي آمل أن يلتزم معي الناشر الصديق رياض الريس هذه المرة بالعنوان الذي اخترته له بنفسي وهو «من مواطن سابق ـ إلى وطن مستحيل».

وأما لماذا أكتب اليوم تحت عنوان «حزب الله أقنعة لبنانية لولاية إيرانية»؟، فلذلك قصة وخلفيات.

القصة بدأت مع كتابي الأول عن هذا الحزب، حين كنت أجالس أحد أنسبائي المقربين وكنت المسبِّب بالتحاقه بحركة الجنرال عون في نهاية الثمانينيات،

شأن كثيرين غيره، ولكن عندما عدت والتقيته في ربيع ٢٠٠٦ ونهاية علاقتي بالجنرال عون التي سبقت بأيام وحصلت تحديداً في ٢٧ شباط ٢٠٠٦، فاجأني نسيبي هذه المرة بجملة قصيرة ومفيدة دفعتني إلى الكتابة مجدداً، بعد أن وعدت نفسي أن أتوقف عند كتابة شبه سيرة سياسية وضعتها في كتاب «من ميشال عفلق إلى ميشال عون»، إذ هالني أن يكون الجنرال عون قد زرع في أنصاره «قناعة» وصلت إلى حد أن يصارحني عنصر في تياره بالقول: «إذا كنت تركت عون، بعد أن نسَّبتنا إلى تياره بسبب علاقته المستجدة مع حسن نصرالله، فنحن لا نجد ذلك مبرِّراً، ونؤكد لك ونعلن أنه إذا اختلف الرجلان في المستقبل فإننا سننحاز إلى نصرالله».

وجاءت هذه القصة لتمثل الشرارة التي أحيت عندي خلفيات كثيرة وَرَدَ بعضها في كتابي السابق وسأكتفي منها بالقليل الذي يساعد القارئ، سواء كان مؤيداً أو مخالفاً لأفكار الكتاب، في تعرف نواقص أو هفوات أو زلات استنتاجاتي التي خلصت إليها، وأنا أعلم أن بعضها شديد القسوة لا تشفع له الأعذار المخففة ولا المحللة ولا حتى الظروف الاستثنائية والخاصة.

من حق أحد الأصدقاء أن يكرر وهو يقرأ هذا الكتاب بالعودة مرة جديدة لبث شكوكه بأنني كتبت لأقبض

ثمناً كبيراً من السعودية، قدَّره بمليون دولار، عند صدور كتابي السابق. أما اليوم فلن ألومه إذا أخطأ التقدير ثانية، فهو على الأقل قرأ وعلَّق وقدَّر غالياً ثمن ما كتبت فشكراً له، وإن ظلمني بظنه. واليوم أعترف وأعلن أنني عجزت حتى الآن عن إدخال كتابي المذكور إلى المملكة السعودية رغم محاولة صاحب دار النشر الصديق رياض الريس بوسائله المختلفة، ورغم محاولة الصديق غسان شربل رئيس تحرير جريدة الحياة السعودية دون جدوى، كما باءت محاولات إحدى المكتبات الأساسية في السعودية لإدخاله إلى المملكة بالفشل أيضاً. ولا زلت حتى الآن أجهل السبب وإن كان الجواب غير الرسمي: «لأن غلاف الكتاب يشير إلى علم حزب الله». والله أعلم!

وإذا كانت البداية منطلقة من حرصي على استرداد العونيين الذين جنحوا كما خوفي من انتشار التشيع الإيراني عند الجنرال عون وتياره، فإنني أعلن أن مبرر هذه الانطلاقة وسببها الرئيسي هو أنني ساهمت في خلق هذا الكيان السياسي العوني الذي أردته مع أصدقائي وطنياً، فتحول اليوم وبفعل انحرافات ومساومات عديدة بدءاً من مذكرة التفاهم، واللاجئين اللبنانيين إلى إسرائيل، والمعتقلين في السجون السورية والتحالف مع رموز الفساد والإقطاع،

وممارسة الديكتاتورية في قيادة الحزب وإدارته، والغرق في كسب وتوزيع المغانم المادية وغيرها الكثير الكثير أحفظه لكتابي الأخير «الوطن المستحيل».

ولأنني صاحب عقيدة، لا صاحب رأي فقط، فإنني أكتب ملتزماً بنصرة قناعاتي ضد كل انحراف، ولا أعتبر نفسي مجرد صديق لعون بالمعنى الوجداني والإنساني بل أزعم وأدعي المشاركة في مشروع وطن ودولة وإن فشل ذلك المشروع حتى الآن. أنا لست طائفياً، لكن لدي عقلاً وعذراً أستمدهما من أبو العلاء المعري[١]، فأنا دافعت عن عون بصراحة حين كان فعلاً يمثل قضيتي خلال حقبة استمرّت منذ نيسان ١٩٨٥ حتى شباط ٢٠٠٦. وما بدَّلت في ذلك تبديلاً رغم كثرة المخاطر والإغراءات. إذن أنا لا أكتب من أجل التنظير، بل من أجل العمل، لا بل يدفعني إليه أيضاً انتمائي السياسي السابق إلى حزب البعث العربي القومي العلماني وقربي من المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها وعلى الأخص فتح والجبهة الشعبية، وتحالفي الانتخابي سنة ١٩٧٢ مع كمال جنبلاط وتعاطفي مع كل أفراد المقاومة الوطنية اللبنانية،

---

(١) يقسم أبو العلاء الناس إلى قسمين: طائفيون بلا عقل، وعاقلون لا طائفة لهم.

وسكني في العراق عند بدء الحرب مع إيران ١٩٨٠، وموقف عون خلال حرب وتهجير الجبل وساحل الشوف وشرق صيدا، وعدم الاعتراض على حليفه الذي اعتبر مخيم نهر البارد خطاً أحمر على جيش لبنان، وخلفية تحميل حزب الله مسؤوليات مبالغة في مواجهة هذه الحالات جميعاً وغيرها.

لقد جرّب اللبنانيون وسائل كثيرة واستهلكوا التجارب المتعددة بحثاً عن وطن حر ودولة مستقلة لجبلهم الصغير، الذي تقيه جباله غرباً تسونامي وغزو مياه المتوسط، والتقارب الحضاري شرقاً عواصف الصحاري ورمالها. واجهوا طمع الشرق وخبث الغرب فحملوا السلاح وقاتلوا في الداخل شركاءهم وأشقاءهم وضيوفهم. كما قاتلوا عدوهم الخارجي. وطالبوا بالفدرالية والتقسيم. إنهم كانوا يغرقون. . . فهل يلام من يشرف على الغرق إذا لجأ إلى التنفس تحت الماء؟!.

إن لبنان هو مجمع ومختبر الطوائف بمذاهب متعددة وكثيرة هاربة من الظلم والتسلط والعنف. ورغم ذلك، فقد جربت بعض طوائفه العنف والحرب المدمرة عام ١٩٧٥ وانتهت إلى عدم جدوى ذلك. وكان يفترض أن يؤرخ مؤتمر الطائف ١٩٨٩ نهاية تلك التجارب الفاشلة، إلى أن دخل حزب الله معترضاً هذا المسار بحجة مقاومة إسرائيل. لكن بعد

خروج إسرائيل سنة ٢٠٠٠ من كل الأراضي التي احتلتها من لبنان وفقاً للقانون الدولي واعتراف الأمم المتحدة، راح الحزب يغذي الشعور لدى مواطنيه بأنهم «مسلمون منسيون»[(١)]، ويكدس السلاح الإيراني في الجنوب والبقاع والضاحية ويبني مؤسسات عسكرية وأمنية وثقافية وتربوية واقتصادية ومالية وقضائية وعدلية وتمثيلية وسياسية. . . وبات باستثناء تبعيته للفقيه ودولته الإيرانية مكتفياً بذاته من كل شيء يحتاج إليه لإعلان الحكم الذاتي في مناطق تواجده الأساسية. فباتت هذه المناطق ولايات لبنانية شكلاً، تابعة ظاهرياً لسلطة لبنانية يقبلها ويوافق عليها الحزب ضمن وصايته الفعلية المطلقة عليها في كل شيء.

هذا الواقع الفعلي الذي أفرزه حزب الله في مناطقه لم يعد يحول دون إعلانه وإشهاره سوى «رغبته الذاتية» بفتوى الفقيه الإيراني التي قد يعلن عنها في أي لحظة، وأرجو أن لا تتحقق قبل صدور هذا الكتاب ليبقى الجدل مفيداً حول قراءتي الخاصة هذه.

أما ما يمكن أن ينتج من استمرار هذا الواقع أو الانتقال إلى إعلانه فلن يكون في الحالتين، إلا نذير شؤم لتفتيت «الوحدة» اللبنانية وهي أصلاً لم تبلغ مستواها

---

(١) عنوان كتاب صدر ١٩٩٩ للباحثين غراهام فولو وراند فرانكي.

القانوني والدستوري. وعندئذ قد تكون الفدرالية اللبنانية بشكلها الخاص والفريد والمستحدث هي الحل الأنسب، خاصة إذا نتجت عن حوار هادئ وعاقل بعيداً عن التهويل والتهديد والعنف الذي يحتكره اليوم حزب الله وحلفاؤه بالتبعية.

أما شعار رفض الفدرالية والتقسيم الذي يتمسك الحزب بإعلانه دائماً، فهو يعني حينئذ ويُخفي مشروع الهيمنة بالقوة على كل لبنان، «وقد كان شيعياً قبل أن يحتله الآخرون»، كما يتكشف في الأبحاث والقراءات الدقيقة والمفصلة في وثائق الحزب وخطابات وأبحاث مفكريه وكتابه ورجاله وقادته الكبار والصغار منهم.

من جهتي، تساءلت كثيراً لماذا أكتب عن حزب الله. وأعترف بأنني لا أملك الجواب الحقيقي والشافي وإن كنت أعلم لماذا يسألني أو يتساءل صديقي هذا وكل الآخرين.

لكنني أعترف بانتمائي لجيل عاش شبابه الذي لم يكن «تاريخه كاذباً»[(١)] أبداً بل مبالِغاً في الصدق. ولم يكن صاحب رأي فقط بل صاحب عقيدة. لكنه عانى تجارب انتكاسة مشروع الوحدة والحرية والاشتراكية

---

(١) إشارة إلى مقالة تجريح كتبها أسعد أبو خليل في جريدة **الأخبار** اللبنانية بتاريخ ٩ تموز سنة ٢٠١١.

واستمرار تعثر الثورة الفلسطينية وفشل الثورة الجزائرية ومشروعها لبناء الدولة القادرة والعادلة وبناء التقدم الاجتماعي. وقدري اليوم أن أشهد مع جيل النكسات تعثر الربيع العربي وشعاره المترنح أمام هجمة القوى الدينية وخطابها المتطرف فكرياً وعسكرياً.

أما الانتصارات الموهومة التي تُفَاخِرُ بها إيران وحماس وحزب الله، كما الجماعات الإسلامية المتطرفة، فهي واحات سراب سرعان ما تبددها القراءةُ العاقلة والممارسةُ المستنيرة. فها هي إيران تختنق سياسياً بصراعات قادتها، وتختنق اقتصادياً بالبطالة والفساد والغلاء الفاحش لأسعار المواد المعاشية وهبوط سعر عملتها المستمر في مقابل أسعار العملات الأجنبية، وسوء الإدارة... وهذه حماس تتخبط في وضع مشلول، لا تستطيع ممارسة المقاومة المسلحة، كما لا تستطيع التأثير، سياسياً، على مجرى الأحداث في المسار الفلسطيني، ولا تحلم حتى بتوحيد فلسطين الدولة. لكأنها وُجِدَتْ لتكريس سقوط المشروع الفلسطيني. وها هو حزب الله الذي انكشف كلياً بعد «تحرر» الأرض سنة ٢٠٠٠ أنه رافعة إيرانية وحركة ميليشوية داخل لبنان يعمل على احتلال السلطة والدولة بقوة السلاح ليحولها إلى ولاية إيرانية.

أما الإسلاميون فليسوا مسؤولين عن الانحطاط العربي بالطبع، ولكن لن يمكنهم النهوض بالعرب أيضاً. وإذا كنا نسجّل لهم مواجهاتهم مع المحتلين أحياناً، فلا بد لنا أن نضع تلك المواجهات في سياقها التاريخي الملموس: إنها جهادات في نقاط دفاع جزئي وفي جبهة مهزومة، «ما يجعل الخطاب الانتصاري، على وجاهته الميدانية هنا أو هناك، مضللاً وديماغوجياً».

إننا إذ لا ننكر البطولات والتضحيات، نتساءل عما إذا كان هناك مشروع وطني حقاً «للمقاومات» الإسلامية، سواء على المستويات المحلية أو على المستوى العربي العام. ولعل الإجابة عن هذا السؤال هي التي تبيّن أصالة وصدق الدور السياسي للمقاومات. فإذا كانت تحمل مشروعاً، فإن تلقيها المساعدة والدعم من قوى إقليمية لا يضيرها، لكن إذا لم تكن تملك مشروعاً وطنياً أو قومياً، فإنها ربما تنزلق إلى مواقع التبعية والأداة والارتزاق!. لأن التغطية الدينية تنطبق على الجهاد في سبيل الله وتسميته مقاومةً تزويراً وباطلاً هو قناع مصنّع.

والمقاومة، بحد ذاتها، ليست مشروعاً بل أداة تحرير مؤقتة بطبيعتها. لكن، هل يمكن أن يتحقق تحرير بلا تحرّر، أي بلا مشروع اجتماعي سياسي تقدمي؟!.

إنني لم أقرأ في الوثيقة السياسية مشروع الحزب هذا. لكنني قد قرأته في وثيقة المستضعفين سنة ١٩٨٥، وقرأته تفصيلياً في كتاب الشيخ نعيم قاسم. وفي القراءتين تمَّ التأكيد: «إننا أبناء أمة حزب الله، نعتبر أنفسنا جزءاً من أمة الإسلام في العالم التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم».

لست وحدي من قرأ ذلك، بل كثيرون غيري، وهنا أستعين بقراءة للكاتب الأردني اليساري ناهض حتر نشرته جريدة الأخبار في عددها تاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٠:

«يمكننا القول اليوم إن «ممكنات» الصحوة الإسلامية قد تبدَّدت. فالإسلام الجهادي تحوّل ثقله إلى مجموعات مقاتلة معزولة لا تحظى بالتأييد المجتمعي أو الجماهيري من المسلمين، بل تحتضنها عصبيات محلية في معارك تتمفصل على صراعات محلية. وهكذا، فإننا نشهد اتجاهاً لانتقال الإسلام السياسي كله، الدعوي والجهادي، في حساسيته الكبرى الفاعلة، إلى الغرب ليلعب وظيفة سياسية أقلوية».

ثم يضيف: «أما الإسلام السياسي الشيعي، فقد وقع في ما هو أسوأ. لقد فقد صدقيته، جوهرياً، بسبب ذلك التساكن السياسي بين نهج مقاوم وحدوي في

لبنان ونهج متأمرك تقسيمي في العراق. وهو تساكن لا يمكن تبريره إلا بالارتباط بالمشروع القومي الإيراني الذي يقتضي، من جهة، مواجهة دفاعية مع إسرائيل مكانها لبنان، وتترتب عليها سياسات ومواقف ممانعة ومقاومة، ومن جهة أخرى، يقتضي إضعاف العراق وتقسيمه ونهبه واغتصاب أراضيه وإلحاقه، مما يرتّب سياسات ومواقف أخرى مضادة».

الى أن يقول: «ليس من الواجب على حزب الله أن يتقدم بالشكر الجزيل لطهران على دعمها له ولمقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي بسبب علاقات التبعية. ومن هنا فلا يمكنه إدانة ممارسات إيران الاحتلالية في بلد شقيق، وهل كان السيد حسن نصرالله مضطراً لمنح رجل الاحتلال والتقسيم والفساد في العراق، عمار الحكيم[1]، مقابلة متلفزة لأغراض انتخابية؟ وكيف يمكن لِمَن ترنّ في مسمعيه كلمات نصرالله الجهادية اللاهبة في الأونسكو، أن يبصر مشهد ذلك اللقاء الأخوي؟.»

«. . . ماذا يمثل الحوثيون بحق السماء، لكي يتابع تلفزيون المقاومة اللبنانية انتصاراتهم بفخر؟ هل الحوثيون تيار مقاوم؟ أهم دعاة وحدة ونهضة؟ ليسوا

(١) عمار الحكيم، أقرب السياسيين العراقين إلى إيران، اغتيل في بغداد خلال حكم المالكي الأقرب إلى إيران.

سوى تجمع قبلي متخلّف، لكنه يستحق التأييد، بالطبع، بسبب التماثل التبعي لإيران».

نشرت هذه المقاطع من المقال رغم ما فيه من مواقف لا تستحق التأييد عندي. إلا أن صاحب المقال لا يريد أن يقتنع أن حزب الله ما هو سوى أداة إيرانية ولا يريد أن يقرأ بعمق أكثر، التحالف الإيراني الأميركي الممتد من أفغانستان إلى الثورة الإسلامية ضد الشاه في إيران، إلى التحالف في العراق لإسقاط صدام حسين وتفكيك العراق وتسليمه لإيران، ولا تحول «مقاومة» حزب الله عن دور المقاومة الموحدة ليلعب لصالح إيران كلياً وحليفها السوري جزئياً تحت راية جهاد الولي الفقيه.

بعد اكتمال «التحرير» سنة ٢٠٠٠ بدأت تتلى التساؤلات والمشاريع القلقة والمقلقة معاً: ماذا يفعل حزب الله بترسانته العسكرية بعد هذا المنعطف والى أين وكيف يتحول!؟.

في حديث إلى جريدة النهار نشر في ٢٣/٣/٢٠١١ قال الشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام السابق لحزب الله: «ان السلاح كان يجب الاَّ يوجه إلى الداخل إنما فقط بوجه العدو الإسرائيلي ليبقى على طهارته، وإن المقاومة انتهت منذ زمن بعيد وأبرمت اتفاقات منذ سنة ١٩٩٦ وتوجه السلاح إلى الداخل...».

وبعد حرب تموز ٢٠٠٦ انصرف الحزب إلى تكتيك جديد لخدمة أهدافه الاستراتيجية الثابتة في بناء الدولة الإسلامية والتمسك بقيادة الولي الفقيه الإيراني المعصوم للتحضير لعودة الإمام واكتمال ظهور الإرادة الإلهية التي تعطي النصر.

رفّع الحزبُ رجالَه أبطالاً للوعد الصادق، وثبّت جماهيره وأنصاره «أشرف الناس»، فباتت مقاومة الحزب الإسلامية «فرقة ناجية» كاملة للتعبئة والاستعداد لتلبية «نداء الظهور» وتحقيق دولة العدل حتى دون فتح باب الانخراط في صفوفها المغلقة أصلاً على مواصفات حصرية محددة ونخبة مختارة. أما كل الآخرين خارج الفرقة الناجية والمختارة فهم رجس من عمال وعمل الشيطان ليجتنبوه.

وقد عكست خطب الأمين العام السيد حسن نصرالله بعد حرب تموز ٢٠٠٦، وبعض قادته المحليين «اللبنانيين» والمجنسين، هذه الصورة الانتقائية الطليعية، التي نقلت المقاومة من وسيلة كفاحية مختارة بين مجموعة وسائل مختلفة ومتوفرة، إلى المستوى التقديسي الذي يمنع كل نقد أو تعديل أو حتى اجتهاد. وهكذا بات كل العالم من حولها إما مع المقاومة المقدسة وسلاحها المقدس وخياراتها المقدسة، أو مع العدو والشيطان الأكبر الأميركي أو

السرطان الإسرائيلي، وبقي بعض السذج والمنافقين والمنتفعين ينافقون ويتهمون الآخرين بتعطيل «الحوار».

وهنا نكتشف كيف أن حزب الله يعيش تناقضاً صارخاً، فمشروعه الأساسي بمقاومة إسرائيل يتعرض للتجاذبات الإقليمية بين إيران وإسرائيل وبين إيران والأنظمة العربية، وهو في مطلق الأحوال «يتبع» النبض الإيراني وأوامره كلياً، فيتحول مشروع المقاومة الإسلامية نحو مشاريع أخرى داخلية أو إقليمية وربما أبعد.

وتحولت «المقاومة الإسلامية» إلى جيش دائم لحزب الله ونشأت المؤسسات التعليمية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية الرديفة لمؤسسات الدولة اللبنانية. وباتت إيران من خلال انتماء الحزب إليها عقائدياً وسياسياً وعملانياً تملك جيشاً تابعاً لقيادة حرسها الثوري. يختبئ وراء قناع المقاومة لاحتلال زال ولكن مطامعه باقية تقتضي الحماية منها استمرار «الوجود» لجيش الاحتلال الإيراني المقنع والذي بلغ مهارة صانع الأقنعة حد إيهام الكثيرين بأنه «مقاومة» تشارك الجيش والشعب بل تتقدمهما في حماية الوطن.

وبعد أن تعطلت الدولة بالفراغ الدستوري في مركز

رئاسة الجمهورية، وجرفها مؤتمر «الدوحة» أكثر بتكريس المشاركة وفْقَ مفهوم توافقي مشوّه أدى عملياً إلى امتلاك حزب الله حق النقض Veto على جميع قرارات مجلس الوزراء، مكرِّساً سقوط الدستور اللبناني خاصة مقدمته التي تنص أن «نظام الحكم ديموقراطي برلماني» ونص المادة ٦٥ التي تحدد الصيغة اتخاذ القرارات بالتوافقية أولاً ثم التصويت الأكثري البسيط ليتحول بعد تعذُّرها إلى صيغة أكثرية استثنائية بالثلثين في بعض القضايا الأساسية المحددة نصاً. فالصيغة هي التصويت بالمبدأ والتوافقية أول مراحل التصويت وصيغةٌ من صيغهِ وليست أبداً نظاماً سياسياً. لكن الحزب حرَّف ذلك وأصر على تطبيق هذه النظرية حتى بعد انتخابات ٢٠٠٩ حيث فاز تحالف ١٤ آذار بأكثرية مقاعد المجلس النيابي ومُنِعَ من تشكيل الحكومة إلا بعد أن حصل حزب الله وحلفاؤه على الثلث الضامن (١٠+١) ليعطل كلياً حكومة سعد الحريري الأولى الثلاثينية. واختار الحزب وحلفاؤه الوزارات المطلوبة وسموا أسماء وزرائهم دون ترك أي حق لرئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء في الاختيار والتقدير.

وهذا أيضاً مخالف لنص الدستور وروحه التي تعطي لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء صلاحية تشكيل الحكومة وتوقيع مراسيم تعيين الوزراء، ويبقى

للكتل السياسية أن تعبر عن عدم رضاها خلال مناقشة بيان الثقة في المجلس وتُسْقِط الحكومة، إذا تمكنت، بالأكثرية النيابية.

ولم يتمخض النقاش الذي استمر طويلاً في مجلس الوزراء ولجنة صياغة البيان الوزاري، إلا بولادة بيان وزاري مفخخ ابتدع هرطقة دستورية مضافة إلى «إنجازات» الدوحة عندما تبنت الحكومة في بيانها الوزاري بدعة سياسية كيانية جديدة باعتماد مثلث «الشعب والجيش والمقاومة». فبات لبنان مع هذا البيان الوزاري العجيب والجديد قائماً على كيانات ثلاثة، اثنان منها، الشعب والجيش، مشتركان بين كل مكوناته السياسية والطائفية، أما الثالثة وهي المقاومة فينفرد بها حزب الله ويتصرف بها تصرف المالك، بملكه نيابة عن إيران، غير ملزم حتى بعنايتها للأب الصالح. كما أن العلاقة التي تربط المقاومة من جهة بالجيش وبالشعب من جهة ثانية هي غير محددة، ومتروكة ربما لميزان القوة الذي يحتم هيمنة المقاومة على الجيش والشعب، ويكرس مستقبلاً هيمنة هذه المقاومة المسلحة على الوطن كله، خاصة بعد فشل «طاولة الحوار» و«قادة الحوار» في وضع قواعد تضبط هذه العلاقة ولو تحت عنوان الاستراتيجية الدفاعية التوافقية. كما أن عدم وضع هذه القواعد لضبط العلاقة يجعل الشعب أو ربما الشعوب اللبنانية، وفق

قراءات أدق وفي أفضل الحالات، منقسماً بين الجيش والمقاومة. وهذا يعرّض الكيان اللبناني حتماً إلى الانقسام بين شعب وجيش من جهة، وشعب ومقاومة من جهة ثانية، لنصبح على وطنين وربما أكثر. ويزعم حزب الله زوراً أنه ضد التقسيم والفدرلة؟!.

هذا الانقسام الذي قد يتحقق عبر حزب الله وبسببه بعد أن عجزت عنه إسرائيل «وحلفاؤها» الكتائب (وفق توصيف حزب الله)، سوف يكون المبرر والذريعة والمساعد لقيام الدولة اليهودية ما دامت تجربة التعايش اللبنانية قد فشلت وأفشلت معها كل الدعوات العربية لبناء مجتمع قومي يوحد ويجمع الأقليات الإثنية والمذهبية والثقافية العربية في كيان سياسي واحد. وعندما تنفجر المنطقة فلن يرثها الإسلام الثوري الإيراني أو الإخواني بل الدول العنصرية ليبدأ الزحف نحو إسرائيل لتقليدها والإفادة من تجربتها وطلب دعمها، فيتحقق حلم إسرائيل بطبعته الجديدة في الشرق الأوسط الجديد أو الكبير. هذه مساهمة بسيطة من مساهمات الولي الفقيه المخفية في خدمة الكيان الصهيوني المغتصب الذي يتظاهر بوصفه بالغدة السرطانية، ومن أجل اقتلاعها، لا بد من إلغاء الأوطان والقوميات والنظم المدنية، فنفيق غداً على دول دينية في طليعتها الدولة اليهودية.

القسم الأول

قراءة الوثيقة

قراءة المقاصد الظاهرة

أولاً: دليل القراءة والنقد

بداية، أرجو أن لا تبدو قراءتي وملاحظاتي على الوثيقة تأكيداً لحكاية الناسكَيْن في كتاب «المجنون» لجبران خليل جبران، حيث أعلن أحدهما رغبته بإنهاء الحياة المشتركة في الصومعة فاستحالت عليهما قسمة صحن الفخار، وهو ثروتهم المشتركة الوحيدة. ذلك أن الأقوى منهما والذي يريد الهيمنة لا يرغب بحصته فقط ولا حتى كامل الصحن، إنما يبحث عن «النقار» للهيمنة وليس مجرد إنهاء الشراكة.

أما إذا كان لا بد من اعتماد تلك الرواية، فإنني سوف أختار سلفاً دور الناسك الذي يذهب مباشرة إلى قسمة صحن الفخار ولو انكسر وفقد فائدته، ما دام شريكه يضمر الهيمنة على البلد من خلال المطالبة بحصته غير المحدودة، وهذا شر مطلق.

وأعود اليوم إلى قراءة الوثيقة الجديدة الصادرة عن حزب الله في

مؤتمر سنة ٢٠٠٩ وقد أوردتُها ملحقة في هذا الكتاب.

هكذا تبدو لي المواقف والمطالب المستحيلة التي يرفعها حزب الله، باسم التشيّع الذي يبشر به لنصرة دولة الإمام في طهران، وليس باسم الشيعة عامة ولا الشيعة اللبنانيين خاصة.

ولقد كتبت سابقاً شارحاً هذا الانطباع الذي خرجت به من قراءة سابقة ومعمقة لحزب الله وضعتها في كتاب عنوانه «من حسن نصرالله إلى ميشال عون ـ قراءة سياسية لحزب الله»، صدر عن دار الريس، بيروت سنة ٢٠٠٩.

يجب التنبه إلى أن هذه الوثيقة صادرة عن مؤتمر لحزب الله، ما يعني أن كل حرف وكلمة وجملة وفكرة في هذه الوثيقة تعرّضت لجدل ونقاش معمّقين قبل إقرارها.

ولذلك وجب التقيد التام بالنص المكتوب بدقة وعناية شديدتين، كلمة كانت أو حرفاً أو فاصلة، دون «تطويع الألفاظ الدقيقة الواردة أحياناً لخدمة المعاني الملتبسة» تبعاً لحوار أو دعوة وتبليغ، لأنها جاءت حصيلة مناقشات الخبراء والقادة الحزبيين الكبار الذين أظهروا كفاءات ومهارات فنية في قيادة الحزب على مختلف الصعد. وهذه الدعوة إلى التدقيق والانضباط التام في قراءة الوثيقة السياسية الجديدة للحزب تنطلق عندي من مراقبتي، وبحزن شديد، لخلط مقصود لعالِم أو اختلاط جاهل عند طبقة كبيرة من القراء وتمتد إلى المثقفين منهم وخاصة اليساريين والحزبيين وأتباع التيارات السياسية الحديثة والحليفة للحزب. فنحن مستهدفون بالفعل من هذه الفئة من الأشخاص الذين

يتلاعبون وفقاً لهوى أو ضغينة بالألفاظ التي يتضمنها قاموس حزب الله، والتي تحتل صفحات الكتب والمجلات والصحف والإذاعات والتلفزيون تُقَدَّم لنا بصفة محلل سياسي أو كاتب سياسي، وأنا علقت بينهم للأسف مما اضطرني إلى مقاطعة الشاشة الصغيرة أحياناً.

- فعندما يقول الحزب مثلاً أننا نعمل وفق مصالح الأمة، يستعجل البعض ليضيف ويصف الأمة بالعربية. بينما الحزب تركها دون تحديد، ولو أراد أو اضطر للتحديد لقال حتماً الأمة الإسلامية، فيتحول الوصف المضاف إلى تحريف وجهل وتجهيل.

- وعندما يذكر الحزب مثلاً اسم المقاومة من دون وصفها، يأتي من يتبرع ليصفها باللبنانية أو الوطنية أو الشعبية، فيحرّف القصد لصالحه ولصالح دعوة الحزب الذي لو سئل عن إضافةِ وصفٍ للمقاومة لأضاف فقط الإسلامية حكماً. فالحزب لم يكن مع المقاومة اللبنانية ولا الوطنية وقد قاتلها ولم يذكر حتى حركة أمل، ولا المقاومة الشعبية لأنها غير صافية ولا ناجية ولا ترتكز على واجب الجهاد الديني وفروضه.

لقد مرَّ ربع قرن على صدور الوثيقة الأولى في ١٦ شباط عام ١٩٨٥، ولم يعلن الحزب مرة عن انعقاد أي مؤتمر منذ صدورها. كما وقعت أحداث كبيرة ومتعددة، حقق فيها الحزب خطوات كثيرة إيجابية وسلبية، استغل أصدقاؤه استثمارَ إيجابياتها، بينما استغل خصومُه تضخيمَ سلبياتها. فبات الحزب

مطالباً بتوضيحها وشرحها للحلفاء والخصوم ولكل الآخرين وهم كثر، خاصة بعد أن أصبح حجمه السياسي والأمني يلزمه بذلك.

بعض تلك الأحداث كانت مصيرية، تتراوح بين «تبدلات استراتيجية» عسكرية وأمنية، «وارتجاجات سياسية» في الثوابت والأصول والميثاق والنظام، ليس أقلها اكتمال «التحرير» عام ٢٠٠٠، واغتيال الشهيد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، وإخراج الجيش السوري، وسقوط «النظام السياسي الأمني»، وحرب تموز ٢٠٠٦ مع إسرائيل، والاستعانة بقوى الأمم المتحدة لمعاونة الجيش على الانتشار ومراقبة الشريط الجنوبي بالقرار ١٧٠١، واجتياح سلاح المقاومة في ٧ أيار عام ٢٠٠٨ للداخل اللبناني بذريعة التصدي لمؤامرة الفتنة في بيروت والجبل والتي كادت أن تشعل فتنة أكبر، لولا امتناع الفريق الآخر عن القتال والاستسلام لمشيئة حزب الله وتنازل خصومه عن حصتهم وتسليمهم «صحن» الوطن كاملاً، تقليداً لحكاية الناسكين. تلك محطات تركت جراحاً لا تزال تنزف لم ولن تندمل في الجسد اللبناني، وربما أدت إلى انهيارات دراماتيكية تلوح في آفاق «الربيع العربي» اليوم وترافقه!

ولأن النقد حقٌّ لكل قارئ، وهو لا يقلق واضعي الوثيقة كما أكّد الدكتور علي فياض في برنامج «نهاركم سعيد» ٢٠٠٩/١٢/٥ حرفياً: «لا يقلقنا أن يكون هناك موقف سياسي مختلف لكن يقلقنا أن يكون هناك إصرار على الإختلاف، ولا يقلقنا النقد إنما يقلقنا سوء الفهم، ولا تقلقنا الإشارة إلى ملاحظات ولكن تقلقنا القراءة المتعسفة للوثيقة».

ثانياً: لا جديد في الوثيقة

لقد أكّد الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله خلال مهرجان إعلان الوثيقة عدم وجود جديد بقوله «ان الوثيقة تهدف إلى تظهير الرؤية السياسية للحزب».

لذلك نثبت أولاً مبدأ «اعتبار الثابت باقياً على ثباته» دون مراجعة. وهذا يشمل كل المواقف الفكرية والعقائدية والدينية، إذ قال السيد حسن نصرالله في رده على الأسئلة خلال قراءته الوثيقة «.. إن المواقف الفكرية والعقائدية والدينية لم تتعرض لها الوثيقة لأنها غير خاضعة للنقاش». وهذا يعني أن ولاية الفقيه، وبناء دولة الإسلام (الحكومة الإسلامية ــ دولة أمة حزب الله)، والجهاد الإسلامي أي «المقاومة الإسلامية»، وهي الأركان الثلاثة التي يقوم عليها منهج الحزب وكيانه وبناؤه السياسي والعقائدي والفكري قد كرستها ولم تبدلها الوثيقة السياسية الاخيرة. كما أكدَّ الدكتور علي فياض[1] كذلك «لأنها

---

(١) علي فياض، قيادي حزبي ونائب في البرلمان اللبناني.

ليست وثيقة في العقائد والمبادئ والأفكار». ويضيف: «إذا شئت (مخاطباً شذى عمر)[1] الوثيقة هي عملياً شيء جديد ما فيها. هي إعادة تجميع وصياغة واستخلاص لمواقف الحزب... جرى إلى حد ما إعادة التأمل فيها وصياغتها في نص سياسي واحد. لكن بهذا المعنى لا يوجد جديد». وهذا التأكيد يفْرض علينا أن نقرأ الوثيقة السياسية الأخيرة مُجَرَّدة عن أركان ومرتكزات الحزب العقائدية والفكرية والسياسية... ويمكن التقرير والتأكيد بصراحة أنها وثيقة تكمّل الوثائق السابقة ولا تنقضها، وهي بحسب المعلن للوثيقة الثانية بعد وثيقة ١٦ شباط ١٩٨٥ «رسالة إلى المستضعفين».

أما المراجع الأخرى التي يمكن أن تساعد في القراءة فهي ذات تأثير نسبي وجوهري في قراءة الوثيقة السياسية الجديدة لأنها تقع في باب التعبئة أو فقه الضرورة، مثل مذكرة التفاهم أو برامج الحزب الانتخابية التي بدأت سنة ١٩٩٢ واستمرت حتى سنة ٢٠٠٩ ومثل كتاب الشيخ نعيم قاسم عن حزب الله: «المنهج والتجربة والمستقبل» الذي يرفض الدكتور علي فياض اعتباره وتصنيفه وثيقة من وثائق الحزب.

هكذا أيضاً وصفها الأمين العام للحزب وقدمها في إعلانها الأول بأنها «وثيقة سياسية وليست وثيقة عقائدية وأيديولوجية...» رداً على مراسل تلفزيون المستقبل... وقال أيضاً «لا بأس في

(١) شذى عمر، مقدمة برنامج نهاركم سعيد، تلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال LBC.

اعتبارها تطوراً أو تحولاً في المنظومة السياسية لحزب الله». رداً على سؤال صحيفة جريدة السفير الأستاذ طلال سلمان عما إذا كانت الوثيقة حولت الحزب إلى النادي السياسي اللبناني.

ومن مراجع الدقة في قراءة الكلمات كما استعملتها الوثيقة يجب أن نثبت أنها:

- استعملت كلمة المقاومة فقط أكثر من مرة دون توضيح صفتها ولو مرة واحدة، وهي تعني المقاومة الإسلامية.
- لجأت الوثيقة مرتين لاستعمال وصف المقاومة الشعبية عندما تحدثت عن المزاوجة مع الجيش **«فإن التهديد الإسرائيلي الدائم يفرض على لبنان تكريس صيغة دفاعية تقوم على المزاوجة بين وجود مقاومة شعبية تساهم في الدفاع عن الوطن في وجه أي غزو إسرائيلي، وجيش وطني يحمي الوطن ويثبّت أمنه واستقراره . .»**.
- علّقت قيام الوطن على شرط قيام الدولة العادلة وعلقت قيام الدولة على شروط أخرى عديدة (١٧ شرطاً).
- «وقبلت مؤقتاً الديموقراطية التوافقية القاعدة الأساس للحكم في لبنان لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك».
- «وتبقى الديموقراطية وفق معادلة الأكثرية والأقلية رهن تحقق الشروط التاريخية والاجتماعية لممارسة الديموقراطية الفعلية التي يصبح المواطن قيمة في حد ذاته».

ـ ولأنها وثيقة مؤتمر جاء بعد ٢٤ سنة من التطور والنضوج واكتساب المهارات، وخاصة الكلامية، وهي نتيجة حوار في جلسات عديدة وطويلة، فلا يجب الاجتهاد وتحوير مفرداتها ومعانيها وفقاً لهوى القارئ.

إنني إذ أضع هذا الشرح في احتياط الأدلة التي يمكن ان يستعين بها القارئ لفهم بعض التعديلات الإنشائية في الوثيقة والتي جاءت تطبيقاً لمبدأ «الحل اللغوي للمسائل والمشاكل السياسية»، أو مبدأ التزاحم الفقهي أو التقية. فالقاريء السياسي لحزب الله ملزم بإحاطة شاملة لهذه الوثيقة ووضعها في مركز الاهتمام التام ولا بد لفهمها جيداً من استعادة قراءة ما جاء في وثيقة إعلان تأسيس الحزب سنة ١٩٨٥ وهي الوثيقة الأولى: «اننا أبناء حزب الله نعتبر أنفسنا جزءاً من أمة الإسلام في العالم... والتي نَصَرَ الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم». حزب يمهد لظهور عودة الإمام الغائب ليحكم العالم بالعدل والقسطاس»[1].

(١) ملحق الرسالة المفتوحة إلى المستضعفين ـ صفحة ٣.

ثالثاً: تثبيت الوثيقة للفكر والعقيدة

ولأن وثيقة المؤتمر الثاني للحزب ٢٠٠٩ لم تَنقُض صراحةً وثيقة ١٩٨٥، فنحن ملزمون بقراءة الوثيقة الثانية في سياق الثوابت الواردة صراحة في الوثيقة الأولى مسترشدين أحياناً بالوثائق الأخرى للحزب.. والتي عناها الأمين العام في حوار إعلان وثيقة ٢٠٠٩ «أنها ثوابت غير خاضعة للمراجعة».

لأول مرة يُعلِنُ الأمين العام شخصياً أن مؤتمراً للحزب أصدر «وثيقة سياسية» فيما كانت مواقف الحزب السياسية والعقائدية أعلنت سابقاً برسالة مفتوحة للمستضعفين وكأنها بمثابة «تبليغ ودعوة» كما في سنة ١٩٨٥، أو ببرنامج انتخابي كما في سنة ١٩٩٢ و ١٩٩٦ وبعدها. أو في خطاب أو تصريح للتعبئة والإعلام أو باستعراض تفاهم كما حصل في كنيسة مار مخايل في ٦ شباط ٢٠٠٦[1].

(١) توقيع مذكرة تفاهم مع التيار العوني.

لكن المؤتمر الذي أعلن الحزب صدور هذه الوثيقة عنه بقي مجهولاً مكان وتاريخ انعقاده الدقيق وهوية أعضائه، وكل ما دار فيه من نقاش، باستثناء ما ورد في الوثيقة من مواضيع، وباستثناء ما أعلنه الأمين العام السيد حسن نصرالله خلال قراءته للوثيقة، حيث وصفها بالسياسية «وتحتوي على رؤيا ومواصفات وتراعي الخطوط العريضة، فيما البرامج التفصيلية لهذه الخطوط سيعلن عنها بشكل مستقل». وحال الانتظار حال يطول.

رابعاً: بعض قراء الوثيقة قالوا

لقد قرأ كتّاب وصحافيون لبنانيون وعرب كثر هذه الوثيقة، فوجدت فائدة بمراجعة سريعة لبعض هذه القراءات علّها تساعد على فهم ومناقشة الوثيقة لاحقاً.

- كانت القراءة الأولى للأستاذ طلال سلمان، صاحب جريدة السفير اللبنانية، الذي شارك في مهرجان قراءة الوثيقة، حين توجه إلى الأمين العام حسن نصرالله فور انتهائه من تلاوة الوثيقة معقباً: «أهلاً بك في النادي السياسي اللبناني». فجاء رد فوري وسريع أيضاً للسيد حسن نصرالله: «لا مشكلة في اعتبار هذه الوثيقة تطوراً أو تحولاً في المنظومة السياسية لحزب الله».

أما الدكتور فواز طرابلسي[١] فكتب في جريدة السفير ٢/١٢/ ٢٠٠٩: «ان الوثيقة عبَّرت عن تعدد مقاومات الحزب بل تَفَارُق

(١) أستاذ جامعي مفكر وكاتب.

هوياته، فهو حركة تحرر على الصعيد العالمي، وحركة مقاومة فلسطينياً وعربياً وحركة دفاع على الصعيد اللبناني تنتسب إلى نظام الطوائفية السياسية».

- أما غسان حجار[١] فقد كتب في جريدة النهار٨/ ١٢/ ٢٠٠٩ : «ان وثيقة الحزب لا تستحق هذا الاهتمام لأنها مجرد إعلان عن نية الحزب بدء مسيرته الإصلاحية واندماجه بصورة أكبر في الحياة السياسية والإدارية مخففاً وتيرة العمل العسكري المقاوم».

- وكان الأستاذ جهاد الزين[٢] كتب في جريدة النهار أيضاً واصفاً «التوجه الجديد لحزب الله بالدولتة وليس باللبننة». مؤكداً أن الوثيقة لا تحمل أي جديد ملبنن أكثر مما نعرف منذ العام ١٩٩٢ حين انتقل الحزب إلى الدولتة وليس إلى اللبننة.

- ونشرت جريدة الأخبار مقالاً للكاتب الأردني ناهض حتر[٣] جاء فيه: «ان المصادر الفكرية لوثيقة حزب الله تخلو كلياً من أية مرجعية شيعية أو حتى إسلامية بالكامل في فهم الصراع الكوني . . . لكن المرجعية اليسارية تنتهي مفاعيلها عند حدود لبنان لتصبح مرجعية الوثيقة دولتية بورجوازية».

---

(١) غسان حجار، صحافي ومدير تحرير في جريدة **النهار** اللبنانية.

(٢) جهاد الزين، كاتب وصحافي اساسي في جريدة **النهار** ــ صفحة الرأي.

(٣) ناهض حتر، كاتب أردني، مقاله «رؤية من أجل موقع قيادي في النظام اللبناني»، نشر في جريدة **الأخبار**، تاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٩.

- وكتب رفيق خوري في جريدة الأنوار اللبنانية مؤكداً: «أن ليس في الوثيقة إشارة مباشرة إلى مراجعة أي موقف خلال ٢٤ سنة مرت على الوثيقة الأولى».

- لكن ابراهيم بيرم علق[١] في جريد النهار مكتشفاً أن الوثيقة تعلن «دخول الحزب طور تأسيسه الثالث وكان التأسيس الثاني مع استلام نصرالله والتغيير الأول بعد الطفيلي. وكأن الوثيقة تريد أن تقول: «أنا أقبل تميزكم السياسي فاقبلوا تميزي العسكري والأمني».

وقد تضاربت الكتابات والتعليقات الحزبية والفئوية والمذهبية، من قبل سلفيين إسلاميين لم يجدوا في الوثيقة إلا «كذب تقيةٍ تُذَوِّقُ بها الروافضُ الشيعة ولاية الفقيه»، أو من قبل مؤيدي وأنصار وحلفاء الحزب الذين بالغوا في قراءة «رغباتهم في التحوّل اللبناني والعربي والإنساني في الوثيقة».

فكانت أكثر القراءات التي تناولت وثيقة سنة ٢٠٠٩ السياسية للحزب قراءات سريعة «وقد عكس البعض منها مدى تأثير الألفاظ والعبارات والقوالب الإنشائية لتغطية الوقائع والمبادئ والأفكار التي بقيت راسخة في المرامي الاستراتيجية في الوثيقة». وهذا ما سأحاول تعويضه مؤملاً بتلبية رغبة ووصية بعض معارفي في قيادة الحزب ومنهم الدكتور علي فياض ومن

---

(١) ابراهيم بيرم، كاتب وصحافي في جريدة **النهار**.

موقف سياسي مختلف يحاول بالتي هي أحسن «بتمحيص وتعمق وفهم» بعيداً عن كل «تشويش وتشويه» وإبداء الملاحظات ولو قاسية دون تعسف معتمداً على شهادة القارئ وإنصافه لهذه القراءة ـ المناقشة.

القسم الثاني

مناقشة الوثيقة

وأنا أناقش الوثيقة، منطلقاً من موقف سياسي مختلف مع حزب الله، معتمداً في التحليل على قناعات وطنية لبنانية، قومية عربية وعلمانية وإنسانية. ومناقشتي تواصل مع قراءتي السياسية النقدية للحزب في كتابي السابق «قراءة سياسية لحزب الله». كما أؤكد أنني قرأت الوثيقة لأكثر من مرة. وراجعت جيداً عقيدة الحزب واستراتيجياته الأساسية بدقة وعمق. وأبادر فأقول للمتسائلين والمشككين بأن هذه القراءة للوثيقة لا «سطحية ولا تعسفية» وسيكون برهاني الأول والأساسي صفحات هذا الكتاب.

ربما بدَّل حزب الله تمسكه بالسرية، فدعا أمينه العام إلى لقاء عام حضره الإعلاميون ليعلن ويقرأ الوثيقة السياسية لحزب الله الصادرة عن مؤتمره السري، وكان ذلك بمثابة أسلوب استثنائي نادر ومحدث في منهج حزب اللّه[١]. نفترض منطقياً أن أعضاء

---

(١) لا إشارة إلى رقم هذا المؤتمر. فنحن لا نملك الدليل على أنه المؤتمر الثاني إلا إشارة مساعد الأمين العام الشيخ نعيم قاسم بأنه مرَّ على الوثيقة الأولى سنة ١٩٨٥ وصدور الوثيقة الثانية قرابة ٢٤ سنة.

المؤتمر لا بد أن يكونوا من الكادرات الأساسية العليا في الحزب، وفقاً للمنطق التنظيمي. وهذا يفرض على القارئ أن يتعامل معها، بمستوى من الدقة والأهمية الاستثنائية قراءة وتحليلاً. وأعتذر سلفاً من أنصار الحزب إذا توَّهم بعضهم أن هدف محاولاتي في البحث والتدقيق أشبه بمن يتصيد الأخطاء «وينبش الإبرة في كوم قش». فأنا أنطلق في قراءتي ونقدي، للحزب ولوثيقته السياسية، من فهم خاص لأهمية اعتناق الحزب للتشيع الإيراني والذي يختلف عندي عن التشيع العلوي الغني في التراث العربي القومي النشأة والهوية، أو العاملي الأقرب إلى الانسجام الوطني اللبناني، أو النجفي الأقرب للانفتاح العالمي مع الإسلام الثوري الذي يحمله الدكتور علي شريعتي[1] الغني بالتراث الفلسفي والحضاري والعلمي.

---

(١) علي شريعتي، فقيه وكاتب إيراني إصلاحي،اغتيل في لبنان سنة ١٩٧٧ وغيره من فقهاء الشيعة وعلمائهم الزمنيين.

الاستنهاض الخارجي الدولي والعربي والاسرائيلي: أقنعة عروبة وعولمة وتحرر !!

أولاً: العالم والهيمنة الغربية الأميركية ـ قناع عولمة المقاومة

تنظر الوثيقة إلى الصراع مع القوى الغربية، وخاصة الأميركية، بصورة شاملة للصراعات على «الهويات والثقافات وأنماط الحضارات، إلى جانب صراعات الغنى والفقر»، فهل هذا يعني أنها ابتعدت عن نظرية الصراع الطبقي اليسارية لتبني نظرية جديدة مميزة ومختلفة، وهل جددت الوثيقة أوجه ممارسة «الرأسمالية المتوحشة» فباتت عالمية الطابع بعد أن اقترنت بالمشروع «الاقتصادي الرأسمالي»، وتحولت إلى عولمة «وبلغت حدها الأخطر مع تحولها إلى عولمة عسكرية. . .» وكانت تجلياتها حسب الوثيقة «في منطقة الشرق الأوسط بدءاً من أفغانستان إلى العراق إلى فلسطين فلبنان (عدوان تموز ٢٠٠٦) باليد الاسرائيلية».

وغاب عن الوثيقة عمداً وقصداً ملاحظة أن أميركا قادت هذه الحروب بمشاركة دول غربية وعربية متعددة وفي حالتي

أفغانستان والعراق بمشاركة أكيدة وأساسية من دولة الثورة الإسلامية في إيران. وهذا طبعاً يعرفه حزب الله ولكنه يتجاهله فيسقط بذلك جدية وصدق قراءته في هذا البند من الوثيقة. ليسقط قناع عولمة المقاومة وتكشف عن حقيقة القيادة للمنهج الإيراني في المواقف الخارجية.

وحين تتهم الوثيقة أميركا «بالاستفراد بقيادة مشروع الهيمنة عالمياً» بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فإنها تسّوق هيمنتها «كمصلحة لباقي الدول والشعوب لا بوصفها مصلحة أميركية بحتة»، فإن الوثيقة تتناسى مرة أخرى أن حجم أميركا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري يوجب عليها التصدي للقضايا الأساسية في العالم لأنها تتحمل بالدرجة الأولى دون غيرها من الدول تبعة ومسؤولية ونتائج ما يمكن أن يترتب على هذه القضايا. فماذا لو لم تتدخل أميركا في كوسوفو مثلاً؟ ألم تكن إبادة أهلها المسلمين أكيدة؟ وماذا لو لم تتدخل في أفغانستان؟ ألم تكن قامت دولة بن لادن مع الملا عمر لتهدد إسلام العالم؟ ولو لم تتدخل في العراق لكان صدام حسين استمر في صد الدولة الإيرانية الفارسية عن التهديد الذي باتت اليوم تمارسه على جيرانها العرب. فلماذا لا يعترض الحزب على مظاهر العولمة الأميركية هذه والتي جاءت تخدم عنصريته وتفضح زيف مقاومته للعولمة الأميركية.

ثم إن أميركا في هذه الحالات وغيرها لم تكن منفردة بل كان معها أكثر دول الغرب وبعض الدول العربية كما كانت إيران شريكاً فاعلاً حاضراً سراً وعلناً.

أما اتهام الوثيقة بان أميركا «وضعت رؤيتها الاستراتيجية للهيمنة المنفردة على العالم بقيادة شعار «الحرب الكونية على الإرهاب..» فهذا لم تقدّم عليه الوثيقة أي برهان للنقاش. وأنا لا أريد هنا أن أبدو كأنني أدافع عن أميركا فلم أكن سابقاً ولا اليوم ولا غداً من المدافعين عن أميركا بل ملتزماً العكس فكراً ونهجاً. إنما استوقفني واستفزني أن يرد هذا الكلام على عناته وباستخفاف في وثيقة سياسية لمؤتمر الحزب، وليس فقط مجرد خطاب أو بيان تعبئة للأنصار والحلفاء. وهل يصْدقنا الحزب القول بأنه بعد الحرب على أفغانستان كانت «الخطوة التالية والأهم في مشروع الهيمنة هي السيطرة على العراق، الذي اعتبر نقطة الارتكاز الرئيسية لإقامة شرق أوسط جديد». إذن لماذا كانت إيران «صاحبة» حزب الله، وأنا لا أقول حليفته عن فهم وقصد، تقاتل إلى جانب غزاة العراق سنة ٢٠٠٣ حليفةً وشريكةً لأميركا والدول المعتدية الأخرى.

قد يُخْدَعْ القارئ أو يفهم خطأً قول الوثيقة أن إدارة الرئيس جورج بوش الابن خاصة «قد حولت الولايات المتحدة إلى خطر يتهدد العالم بأسره».

وأنا شخصياً أشارك أيضاً الوثيقة القول بأن أميركا «أخفقت في الحرب على العراق وتسببت بامتعاض إقليمي ودولي من نتائج هذه الحرب». لولا أن موقف الوثيقة هنا كان يمكن أن يتبدل ليقبل الحرب لو لم تؤد إلى هذه النتائج فاعتراضها على الحرب هنا سببه النتائج فقط. أليست الحرب سيئة في كل الشرائع ومهما

كانت نتائجها؟! وهذا يظهِّر الاستبطان في مضامين ما يعلنه حزب الله والذي يتساهل بقبول أي وسيلة تؤدي إلى النتيجة المرجوة. وقد ظهر ذلك في تثمين الوثيقة في السطر الثاني «لنتائج» الحرب على العراق. «وفشل ما يسمى «الحرب على الإرهاب» خصوصاً في أفغانستان، بعودة قوية لحركة طالبان. . .». وكأن عودة طالبان إلى حكم أفغانستان انتصار على أميركا ولا على شعب أفغانستان وشعوب العالم المتحضر.

بعد تأكيد «فشل أميركا في الحرب على الإرهاب وتآكل هيبتها دولياً وتراجع قدرتها على خوض مغامرات جديدة، تنهي الوثيقة هذا القسم الأول بتنبيه واكتشاف أن الولايات المتحدة «ستقوم بكل ما يلزم من أجل حماية ما تسميه مصالحها الاستراتيجية» وهذا هو التنبيه! أما الاكتشاف فهو أن «سياسات الهيمنة الأميركية تنهض على اعتبارات أيديولوجية ومشاريع فكرية تغذيها اتجاهات متطرفة متحالفة مركَّب صناعي عسكري». وهذا نقض ومخالفة لآراء الكثيرين من أهل السياسة في العالم الذين «يتهمون» الأميركيين بالغباء والجهل في الايديولوجيات وفقدان المشاريع السياسية حتى وليس فقط الفكرية خاصة، ويعتبرون أنهم يلهثون وراء مصالحهم والنفطية بشكل خاص، وهم لا يتضامنون مع حلفائهم السياسيين عند الاقتضاء. وما الاستثناء الوحيد لذلك سوى إسرائيل. وهذا يبرر ويفسر القاعدة العامة في التخلي عن حلفائهم في منطقة الشرق الأوسط من شاه إيران إلى حسني مبارك. . . « والحبل على الجرار».

ثانياً: منطقتنا والمشروع الأميركي

دفاعاً عن «عالمنا العربي والإسلامي «التي كررتها الوثيقة مراراً في هذا القسم، يعيد حزب الله اتهام أميركا «بزرع الكيان الصهيوني في المنطقة» من ضمن مشروع تفتيتها إلى كيانات متصارعة ومتنابذة». وأن «الهدف المركزي الأبرز هو السيطرة على الشعوب بكل أشكالها: السياسية والاقتصادية والثقافية ويأتي في الطليعة نهب الثروة النفطية. . .».

أيضاً ومرة جديدة، لو قيل هذا الكلام أو الخطاب في مهرجان أو ندوة للحشد والدعوة والتبليغ أو بمناسبة انتخابات نيابية أو بلدية لكان مقبولاً وربما أكثر. أما أن يصدر عن مؤتمر لحزب الله فهو لا يتمتع بالتجديد ولا بالتحديث ولا التطوير في النظرة التي عرفناها منذ القدم، وأحدث عهدها كان الخمسينيات وإذاعة صوت العرب وأحمد سعيد وبعده بكثير صحاف العراق[١] وهلوسات القذافي وأحمدي نجاد.

(١) اشارة إلى وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف خلال الغزو الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣.

لعل المبالغة هنا فاضحة فقط في الكلام عن استعمار أميركي «اقتصادي وثقافي للشعوب»، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً! يا ليت الحزب يلمس أو يلامس مخاوف شعوب العالم كله وخاصة العربي منه من إرهاصات دولة طليعته التي انتصرت في إيران في أشكالها السياسية والإقتصادية والثقافية منها خاصة.

أما إصرار الوثيقة على وصف الكيان الصهيوني «قاعدة متقدمة ونقطة ارتكاز للمشروع الأميركي. . .» فهو في المبدأ لا خلاف عليه. لكن التفاصيل التي ألصقتها الوثيقة به لا تعبر جيداً عن تمايز المشروعين.

صحيح أن اميركا «وفرت للكيان الصهيوني شبكة أمان لوجوده، ما يؤهله للعب دور الغدّة السرطانية التي تستنزف قدرات «الأمة» وطاقاتها وتبعثر إمكاناتها وتشتت آمالها وتطلعاتها».

ورغم أن هذا الفكر ورد حرفياً في كتاب الحكومة الإسلامية للإمام الخميني، إلا أن الخميني عندما استعمل كلمة الأمة فهو كان يعني الأمة الإيرانية واستطراداً الأمة الإسلامية ولا أدري لماذا لم توضح الوثيقة في نقلها لهذه العبارة أيّ أمة تعني. لن أذهب لاتهامها بأنها تعني الأمة اللبنانية طبعاً ولا العربية ربما!.

هذه الغدة السرطانية هي غدة سياسية ولم يعرف التاريخ السياسي سرطاناً مستعصياً على الشفاء شرط أن تكشفه الشعوب وتقبل بالعمل والنضال السياسي لتحقيقه ولا تنحدر إلى العنف الذي لم ولن يشفي سرطاناً. وإذا شفاه العنف مؤقتاً نبتت على أصله

وفرعه سرطانات أشد وأدهى. أعلم أن هذا الدواء السياسي يسميه البعض استسلاماً إذا تعقلن ويسميه تعاملاً اذا تطيّف بعد التثقف والأستذة والكتابة[1] لأن الفكر أيضاً سلاح يجرح إذا كان حامله أخرق.

وعندما تتحدث الوثيقة عن «تقويض الإمكانات الروحية والحضارية والثقافية لشعوبنا عبر بث حروب إعلامية ونفسية تطال قيمها ورموز جهادها ومقاومتها»؛ فهي هنا تعني طبعاً «المقاومة الإسلامية» لحزب الله حصراً. فأميركا التي «تستهدف رموز جهاد الأمة ومقاومتها» ليست مضطرة لتقويض الإمكانات الروحية والحضارية والثقافية للشعوب ولا هي، كمجتمع ديموقراطي رغماً عن اعتراضاتنا، تستطيع أن تعتمد هذا النهج. لعل البعض لا يستطيع أن يفهم أو ربما لا يريد أن يقتنع بأن منطق تعاون الحضارات بات معتمداً من كل الأطراف، إلا ربما من الطرف الذي يصرّ على إلصاق تهمة تصارع الحضارات بسواه. (يشيل منه ويحط في غيره، كما تقول نساء الفرن).

وينتهي الفصل الأول من الوثيقة إلى تقرير أن «الخطر الأميركي ليس خطراً محلياً أو مختصاً بمنطقة دون أخرى» وهنا تأتي الوثيقة إلى إعلان الغاية من المبالغات والاشتقاقات اللفظية والإنشائية وتزييف الوقائع واختلاق الأوهام، «وبالتالي فإن جبهة المواجهة

(١) إشارة إلى الدكتور أسعد أبو خليل المدرّس في جامعة كاليفورنيا، وقد اتهم الكاتب وهاجمه بعنف لأفكار مشابهة، مقال في جريدة الأخبار.

لهذا الخطر الأميركي يجب أن تكون عالمية أيضاً. خطر عالمي مقابل مقاومة عالمية. لا حضارة عالمية وإرهاب عالمي. ذاهبون غداً إلى الصراع أم إلى اقتسام الشرق الأوسط الجديد والكبير»؟!. قناع مقاوم آخر يغطي جهاداً دينياً عنصرياً يقود إلى استبدال عولمة حضارية بعولمة أعجمية جاهلية ومتخلفة.

الوطن والدولة والنظام
أقنعة سياسية واجتماعية واقتصادية

أولاً: الوطن

الوطن معلق على شرط قيام الدولة المعلقة على شروط كثيرة

لقد بالغت الوثيقة، وحسناً فعلت، بإغراق اللبنانيين بأوصاف عديدة وجميلة:

١ ــ «هو وطننا ووطن الآباء والأجداد».

٢ ــ «كما هو وطن الأحفاد وكل الأجيال الآتية».

٣ ــ «من أجل سيادته وعزته وكرامته وتحرير أرضه قدّمنا أغلى التضحيات وأعز الشهداء».

٤ ــ «نريده لكل اللبنانيين على حد سواء».

٥ ــ «واحداً موحداً، أرضاً وشعباً ودولة ومؤسسات».

٦ ــ «لا تقسيم أو «فدرلة» صريحة أو مقنعة».

٧ ـ «نريده سيداً حراً مستقلاً «شعار ١٤ آذار لكن الوثيقة تتابع وتزيد: «عزيزاً كريماً منيعاً قوياً وقادراً».

٨ ـ «حاضراً في معادلات المنطقة ومساهماً في صنع الحاضر والمستقبل».

نكاد بعد هذه القراءة أن نقول وطن كامل وجميل وقوي كهذا هو حلم مستحيل trop beau pour être vrais كما يقول الفرنسيون. وهذا لا يعني أبداً أن حزب الله لا يحلم بهذه الأوصاف وأكثر، وهذا شيء مبرر ومفهوم وإن كانت هذه الأوصاف والمفردات غائبة عن قاموسه السياسي ومعجم ألفاظه التي عودنا عليها في صورته وحقيقته الماضية.

لكن لم يخبرنا الحزب كيف يقوم هذا الوطن، المتعدد والكثير المواصفات التي تلامس المستحيل، وما هي الشروط؟

بل قالت الوثيقة فقط: «ومن أهم الشروط لقيام وطن من هذا النوع واستمراره»:

ـ أن تكون له «دولة عادلة وقادرة وقوية».

ـ و«نظام سياسي يمثل بحق إرادة الشعب وتطلعاته إلى العدالة والحرية والأمن والاستقرار والرفاه والكرامة».

وهذا يعيدنا إلى الجدل بعد قراءة الكلام الجميل.

فماذا يعني الحزب أولاً بالدولة العادلة والقادرة والقوية؟

الجواب عن العدل يأتي في الشرع والكتاب، والسنة النبوية «المطهرة». كما وردت في وثائق حزب الله ويمثلها سياسياً

ودستورياً[1] اليوم القائد المرجع المرشد الولي الفقيه الإيراني، الذي يقلده الحزب ويعود إليه بالرأي والمشورة والبت بما استعصى في الفكر والعقيدة والسياسة. وفتواه متبعة بالطاعة والولاء والإمرة ليس من الحزب فقط بل على كل المؤمنين، بحسب عقيدة حزب الله[2].

أما شرط توفر القوة والقدرة في الدولة فدُونَهُ واقع ونوايا. إذ مهما أعطي لبنان من تعزيزات القوة والقدرة فلن يوازي قدرة عدوته إسرائيل ولا قدرات الاستكبار العالمي عدو حزب الله. ويسقط عندئذ هذا الشرط الأهم لقيام الدولة.

وماذا يعني الحزب ثانياً بشرط: «نظام سياسي يمثل بحق إرادة الشعب وتطلعاته»؟

الجواب لا نجده في وثيقة ٢٠٠٩ التي لم تشرح مواصفات النظام السياسي الذي يحقق إرادة الشعب. وهذا «الكتمان» لا يسمح لنا بل يحتم علينا الرجوع إلى وثائق أخرى وخاصة وثيقة ١٩٨٥ «رسالة المستضعفين» التي تنص صراحة أن النظام هو الدولة الإسلامية وحكم الأئمة في ولاية الفقيه.

وفي مطلق الأحوال كانت الوثيقة متحفظة أيضاً في هذا الشرط الوحيد لقيام واستمرار الدولة بل أهم الشروط، ودون قيامها إذن شروط أخرى ما زالت في الغيب إلى أن يأتيك من لا يعلم.

---

(١) مراجعة الدستور الإيراني، المقدمة ونص المادة ١١٢.

(٢) كتاب الشيخ نعيم قاسم، حزب الله، المنهج والتجربة والمستقبل، صفحة ٧٨

يعجبنا حزب الله حين يقول «نعمل من أجل تحقيق هذا الوطن» ويصيبنا العجب عندما نقرأ جيداً مشروعه ونرى سلوكه!

ويبقى السؤال، إذا كانت الدولة مستحيلة، فكيف حال الوطن الجميل وماذا يبقى من أوصافه الحُسْنَى!. وقد سقط قناعه المدني.

ربما ذلك سيأتي في التفاصيل اللاحقة.

ثانياً: الدولة والنظام ـ صيغة مؤقتة بانتظار «تحقق الشروط التاريخية والاجتماعية»

بعد أن علّقت الوثيقة الوطن على شروط أهمها الدولة والنظام، وحتى لا يتوهم القارئ ان إلغاء الطائفية هو شرط تحقق الديموقراطية فقد سارعت للتأكيد بأن الطائفية السياسية هي التي تعطل الديموقراطية فقالت: «إن «الشرط الأساس لتطبيق ديموقراطية حقيقية هو إلغاء الطائفية السياسية من النظام». والى أن يحين إلغاء الطائفية السياسية وقد نصَّ عليها الطائف، تبشرنا الوثيقة «بأن الديموقراطية التوافقية تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك. ومعادلة الأكثرية والأقلية تبقى رهن «**تحقق الشروط التاريخية والاجتماعية لممارسة الديموقراطية الفعلية**».

يقايض الحزب هنا مطلب الطائفيين وتمسكهم بالنظام الطائفي بطلب حصة طائفية تحت شعار الديموقراطية التوافقية، التي تعني ما كان قد فرضه في مؤتمر الدوحة الذي انعقد بعد غزوة ٧ أيار وقبل صدور وثيقة الحزب، فأرهب المؤتمرين وفرض مبدأ

المثالثة الضامنة في السلطة الإجرائية، فامتلك الحزب عملياً قوة تعطيل السلطة الإجرائية بعد الدوحة ليتمتع بفائض قوة سلطة إجرائية عرفية لا دستورية بالإضافة إلى قوته العسكرية. قد تثبت الأحداث القادمة أن الحزب فتح باب الفيدرالية الطائفية، وليس الديموقراطية التوافقية، حين يصبح عرفه الإجرائي نصاً دستورياً أو نهجاً ثابتاً وبمثابة النص الدستوري لتشكيل السلطة الإجرائية في لبنان إلى أن يتواضع حزب الله ويستقل بولايته الإيرانية في الجنوب. ولا تقل خطوته هذه عن الخطوات التي باشرها الأكراد في العراق قبل أن يصلوا اليوم إلى الديموقراطية العراقية... التوافقية بين الإثنيات ويستقلّوا بدولتهم الكردية في الشمال، فنص الدستور على حقهم بإقامة إقليمهم. وكما قامت دولة الأكراد بالأمس وبدأت تباشير قيام «الدولة السنية» في محافظة الأنبار وباقي المحافظات السنية، فقد تتحول ألمحافظات الشيعية ولاية عراقية. وإذا سقط القناع الديموقراطي التوافقي فقد يفيق لبنان على محافظات متعددة متحدة أو مفدرلة أو منقسمة.

وغداً عندما يسألنا أولادنا عن الدستور الذي كتبه الأوائل سنة ١٩٢٦ وعدَّله المخضرمون في الطائف سنة ١٩٩٨ وخرَّبه حزب الله وحلفاؤه في الدوحة سنة ٢٠٠٩ وزوّرته الوثيقة السياسية للحزب ٢٠٠٩ عندما ألبست «جسد وروح الدستور» بدعة الديموقراطية التوافقية، وتمكّن الحزب من وطن الجمهورية اللبنانية فقسمه إلى شعب وجيش ومقاومة.

هل نقول لهم مع قارئي الأبراج ومفسّري الأحلام إن الدستور

فعلاً يتحدث عن التوافق في صنع القرارات في مجلس الوزراء ولكن هذا بمثابة محاولة أولى لاستبدال الديموقراطية بالإجماع. أما إذا تعذر التوافق فينتقل النص الدستوري إلى التصويت بالأكثرية المطلقة فقط مكرساً مبدأ الديموقراطية الخالصة، وما «استثناء» حصول التصويت بالثلثين سوى تكريس للديموقراطية العددية وإن كان تغليظاً لنسبة المقترعين كما حددتها المادة الدستورية.

فالنظام اللبناني في الدستور هو كما نصت عليه مقدمة الدستور «**نظام ديموقراطي برلماني**» وليس ديموقراطي توافقي.

كذلك نلاحظ أن الوثيقة اعتبرت الديموقراطية التوافقية مؤقتة ومعبراً إلى النظام الأكثري وقالت: «**عندما تتحقق الشروط التاريخية والاجتماعية**». هذا النص ورد حرفياً في الوثيقة الأولى لحزب الله سنة ١٩٨٥: «**لكننا نؤكد أننا مقتنعون بالإسلام عقيدة ونظاماً، فكراً وحكماً، وندعو الجميع إلى التعرف إليه والاحتكام إلى شريعته، كما ندعوهم إلى تبنّيه والالتزام بتعاليمه على المستوى الفردي والسياسي والاجتماعي. وإذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحرية شكل نظام الحكم في لبنان، فإنه لن يرجّح على الإسلام بديلاً. ومن هنا فإننا ندعو إلى اعتماد النظام الإسلامي على قاعدة الاختيار الحر والمباشر من قبل الناس، لا على قاعدة الفرض بالقوة كما يُخيَّل للبعض!**».

لا اعتراض عندي على تبنّي الوثيقة صيغة صريحة وواضحة لمشاركة كل الكيانات السياسية والدينية في السلطة والحكم.

لكن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى صياغة نموذج فيدرالي. حيث تصبح الصلاحيات الأساسية من اختصاص سلطات المناطق وبالتالي الكيانات السياسية والدينية وذلك بحكم واقع توزع وتلون المناطق الجغرافية في لبنان. وبقليل من الجهد والتعقل والانفتاح قد يصل لبنان حينذاك إلى نظام سياسي فيدرالي ودولة لامركزية مركبة، وهو الحل الأنسب للمجتمعات المتعددة، ولبنان منها وعلى رأسها، وإن كانت التجارب التي تحققت في العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ودوله والتي باتت تدق أبواب العالم العربي من السودان إلى العراق ربما تسبق التحول اللبناني الفيدرالي.

فإذا كان حزب الله يعني ما يقول في وثيقته في بند «الدولة التي تتطلع إلى المشاركة في بنائها مع بقية اللبنانيين. . .» فلا نقاش ولا اعتراض على السبعة عشر بنداً التي وردت فيها. بل إن البند (١٥) منها يكاد يلامس مشروع الحل «بالدولة التي تعتمد نظاماً إدارياً لا مركزياً يعطي سلطات إدارية واسعة للوحدات الإدارية محافظة قضاء بلدية»، ويكمل ليقول: «ونحن في حزب الله سنبذل كل جهودنا وبالتعاون مع القوى السياسية والشعبية المختلفة . . . من أجل تحقيق هذا الهدف الوطني النبيل».

قفزة سياسية كادت توهمنا بالمشروع الفيدرالي لو توقفت الوثيقة هنا. لكنها سارعت لتخاف وتحذّر من تحوّل هذه اللامركزية الإدارية إلى نوع من الفدرلة لاحقاً.

لكن عقبة مانعة تقف أمام بناء الدولة التي تكون سيادتها حتماً فوق الجميع. والسيادة تسقط قسراً في حالتي الثورة والاحتلال! ونحن في حالة محيّرة بين الثورة التي تمثلها ميليشيا مسلحة لحزب الله والاحتلالين الاسرائيلي لأراض «لبنانية» في شبعا وكفرشوبا والإيراني الذي يأمر ويقرر ويحوّل ميليشيا حزب الله إلى قوة عسكرية يقودها فعلياً وشرعاً الولي الفقيه الإيراني وليس مجلس الحزب. ولن يخرجنا من هذا الاحتلال إلا تعقّل حزب الله وانتقاله من مقاومة ـ ميليشيا مسلحة (ثورة) إلى حزب سياسي وتمرده على الأمرة الخارجية (الاحتلال)، وإلا فسوف تبقى صيغ وشعارات الدولة العادلة والقادرة والنظام التي أوردتها الوثيقة مجرد أقنعة لولاية إيرانية موعودة.

ثالثاً: المقاومة إيرانية بأسماء كثيرة

في تدقيق إحصائي لنص الوثيقة نكتشف أن:

١ ـ «**مقاومتنا**» وردت مرة واحدة ـ في عبارة «المكانة الخاصة باتت تشغلها مقاومتنا» وربما جاءت لإرضاء «مقاومين» سابقين وحاليين لتعبئتهم ونصرة الحزب وإيهامهم بالمشاركة.

٢ ـ «**مقاومته**» وردت مرة واحدة ـ عند الحديث عن «الصمود الرائع للشعب الفلسطيني المجاهد ومقاومته في غزة». وهذا الحصر يزيل عن المقاومة الفلسطينية الأساسية: فتح والجبهات الشعبية والديموقراطية وغيرها صفتها سابقاً ولاحقاً لعلها لا ترتبط بواجب الجهاد كمقاومة غزة. ورغم شبه تبعية «مقاومة غزة» لإيران، فقد استحق الفلسطينيون نعت الآخر.

٣ ـ «**المقاومة الشعبية المسلحة**» وردت مرتين ـ الأولى في بند التهديد الإسرائيلي الذي «يفرض على لبنان صيغة

دفاعية تقوم على «المزاوجة» بين مقاومة شعبية وجيش وطني». كلمة جديدة تستعمل لأول مرة في أدبيات الحزب «المزاوجة» حيث نستطيع أن نستنتج أن ذكر وتحديد «مقاومة شعبية» يؤكد استمرار الحزب وفياً ومتمسكاً بمبادئه وقراراته السابقة والدائمة التي لا تستسيغ أي تعاون بينهم وبين الجيش اللبناني الذي قد يؤدي إلى تقييد حرية حركتهم وقرارهم المستقل ولو جزئياً. وقد وردت أيضاً «المقاومة الشعبية» مرة ثانية في الوثيقة في فقرة «. . . وفي ظل مأساة الوطن، وغياب الدولة، وانطلاقاً من واجبهم الوطني والأخلاقي والديني كان خيارهم إطلاق مقاومة شعبية مسلّحة. . .».

ولا نستطيع إلّا أن نؤكد أن هذه التسمية الجديدة «المقاومة الشعبية المسلحة» قد تؤدي إلى بلبلة في ذهن الكثيرين ليتوهموا خطأً إن مقاومة حزب الله هي المعنية، إنه قناع لفظي شعبي يفيد منه الابتدائيون والمضلّلون فقط. ولكن إلى حين.

لا بد أن نقدِّر ونشير إلى ورود كلمة الواجب الديني في المرتبة الثالثة بعد الوطني والأخلاقي. بينما كانت أدبيات الحزب السابقة تقول إن المقاومة جاءت من الإسلام. (الشيخ نعيم قاسم في كتابه «**حزب الله. . المنهج. . التجربة. . المستقبل**»).

٤ ـ «**المقاومة الجهادية**» وردت مرة واحدة في فقرة التركيز

على: «أهمية وجدوى خيار المقاومة الجهادية والكفاح المسلح في مواجهة العدوان وتحرير الأرض. . .». هنا تقترب الوثيقة من التسمية المقنّعة للمقاومة إذ تبدأ بإعطائها اسم المقاومة الجهادية.

٥ ـ «**المقاومة الإسلامية**» وردت كلمة «مقاومتنا الإسلامية» مرة واحدة فقط بين دفتي الوثيقة واقتضتها ضرورة دغدغة اللبنانيين حلفاء حزب الله، الذين يطربهم أن يسمعوا منه اعترافاً بأنهم كانوا مقاومين في أحزابهم اليسارية والقومية والتقدمية. فأوردت الوثيقة «. . . وكانت المقاومة في لبنان وضمنها مقاومتنا الإسلامية. . .».

لم تستطع الوثيقة إلّا أن تنتهي حيث كتب للمقاومة ان تكون إيرانية النشاط والرعاية والقيادة والتمويل والتجهيز والقرار، والأمرة النهائية «إسلامية» الشعار والهدف لبنانية الإقامة واللجوء. وإذا كان هذا الاستنتاج قاسياً فإنني أقوله من باب النصح والصدق سيد الناصحين.

٦ ـ أما «**المقاومة**» فقط وبدون صفة، فقد وردت في الوثيقة ٣٧ مرة باستثناء الخطأ في العد. وهذه هي «مقاومة» الحزب وقد شطبت إسلاميتها لأول مرة في وثيقة حزبية، بعد أن تولت كتابات أخرى إخفاء إيرانيتها.

٧ ـ لكن «المقاومة اللبنانية» أو «المقاومة الوطنية» أو «المقاومة العربية» لم ترد بالمرة ولو في معرض ذكر المحتل الإسرائيلي الغاصب لسيناء والأردن والجولان، فلم يكن

لها مكان واحد في نص الوثيقة السياسية «الفضفاضة بالأسماء الكثيرة وبالانفتاح» على التعريب واللبننة أو الدولتة حسبما يشتهي ويتغنى الذين سمعوا وأطربهم ترداد صدى الآمال الضائعة في حلم افتضحت أعجميته.

وقد جاء نص الوثيقة على ذكر أن «انطلاق المقاومة الشعبية المسلحة لمواجهة الخطر الصهيوني والعدوان الدائم على حياتهم وأرزاقهم ومستقبلهم» لتعيدنا إلى زمن الاحتلال «حيث افتقد اللبنانيون الدولة وبدأت مسيرة استعادة الوطن من خلال المقاومة المسلحة بتحرير الأرض والقرار السياسي من يد الاحتلال كمقدمة لاستعادة الدولة. وتأسيس القيم الوطنية في السيادة والكرامة والحرية لبناء لبنان الحديث. . . كبلد يفرض احترامه. . . وطناً للحرية والثقافة والعلم والتنوع كما هو وطن العنفوان والتضحية والبطولة. . .». وقصدت الوثيقة أن تضيف «هذه الأبعاد مجتمعة لتتويج المقاومة من خلال ما أنجزته من تحرير في العام ٢٠٠٠ ومن انتصار تاريخي في حرب تموز ٢٠٠٦. . .» وقد «تحقق هذا الإنجاز الوطني للمقاومة **بمؤازرة** شعب وفيّ وجيش وطني. .». إنها منحة أو منّة ربما أن يعترف حزب الله في لبنان بدور المؤازرة للشعب اللبناني وللجيش الوطني. وهذا أيضاً من حسنات وجديد الوثيقة التي يستطيع المبتدئون (NOVICE) أن يلبسوا قناع ما سمته الوثيقة الشعب والجيش!.

وبعد الانتصار أصبح دورُ ووظيفة المقاومة ضرورةً وطنيةً دائمةً دوام التهديد الإسرائيلي ودوام أطماع العدو بأرضنا ومياهنا ودوام غياب الدولة.

وبعد ثوابت دوام المقاومة في الوثيقة، وهذا ليس بجديد في فكر حزب الله ومنهجه، تكتشف لأول مرة: «أن التهديد الإسرائيلي الدائم يفرض على لبنان تكريس صيغة دفاعية تقوم على **المزاوجة** بين وجود **مقاومة شعبية**. . . وجيش وطني. . . في عملية تكامل أثبتت نجاحها. . .». لقد كان الحزب حتى صدور هذه الوثيقة يرفض كل أشكال وصيغ التعاون أو التفاهم أو التناغم وليس فقط المزاوجة، كما يرفض الدخول بصيغ دفاعية مع الجيش من أقصى الجنوب إلى الضاحية إلى مار مخايل إلى بعلبك. وكان ذلك يحصل تمسكاً باستقلال المقاومة وبحجج مختلفة وملتبسة تتعلق بحرية الحركة من أجل فاعلية أكبر، وبعدم توافق الأساليب العسكرية في القتال، وغيرها الكثير من الذرائع حتى جاءت الوثيقة فاخترعت وصف «المزاوجة» الجديد الذي سنمضي وقتاً طويلاً لنكتشف معانيه وغاياته على رجاء أن لا يفاجئنا المستقبل بتحقق تصور ونبوءة السيد نواف الموسوي[١] فيؤدي التزاوج إلى اندماج الجيش بالمقاومة ويبقى مصير الشعب معلقاً بين المزاوجة بالإكراه الشرعي أو الطلاق! وتنتهي صيغة الجيش والشعب والمقاومة لتصبح كاريكاتوراً لصاحبه حزب الله في متحف الولاية الجديدة[٢].

---

(١) نواف الموسوي، قيادي في الحزب، ونائب في مجلس النواب اللبناني.

(٢) فقط أسجل تحفظاً هنا إذ قد يتبين أن الحزب الذي يصر اليوم على ثالوثية الشعب والجيش والمقاومة قد تتهيأ له أو تفرض عليه ظروف سياسية واجتماعية تلزمه تسليم الأمرة لأصحاب الولاية الشرعيين.

رابعاً: لبنان والفلسطينيون ـ قناع فلسطيني غزاوي فقط

في هذا البند لا جديد ولا اعتراض على نص الوثيقة في السعي الى: «بناء العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية على أسس صحيحة ومتينة وقانونية تراعي موازين الحق والعدل والمصالح المشتركة لكلا الشعبين. . .» ودعوتها لاعتماد «الحوار المباشر» مع «مرجعية موحدة للفلسطينيين» لأجل «إعطائهم حقوقهم المدنية والاجتماعية مع التقيد برفض العودة».

لكنها جاءت في فقرة مختصرة جداً رغم اتساع الوثيقة لمواد كثيرة أقل أهمية من معالجة الملف الفلسطيني في لبنان، خاصة أن هذا الملف أساسي ويتعلق خاصةً بالسلاح خارج المخيمات وداخلها أيضاً. وهذا السلاح هو أولاً نقيض لسيادة الدولة، وثانياً وهذا الأهم، لوجود منظمات فلسطينية مسلّحة تتبع بالإمرة والقرار المباشر لدول خارجية مجاورة وبعيدة. وهذا احتلال عسكري فعلي أجنبي لأرض لبنان. ولا يُغير في وصفه الدستوري أن هذه الدول هي حليفة لحزب الله حتى ولو ادعى المقاومة. لقد أعلن السيد نصرالله بصورة ضمنية عن استعصاء

هذا السلاح على السيادة ودوره الاحتلالي عندما استعاد ماضيه، وذكّرنا أنّ مخيم نهر البارد خط أحمر، محذراً الجيش اللبناني الذي يمثل السيادة والاستقلال من تجاوزه.

ولكن الوثيقة تجاوزت سيادة لبنان وبناء دولته عندما صنّفت الحركات الفلسطينية المسلحة «مقاومات» رديفة للحزب وإيران معاً في لبنان وفلسطين وغيرهما أيضاً.

خامساً: لبنان والعرب ـ قناع ممانع فقط

أما في العلاقات العربية فلا جديد أيضاً إلا ما ورد في إشارة إلى محاولة البعض تقليد المقاومة: «لا نرى غضاضة في تعميم الاستفادة من خيارنا بحيث يطال مختلف المواقع العربية، ما دامت النتائج تندرج في إطار معادلة إضعاف العدو وتصليب الموقف العربي»، مضيفةً أن الهوية العربية للبنان تلزمه «بالقضايا العربية العادلة» فقط. فتكون الوثيقة اعتمدت نصاً يفسح في المجال لتخلص لبنان من كل القضايا العربية التي لا يصنفها الحزب عادلة. كما يترك معبراً للبنان أن يخرج حتى إلى مشاريع الحياد «والنأي بالنفس». وهذا أمر خاضع للاجتهاد والتفسيرات والفتاوي التي يصدرها الولي الفقيه الإيراني «هذا عصر بات الأعاجم يصنعون فيه القضايا العربية المعادلة. فتأمل أيها القارئ واستبشري يا أمة العرب».

لا نفهم لماذا اكتفت الوثيقة بربط عنوان لبنان والعلاقات العربية بالمقاومة فقط وكأن ليس للبنان الدولة سياسة عربية يجب إعادة

ترميمها وصيانتها وصياغتها بعد العثرات والإخفاقات، وخاصة بعد الغياب الطويل الذي فرضته الحروب والاحتلالات.

كما لا نفهم لماذا تحصر الوثيقة العنوان الكبير للعلاقات اللبنانية العربية بالعلاقة مع سورية ولو كانت: «سورية سجَّلت موقفاً مميزاً وصامداً في الصراع مع العدو الإسرائيلي ودعمت حركات المقاومة. . .». وكأن الدول العربية الأخرى ليس لها أي دور في القضية الفلسطينية والمقاومة. أما عيب الوثيقة فكشفته الإشارة المقتضبة التي «تؤكد على ضرورة التمسك بالعلاقات المميزة بين لبنان وسورية بوصفها حاجة سياسية وأمنية واقتصادية مشتركة تمليها مصالح الشعبين والبلدين»، متجاهلة الرباط الوطني والقومي عمداً.

وهنا يبرز تمايز واضح بين الوثيقة والمنطق السوري الذي يبني العلاقات المميزة مع لبنان على فرضية قاعدة ومنطق مختلف يعتبرنا «شعباً واحداً في بلدين». وربما يفسر هذا التناقض عدم توضيح الوثيقة لمعنى ونموذج العلاقات المميزة، المبنية على «عيب» الهوية القومية بالنسبة إلى الحزب.

نقطة أخرى تضيفها الوثيقة إلى ذاكرة الأحداث التي بلغت تناقضات حد الصراع الدموي بين مشروع الحزب في لبنان ومشروع سورية. وأبرز محطاته كانت ١٩٨٧ في صدام بين الجيش السوري ومقاتلي الحزب في البسطة التحتا ــ ثكنة فتح الله في بيروت، والصدام بين حركة أمل والحزب الذي امتد من

الضاحية إلى الجنوب خلال ثلاث سنوات من ١٩٨٧ ــ ١٩٨٩ وكلف الحزب والحركة مئات الشهداء والضحايا ولم ينتهِ إلا «بإحضار» حسن نصرالله ونبيه بري إلى دمشق لبصم اتفاق كتبه ورعاه مندوب الولي الفقيه الإيراني وبحضور الحليف السوري اللدود يوم كان الحكم السوري بعثياً وقبل أن يتحول طائفياً وعائلياً.

كذلك تقرأ الوثيقة «توترات واحتقانات في عالمنا العربي والإسلامي»، فهي حيناً «احتقانات طائفية ومذهبية مفتعلة، وعلى الأخص بين السنة والشيعة».

لكن الوثيقة لا تشرح كيف تكون هذه **الاحتقانات المذهبية** مفتعلة وهي لم تتوقف بين المسلمين منذ صفين وكربلاء ونشهد استمرارها اليوم في العراق أرض المنشأ وسورية ظاهرة الانقلاب السفياني المتنامي. ولم تتوقف طائفياً منذ الشروط العمرية الظالمة التي فرضها عمر بن عبد العزيز على المسيحيين واليهود. كان يجب على الوثيقة الاعتراف بجذور الاحتقانات ومسبباتها والدعوة والعمل لإيجاد صيغة لحلها مع المسيحيين واليهود وباقي المذاهب لا طمسها تحت قناع الافتعال الذي يخفي الوجه الحقيقي لصراعهم مع الآخرين.

سادساً: لبنان والعلاقات الإسلامية ـ أسلمة العروبة وإيران الوكيل الحصري

تتحدث الوثيقة عن تناقضات قومية بين كرد وتركمان وعرب، وإيرانيين وعرب. . فكيف نفهم السبب في قولها الإيرانيين وليس الفرس وهي سمت الإثنيات الأخرى بأسمائها الحقيقية.

كما أن الوثيقة لا تبين كيف يمكن أن تكون التناقضات القومية المختلفة بين كرد وتركمان وعرب وإيرانيين وعرب، مفتعلة بالمعنى الثقافي والسياسي والإجتماعي إذا كانت هذه الإثنيات تتميز بخصائص مختلفة. إلا إذا كانت الوثيقة تريد إخضاع هذه الإثنيات لالتزام الإسلام مختبراً لإزالة التناقضات القومية لتتوحد وتنسجم في خير أمة أخرجت للناس يتولى الفقيه الإيراني قيادتها.

وقد عمدت أيضاً إلى تخويف الأقليات وترهيبها بالتحدث عن «النزف المسيحي». ولم تشرح الوثيقة دور الحزب في تطمين المسيحيين لناحية خطر مجاهديه الإسلاميين، إلا إذا كان الحزب

يعتمد على مذكرة التفاهم والجنرال عون للقيام بدور التبليغ والدعوة. بل اكتفت بالإشارة إلى أن ذلك يهدد مجتمعاتنا ويعوق نهضتها وتطورها خاصة أن «التنوع الديني والقومي الذي هو مصدر غنى وحيوية اجتماعية قد أسيء توظيفه، وتمّ استخدامه كعامل تمزيق وفرقة وتفتيت مجتمعي». ولكن الوثيقة ترجع سبب الاستخدام السئ إلى «تقاطع لسياسات غربية متعمدة، وأميركية تحديداً مع ممارسات وتصورات داخلية عصبوية لا مسؤولة، بالإضافة إلى بيئة سياسية غير مستقرة». وهنا تلجأ الوثيقة لتحميل العامل الخارجي كل ما يسيء إلى فضيلة «التنوع الديني والقومي» محاولة تغطية الجينة العصبوية الكامنة في ذات وجوهر المعتقدات الدينية والتي هي السبب غالباً في الاحتقانات والتوترات والحروب الدينية، بإضافة جينات شوفينية وأطماع تدفع القوميات إلى التفاخر والتنافس والحروب، إما لنشر «رسالة خالدة» أو «لخير أمة أخرجت للناس»، وإما لشعوب وقوميات «متفوقة» ومميزة «ومختارة» تسعى لاستعمار القوميات الأخرى واحتلالها ومصادرة ثرواتها، أو لأسباب كامنة في نزاعات عنصرية وقومية مختلفة. وهذا ما جعل الوثيقة تعتمد على «الحركات الإسلامية في التصدي لهذه التحديات ومعالجة تلك المشكلات» كما راحت تدعو الدول الإسلامية إلى التعاون في المجالات كافة لحماية مجتمعاتها من «الغزو الثقافي والإعلامي».

وفي إطار التصدي لهذا الغزو، الثقافي والإعلامي، ترشدنا الوثيقة إلى «إيران الإسلام دولة مركزية مهمة في العالم

الإسلامي، فهي التي أسقطت «نظام الشاه ومشاريعه الصهيونية ـ الأميركية، ودعمت حركات المقاومة في منطقتنا. . .».

وكان لافتاً للنظر ألّا تشير الوثيقة هنا أيضاً إلى التنوع المذهبي وتكتفي بالتنوع الديني وكأن اختلاف المذاهب الإسلامية، خاصة السنة والشيعة ليس من ضمن التناقضات والتحديات!

والمستغرب أيضاً ألّا تتوقف الوثيقة في بند «لبنان والعلاقات الإسلامية»، إلا عند الموقف الإيراني. ومن هذا المجال فإن الوثيقة تهمل عمداً أنّ لأميركا دوراً أساسياً في إسقاط الشاه ودعم ثورة الخميني، وفي ذلك ألف دليل ودليل قدمته الوثائق، وأكتفي منها بالإشارة إلى أول وزارة للثورة الإسلامية في إيران وتشكيلتها الأميركية الفاقعة من رئيسها إلى وزير خارجيتها خاصة والذي كان اعترافاً واضحاً وفاضحاً بالدور الأميركي في ثورة الخميني سنة ١٩٧٩.

وقد اكتمل الدور الأميركي بمشاركة الصهيونية في دعم نظام الخميني إذ أمدته دولة إسرائيل علناً بالسلاح والخبراء في حربه مع العراق لسنين طويلة منذ العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٨٨.

فإذا كان حزب الله حريصاً على حماية لبنان من الغزو الثقافي والإعلامي فكيف يدعو اللبنانيين، كل اللبنانيين وليس فقط جماعته المؤمنين بولاية الفقيه، إلى التشيع الإيراني وفتح الوطن للغزو العسكري الكامل حتى درجة الاحتلال بالسلاح والقرار والإمرة، وليس فقط مجرد الولاء والطاعة العقائدية والعسكرية. وكيف يريد حزب الله أن يصدق المقاومون الوطنيون اللبنانيون

والفلسطينيون والعرب، الذين لا يرجعون إلى ولاية الفقيه الإيراني المطلق، في عقيدتهم وفكرهم، أن إيران التي ساهمت في التصدي للمقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية بكل طوائفها السياسية حتى وصلت إلى درجة اقتلاع حركة أمل موسى الصدر من الضاحية بقوة السلاح، أن إيران هذه هي داعمة لحركات المقاومة الوطنية وحتى الإسلامية أيضاً إن لم تكن تابعة لولاية الفقيه.

وكيف نصدق ما جاء في الوثيقة من أن «سياسة الجمهورية الإسلامية في إيران واضحة وثابتة في دعم القضية المركزية الأولى والأهم للعرب والمسلمين وهي القضية الفلسطينية. . .». وتستنتج الوثيقة أن هذا الدعم الإيراني «أدى إلى تحقيق انتصارات بارزة لأول مرة في «تاريخ الصراع مع الصهاينة الغزاة. .».

وهنا ينكشف قناع الوجه الإيراني الخطير لأن الوثيقة تحاول أن تقضي على الذاكرة الفلسطينية والعربية وإفراغها من ذكرى البطولات والتضحيات التي قدمتها خلال مراحل الصراع الفلسطيني ـ العربي ضد الصهيونية. بل كانت الوثيقة تحاول نزع القضية من يد أصحابها الأصليين الفلسطينيين أولاً والعرب أيضاً. وهذا بالفعل ما ورد في أدبيات الحزب كلها تحت قناع الإصرار على تحرير «كامل» التراب الفلسطيني.

وغداً عندما يسقط قناع هذا الموقف المتشدد لفظاً برفض مشروع السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وهذا مشهد عرفناه سنة ١٩٤٩

عندما رفض العرب تقسيم فلسطين، فسوف نتحقق أنه كان غطاءً لاستدامة العنف والسلاح الذي يخدم مشروع الصراع المستدام على اقتسام النفوذ الإقليمي الذي تشترك فيه إيران الدولة الفارسية والذي يمنع الحزب، بأمر إيراني أكيد من مجرد التفاوض على السلاح، الأمر الذي يخرج أصلاً عن صلاحية مجالس الحزب وقياداته المحلية ويتبع مباشرة للولي الفقيه حصراً.

أما دعوة الوثيقة إلى التعاطي مع إيران «كقاعدة استنهاض ومركز ثقل استراتيجي ونموذج سيادي واستقلالي وتحريري داعم للمشروع العربي، فهذا يناقض الإحساس العربي الشعبي الشامل وخاصة الدول المجاورة لإيران والتي كان نظام الشاه قد اغتصب قسماً منها في إمارة عربستان والجزر العربية الثلاث، وكرست الثورة الإسلامية بعده هذا الاحتلال الفارسي للخليج العربي، بل راحت تهدد مناطق إضافية في البحرين وغيرها والآتي لا يعلمه إلاّ «الأئمة الوارثون».

ويحيّرنا أخيراً لماذا حشرت الوثيقة كل ذلك تحت بند لبنان والعالم الإسلامي إلا إذا كانت تعتبر لبنان منذ الآن وتبعاً «لانتصارات» تموز سنة ٢٠٠٦ دولة إسلامية «تستفيد من عناصر القوة السياسية والاقتصادية والبشرية، الموجودة في كل دولة من دول العالم الإسلامي على قاعدة التكامل والنصرة «وعدم التبعية للمستكبرين». إنها دعوة جاهلية إلى التماهي على الأساس الديني والعودة إلى شعار أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، والتي قد تعيد إشكالية جدلية داخل الطوائف تصل إلى حدود قسمة الطائفة

الإسلامية بين سنة وشيعة. ورغم حيرتنا نقول بوعي لحزب الله إن الاحتلال الإيراني هو أسوأ من الإحتلال الإسرائيلي بالمعنى الوطني والقومي. وإسلامية إيران لا تعطيها صك غفران ولو كانت دولة صديقة أو شقيقة. فظلم ذوي القربى أشد مضاضة على البشر والشعوب أيضاً.

سابعاً: لبنان والعلاقات الدولية ـ أميركا عدوة ـ أوروبا عاجزة: قناع أمي

تؤكد الوثيقة اعتمادها مرة جديدة على المقياس الأخلاقي بالدرجة الأولى «بين مستكبر ومستضعف» وبين متسلط ومتهور، وبين متجبر محتل وطالب حرية واستقلال».

وهذا دليل مضاف يُخرج الحزب من منظومة اليسار الدولي كما قرأها بعض أنصاره في الوثيقة واعتبروا أنها أخرجت الحزب من قيوده الأخلاقية الدينية إلى «رحاب» الثورة العالمية على الاستعمار والرأسمالية. وكأن أهل اليسار لم يبقَ لهم بعد سقوط تجاربهم في دولة المركز السوفياتي ومحاوره سوى تصديق مظاهر السراب الهاربة أمامهم دائماً في صحراء تيههم السياسي فتسكرهم زبيبة عبارات مقاومة واستكبار ولو في غير محلها «فيحسبون الديك حماراً».

ولأن الوثيقة تعتبر أن الادارة الأميركية تهيمن على العالم والمؤسسات الدولية، وهي تدعم إسرائيل فإن ذلك «يضع الإدارة

الأميركية في موقع المعادي **لأمتنا وشعوبنا**، كما يحملها مسؤولية أساسية وأولى في إنتاج الاختلال والاضطراب في النظام الدولي . . ».

هنا تحاول الوثيقة أن تنجح في تصنيف الحزب كحركة تحرر لولا أنها تعثرت وانكشفت باستعمال كلمة «أمتنا» و«شعوبنا». وفي أدبيات الحزب ووثائقه ومنها الأولى سنة ١٩٨٥ على وجه التخصيص، الأمة هي «الإسلام الذي انتصرت طلائعه في إيران»[(١)] والشعوب لعلها شعوب إيران، وإن كان النص يترك مجالاً لإضافة الأمة العربية عند المترددين والمشككين.

وهكذا تحتفظ الوثيقة تحت القناع بجوهرها الدافع إلى الجهاد والذي كانت الوثيقة الأولى للحزب سنة ١٩٨٥، كما كتابات الشيخ نعيم قاسم، وخاصة كتابه «حزب الله: المنهج . . التجربة . . المستقبل»، قد أكدا أن الحزب جاء إلى المقاومة (الجهاد) من الإسلام.

وبما أن أميركا هي الرأس في «دار الحرب»، وبما أن «السياسات الأوروبية تتأرجح بين العجز وقلة الفاعلية من ناحية والالتحاق غير المبرر بالسياسات الأميركية من جهة ثانية . .» فالوثيقة ترى أن «مقتضيات الاستقرار والتعاون في العلاقات الأوروبية ـ العربية توجب بناء مقاربة أوروبية أكثر استقلالية وأكثر عدالة

(١) وهذا ما جاء عليه نص الدستور الإيراني المادة ١٢.

وموضوعية». ورغم أن الوثيقة لا تشير إلى أي موضوع يؤكد عدم استقلالية وعدالة وموضوعية السياسات الأوروبية، إلا أنها تشدد على مطلب وقاعدة التميز بين المقاومة والإرهاب.

وهذه القاعدة أبرزت لها الوثيقة مقطعاً خاصاً مميزاً عبرت فيه «بكثير من الاهتمام والتقدير للتجربة الاستقلالية التحررية الرافضة للهيمنة في دول أميركا اللاتينية، ونرى مساحات واسعة من التلاقي بين مشروعها ومشروع حركات المقاومة في منطقتنا». وفي هذا السياق دفعت الوثيقة في النهاية إلى رفع شعار «**وحدة المستضعفين** الذي سيبقى أحد مرتكزات فكرنا السياسي في بناء فهمنا وعلاقاتنا ومواقفنا تجاه القضايا الدولية».

هكذا انتهى بند العلاقات اللبنانية الدولية في الوثيقة إلى صيغة إدخال لبنان في منظومة دولية يُستَبْدل فيها الشعار التاريخي الثوري «وحدة الكادحين» بشعار وحدة المستضعفين الشيعي.

فهل يتشيع غداً اليساريون المعجبون بالحزب والوثيقة الجديدة؟ أم يبقى مجرد قناع للتسلل إلى طبقات اليسار وكسب مثقفيه ومناضليه؟ سؤال لا يمكن طرحه بالشكل المعاكس أبداً!

الفصل الثالث

فلسطين ومفاوضات التسوية

أولاً: فلسطين ـ إسرائيل، دفاعنا حق ـ مشروعهم تهويدي

كرّست الوثيقة فصلاً كاملاً لفلسطين ومفاوضات التسوية، وتعمدت إظهار دور الحزب وإيران بشكل بارز في مقاومة ما تشكله إسرائيل من «اعتداءات وتوترات وحروب في المنطقة بفعل ممارساتها العدوانية... وما لحق بالشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين جراء الجريمة ضد الإنسانية التي ارتكبها الغرب عندما اقدم على زرع هذا الكيان الغريب في قلب العالم العربي والإسلامي، ليكون اختراقاً معادياً وموقعاً متقدماً للمشروع الاستكباري الغربي عامة وقاعدة للسيطرة والهيمنة على المنطقة خاصة».

ورغم اعتماد الوثيقة إظهار وتكرار نص التعدي على الفلسطينيين والعرب، إلا أن الطابع السياسي الذي تخشاه الوثيقة وتحذر منه بقي هو خطر **التهديد الصهيوني على قلب «العالم الإسلامي»**.

وكأن لا تعدي على حقوق الشعوب غير الإسلامية أو غير العربية في زرع هذا الكيان الصهيوني المغتصب. وبالتالي لا دور لكل «الآخرين»، ولهؤلاء الباقين خارج عقيدة الإسلام، بهذا الصراع. والمؤسف أن هذا النص العازل لكل الآخرين لا يبدو عفوياً، لأن الوثيقة تعود لتؤكد: «أن الحركة الصهيونية هي حركة عنصرية فكراً وممارسة وهي نتاج عقلية استكبارية استبدادية تسلطية ومشروع استيطاني يهودي تهديدي توسعي. . . والولايات المتحدة ترتبط معه بتحالف استراتيجي. . ».

وهكذا تقرأ الوثيقة أن خطر المشروع التهديدي يمتد إلى حقوق الفلسطينيين والعرب والمسلمين. وهكذا يفرض واجب الجهاد تحرير فلسطين كلها من الاستيطان التهديدي. كما حاولت الوثيقة في هذا السياق أن تخبئ المرتكز الديني، الذي أطلق الصراع ضد الغدة السرطانية اليهودية من قبل قائد الثورة الإسلامية فاعتمدت قناع نص لفظي يقول: «ان الصراع الذي نخوضه وتخوضه أمتنا ضد المشروع الصهيوني الاستعماري في فلسطين إنما هو قيام بواجب الدفاع عن النفس ضد الاحتلال والعدوان والظلم الإسرائيلي ـ الاستكباري الذي يتهدد وجودنا ويستهدف حقوقنا ومستقبلنا. وهو ليس قائماً على المواجهة الدينية أو العنصرية او العرقية من جانبنا. . .».

فهل نصدق أن الحزب لم يأتِ إلى المقاومة من الإسلام؟ ويكرسها لخدمة الإسلام؟ طبعاً إسلامه الخاص هو، كما شرحها الشيخ نعيم قاسم في كتابه عن الحزب؟!

فإذا كان الصراع الذي تخوضه «أمتنا»، أي أمة الحزب، وأمة الحزب محصورةٌ «بالأمة الإيرانية»، فسيكون الجهاد دينياً إيرانياً مقنعاً، ولا يمكن أن يكون هذا ألقناع خارج وصف المواجهة الدينية او العنصرية أو العرقية من جانب أمة حزب الله، رداً على دينية وعنصرية وعرقية أمة «شعب الله المختار». بل صورة واضحة ودعوة لصراع الأمم عبر صراع خير أمة أخرجت للناس ضد شعب الله المختار!

إنه بالفعل «المأزق الوجودي» الذي تطالب الوثيقة بعدم حله أو حتى الاعتراف به «مهما كانت الضغوطات والتحديات. . . مهما طال الزمن وعظمت التضحيات». وتقول هذا ليس مواجهة دينية! فهل هذا قناع يقنع؟!.

ثانياً: المقاومة الفلسطينية ــ ومفاوضات التسوية

رغم أن الوثيقة ركزت على أن الدفاع عن القدس «ملتقى الأنبياء والرسل» والمسجد الأقصى خاصة باعتباره «أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى رسول الله. . . كواحد من أهم الرموز الإسلامية على وجه الأرض»، فإن البند الأخير قبل الخاتمة قد خصصته للمقاومة ومفاوضات التسوية. وتصل الوثيقة في ختام صناعتها اللغوية للأقنعة إلى اعتراف أو كشف مرتكزات العقيدة الجهادية الدينية لمقاومة إسرائيل، وبعد أن حاولت تغطية هذه المرتكزات الجهادية بأقنعة وطنية وقومية ويسارية وإنسانية، عادت لتكشف وتقول: «لقد أثبتت التجارب، التي شكلت دليلاً قاطعاً «لا يدع مجالاً للشك والارتياب على امتداد مسيرة الصراع والمواجهة بين أمتنا وبين الكيان الصهيوني منذ اغتصابه لفلسطين وحتى يومنا هذا، أهمية وجود **خيار المقاومة الجهادية** والكفاح المسلح في مواجهة العدوان وتحرير الأرض».

هكذا يعـود الأصـل الإسلامي ليظهر ويتأكد ويرد على كل تحوير أو تأويل لتكرس الوثيقة أن العنف بالسـلاح وسيلة وحيدة

لتحقيق النصر الذي تمَّ في «الإنسحاب الإسرائيلي الكبير في أيار ٢٠٠٠ من معظم الأراضي اللبنانية والفشل المدوي في عدوان تموز ٢٠٠٦ والذي حققت فيه المقاومة انتصاراً إلهياً. .» مع أن الانسـحاب الإسرائيلي كان خياراً معلناً ومقرراً قبل سنة من تحققه على الأقل. وأدى الانتصار الإلهي إلى هدوء شامل على الجبهة اللبنانية ــ الإسرائيلية وتكريس لأمر واقع هو أقل نفعاً للبنان من اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ وإن كان لا يزال مذياع المقاومة الإسلامية يردد وينشر يومياً بلاغاتٍ وعنترياتٍ اقتلاع إسرائيل وتغيير خريطة المنطقة.

وتزعم الوثيقة أن المقاومة في فلسطين حققت «الانسحاب الكامل من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥. أول انسحاب اسرائيلي اضطراري بفعل المقاومة ضمن حدود فلسطين المحتلة». ولكن فات الوثيقة أن المنسحب من غزة بالنتيجة لم يكن الإسرائيلي بل السلطة الفلسطينية الشرعية التي طردتها «مقاومة غزة» شقيقة مقاومة حزب الله ذات القناع العربي الآخر للولاية الإيرانية في غزة، والتي بدأت تنهار بفعل «الربيع العربي» وعودة أهل غزة إلى رمي القناع واستعادة وجههم الفلسطيني العربي. ولعل أهل فلسطين اليوم وقد عاد أهل غزة إلى تلمس ما فعلت «مقاومتهم السابقة»، سوف يذكرون ويتذكرون بحسرة انتفاضة الحجارة سنة ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠ ويشهد الطفل محمد الدرة ووالده أعزلين يتلقيان رصاص المحتل الإسرائيلي، ويتندمون على تحول هذه الانتفاضات والمقاومة اللاعنفية إلى صواريخ

غزة لا لتمزق جسد المحتل بل جسد الدولة الفلسطينية الموحدة وشعبها المناضل.

وعندما تنهي الوثيقة وتتوقف عن صناعة الأقنعة بالمقارنة بين جدوى المقاومة في لبنان وفلسطين، وجدوى الخيار التفاوضي التسووي، تعود لتؤكد أن موقف الحزب: «كان ولا يزال وسيبقى تجاه عملية التسوية والاتفاقات التي أنتجها مسار مدريد التفاوضي عبر وادي عربة وملحقاته واتفاق أوسلو وملحقاته، ومن قبلهما اتفاق كمب ديفيد، هو موقف الرفض المطلق لأصل ومبدأ خيار التسوية مع الكيان الصهيوني. وهذا الموقف هو موقف ثابت ودائم ونهائي، غير خاضع للتراجع أو المساومة، حتى لو اعترف العالم كله بإسرائيل. . .».

هذه المقاربة الواضحة للقضية الفلسطينية تجعلها هماً إسلامياً ملزماً للشعوب والحكومات ولا تراجع عنه ليس فقط أمام الخيار الفلسطيني الشعبي أو الرسمي بل أيضاً أمام الخيار العربي ولو كان شعبياً أو رسمياً. ويمتد هذا أكثر لينطبق منعه حتى على اعتراف العالم كله. . . مما يؤدي إلى استنتاج حتميّ بسيط ولا لبس فيه: نحن سائرون حتماً إلى تصادم فلسطيني عربي دولي يبشرنا به ويحضّر له محور حزب الله في لبنان والعالم. إنه صراع الإسلام الإيراني بقيادة الفقيه مع كل الآخرين الذين يمتد توزعهم من الشعب الفلسطيني، إلى الشعوب العربية إلى شعوب العالم. إنها صورة قاتمة لموقف عنصري مقنّع بالمقاومة يخفي صراع حضارات جديد.

القسم الثالث

قراءة وكشف الوجوه العقيدية والأيديولوجية الثابتة

لقد ردَّ الأمين العام لحزب الله، على أسئلة الحاضرين عند قراءة الوثيقة «بأنها وثيقة سياسية فقط، ولم تتعرض للعقيدة والمبادئ»، وأضاف: «أما موقف الحزب من مسألة ولاية الفقيه فهو موقف فكري عقائدي وديني وليس موقفاً سياسياً خاضعاً للمراجعة... وما قدمناه هو وثيقة سياسية وليست **وثيقة عقائدية وأيديولوجية**». هذا الرد كامل الوضوح لمن يريد أن يقرأ ويفهم أنَّ العقيدة والايديولوجيات المحدَّدة في الوثيقة الأولى سنة ١٩٨٥ هي ثابتة ودائمة ولم تنقضها أو تعدّلها الوثيقة السياسية لسنة ٢٠٠٩.

الوثيقة ليست خطاباً يلقى في مُنَاسبةٍ، ولا مجرد تحليلَ كاتبٍ، أو محَاضرَة عالمٍ، أو اطلالَةَ إعلاميةً، وإنما هي وثيقة مؤتمر للحزب اعقد بعدً حقبة طويلة نسبياً منذ ١٩٨٥، حفلت بأحداث وتجارب مصيرية نجمت عنها خلافات أساسية تتعلق بالمنهج والعقيدة، فليس لنا إلا اللجوء إلى التحليل والتقدير والاستنباط من أجل فهم أو تفسير عدم شمول هذه الوثيقة الأخيرة أو عدم

صدور بيان أو إعلان وثيقة ثانية تتعلق بالثوابت الفكرية والعقائدية وحتى عدم الوعد بذلك .

وإذا ما قال البعض لماذا نطالب الحزب بأن يعلن في وثيقته ثوابته الفكرية أو العقائدية مع أن المعتاد مبدئياً ان لا تعلن الأحزاب سوى وثائقها السياسية ، نقول لأن هذه الوثيقة تجاوزت وأغفلت الأركان الثلاثة التي يقوم عليها حزب الله وتركت شكوكاً وظلالاً وأقنعة مضلّلة للرأي العام وحتى لمجموعة كبيرة من أصحاب العلم والاختصاص فتوهموا أن هذه الوثيقة قد بدلت وغيرت ونقضت الثوابت التي جاءت في وثيقة إعلانه وأدبياته السابقة وقد جمعها وشرحها الشيخ نعيم قاسم وصنفها في ثلاثة :

الثابتة الأولى: الاسلام عقيدة ونظام والحكم للفقيه والأئمة الوارثين.

ـ « . . . لقد جاء في وثيقة الحزب الأولى ١٩٨٥ «نحن في لبنان لسنا «**حزباً تنظيمياً**» مغلقاً، **ولسنا «إطاراً سياسياً» ضيقاً بل نحن أمة ترتبط مع المسلمين، في أنحاء العالم كافة برباط عقائدي وسياسي متين هو الاسلام**. أما ثقافتنا فمنابعها الاساسية القرآن الكريم، والسنة المعصومة، والأحكام والفتاوي الصادرة عن الولي الفقيه ومع التقليد عندنا. . . وأما قدرتنا العسكرية، فلا يتخيلن أحد حجمها، **إذ ليس لدينا جهاز عسكري منفصل عن بقية أطراف جسمنا**».

كما جاء في تلك الوثيقة أيضاً :

ـ «أما أهدافنا في لبنان :

١ ـ تخرج إسرائيل من لبنان مقدمة لإزالتها نهائياً من الوجود .

٢ ـ تخرج أميركا وفرنسا وحلفاؤها .

٣ ـ يرضخ الكتائبيون للحكم العادل[١].

٤ ـ يتاح لجميع أبناء شعبنا أن يقرروا مصيرهم، ويختاروا بكامل حريتهم، شكل نظام الحكم الذي يريدونه، علماً بأننا لا نخفي التزامنا بحكم الإسلام، وندعو الجميع إلى اختيار النظام الإسلامي الذي يكفل وحده العدل والكرامة للجميع»[٢].

كما نقرأ ونسمع ونشاهد بالصوت والصورة في حديث الأمين العام السيد حسن نصرالله المنشور على الإنترنت:

MEMRI TV PROJECT

ARCHIVAL VIDEO:

HASSAN NASRALLAH HIZBULLAH SECRETARY GENERAL

HBEFORE ASSUMING OFFICE

THE INTERNET DATE: UNKNOWN

TRANSLATED BY MEMRI TV

---

(١) وهذا هو البند الوحيد الذي ألغته الوثيقة الجديدة صراحة من نصها الجديد.

(٢) اعتبرت وثيقة ١٩٨٥ ان هذا البند عدّل موقف الحزب السابق الداعي إلى بناء الدولة الإسلامية والحكم الإسلامي في لبنان بالقوة. فاستبدله بحق تقرير المصير بحرية أبناء شعبنا. وقد شرح ذلك الشيخ نعيم قاسم محاولاً تغطية «عورة» هذا التعديل وطمأنة المتشددين الإسلاميين في الحزب قائلا: «وإذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحرية شكل نظام الحكم في لبنان، فإنه لن يرجّح على الإسلام بديلاً. ومن هنا فإننا ندعو إلى اعتماد النظام الإسلامي على قاعدة الاختيار الحر والمباشر من قبل الناس، لا على قاعدة الفرض بالقوة كما يُخيَّل للبعض!».

■ **سؤال: ما شكل النظام الذي يريده حزب الله في لبنان في الوقت الحاضر حسب وضع البلد وتعدد الطوائف؟**

ـ نصرالله: . . . كل المحاضرات السابقة تجيب بمجموعها على هذا السؤال، بالنسبة لنا ألخّص، في الوقت الحاضر ليس لدينا مشروع نظام في لبنان نحن نعتقد بأن علينا أن نزيحَ الحالة الاستعمارية والإسرائيلية وحينئذٍ يمكن أن يُنَفّذَ مشروع. **ومشروعنا الذي لا خيار لنا أن نتبنى غيره كوننا مؤمنين عقائديين هو مشروع الدولة الإسلامية وحكم الإسلام، وأن يكون لبنان ليس جمهورية إسلامية واحدة وإنما جزء من الجمهورية الاسلامية الكبرى التي يحكمها صاحب الزمان ونائبه بالحق الولي الفقيه الإمام الخميني.**

■ **سؤال: عن علاقة حزب الله بالجمهورية الإسلامية بقيادة الثورة الإسلامية في إيران؟**

ـ نصرالله: هذه العلاقة أيها الأخوة بالنسبة لنا، أنا واحد من هؤلاء الناس الذين يعملون في مسيرة حزب الله وفي أجهزته العاملة، لا أبقى لحظةً واحدةً في أجهزته لو لم يكن لدي يقينٌ وقطعٌ في أن هذه الأجهزة تتصل عبر مراتب إلى الولي الفقيه القائد المبرئ للذمة الملزم قراره.

بالنسبة لنا هذا أمرٌ مقطوعٌ ومطمئن به. **التصريحات الدبلوماسية والسياسية ليست هي الأساس في هذا المجال،** يعني ليس طبيعياً أن يقف آية الله كروبي ويقول «نعم حزب الله هنّ جماعتنا في

لبنان». سياسياً هذا مش صحيح، إعلامياً مش صحيح. على مستوى العلاقة العضوية والجوهرية مع قيادة الثورة الإسلامية في إيران وولاية الفقيه هذه المسألة بالنسبة لنا أمرٌ مقطوعٌ به وهذه المسيرة إنما ننتمي إليها ونضحي فيها ونعرض أنفسنا للخطر لأننا واثقون ومطمئنون بأن هذا الدم يجري في مجرى ولاية الفقيه.

■ **سؤال: هل الولي الفقيه هو الذي يعين الحكام ويعطيهم الشرعية في جميع البلاد الإسلامية؟**

ـ نصرالله: نعم لأن ولايته ليست محدودة بحدود جغرافية. ولايته ممتدة بامتداد المسلمين.

«**فإن المشروع التوحيدي الأول والوحيد في هذا الكون هو مشروع الدولة الإسلامية**، مشروع الدولة الإسلامية توحيدي أكثر مما يتصور كل هؤلاء الناس وليس مشروعاً تقسيمياً. **نعم لو كنا نتحدث عن كانتون شيعي في الضاحية نعم هذا مشروع تقسيمي أما نحن فنتحدث عن دولة إسلامية** ونحن حتى لو أقام بعض الناس كانتونات فإننا لن نسامح من سيقيم كانتوناً مسيحياً في المنطقة الشرقية وفي جبيل وكسروان لأن هذه مناطق المسلمين وقد جاءها المسيحيون غزاة وقد جاءت بهم الامبراطورية البيزنطية ليكونوا شوكة في خاصرة المسلمين».

إنني أكتفي بقراءة هذه النصوص التي تعبر عن «ثابتة» (مفرد ثوابت) في قواعد الحزب لم يجرِ عليها المؤتمر في وثيقته السياسية الأخيرة أي تبديل أو تعديل أو نقد. ويجب اعتبارها لا

تزال قائمة بكل معانيها ومراميها. وإن كنت لا أسمح لنفسي بمناقشتها كظاهرة عقائدية دينية فإنني لا أعتبر نفسي أو أي لبناني أو عربي يمكنه الالتزام بها أو قبولها أو حتى التعاطف معها. كما أنني أعتبره منهجاً عنصرياً، أن يدعو حزب أو حركة سياسية إلى بناء نظام سياسي ديني في مجتمع متعدد الأديان وهو منهج متخلف في المجتمعات والشعوب التي لا تَعَدُّدَ فيها. أما في لبنان فإن منهج الحزب هذا يشكل دعوة عنصرية ومرفوضة بالإضافة إلى أنها تناقض نصوص المواثيق اللبنانية والدستور وهي نظرية أعجمية (فارسية) غريبة عن طباع اللبنانيين وتطلعاتهم الحضارية.

هذه الدعوة العنصرية تكررت في الوثيقة الأولى وكل الأدبيات المعلنة والداخلية في الحزب، وقد أكدَّها علناً أحد قادة الحزب ونائبه الدكتور علي فياض في مقابلته التلفزيونية المشار إليها سابقاً فاعتبر أن «إنشاء الأحزاب الدينية مصان في الدستور في بند حرية المعتقد». وهذا خلط واجتهاد يناقض برأيي ميثاق العيش المشترك. فحرية المعتقد لا تعني حرية إنشاء تنظيمات سياسية تدعو لهذا أو ذاك من المعتقدات المغلقة على فئة من اللبنانيين. فالكيانات الدينية في لبنان تمثلها الطوائف والمذاهب المعترف بها ولها هياكلها وتنظيماتها التي تهيمن على الكثير من المرافق الوطنية الإعلامية والثقافية. أما الأحزاب الدينية، وخاصة التي يتحضر بعضها لتشكيل دويلته وخاصة بقوة السلاح، فهي تنظيمات سياسية عسكرية مذهبية ممنوعة ومحرمة وينطبق عليها قانون العقوبات في باب جمعيات الأشرار، لأن إنشاء الأحزاب

الدينية والمذهبية مخالف لمقدمة ونصوص الدستور في السيادة والحرية والاستقلال والهوية العربية والنظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني. وهي تخالف وتُنازِعُ مبدأ أن الشعب مصدر السلطات. وهذا التحريم والمنع يمتد حتى إلى فرع ونشاط التبليغ والدعوة بين الطوائف والمذاهب، لأنها تصبح دعوة للافتتان خاصة إذا أسندت إلى القوة والسلاح، لتتحول حروباً أهلية وغزوات جاهلية قبلية ليس فيها شيء من جوهر الإسلام عقيدة وجهاد[١].

(١) مراجعة مقدمة الدستور اللبناني ـ ومراجعة كتاب **الوصايا** للإمام مهدي شمس الدين الذي حرَّم حتى المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية.

الثابتة الثانية: نقل الثورة إلى العالم بالقوة وبأمرة الولي الفقيه

إذا كانت عبارة المقاومة الإسلامية لم ترد إطلاقاً في نص الوثيقة واستبدلت بلفظة «المقاومة» فقط، فربما كان ذلك محاولة تخفيف لوقع العبارة على أرض الحلفاء الجدد الذين التحقوا بالحزب. بعد تموز ٢٠٠٦ تحالفاً أو تفاهماً[١]. بل ربما يعود كذلك إلى رغبة الحزب في فتح قناة اتصال أو إيحاء بقبول ضمني «للمستكبرين» الذين يتحالفون مع إيران ودول الممانعة في أفغانستان والعراق.

وبما أن المقاومة الإسلامية تستمد شرعيتها الأساسية من التكليف الشرعي الذي يتولاه الولي الفقيه بنحو حصري، والذي أصدر فتواه باعتبار «إسرائيل دولة معتدية وغدّة سرطانية يجب اقتلاعها» (الإمام الخميني).

(١) مذكرة التفاهم مع التيار الوطني الحر ٢٠٠٦.

بما أن التزام المقاومة الإسلامية هذا حالياً يتعارض مع التزام الدولة اللبنانية بميثاق الجامعة العربية واعترافه بالسلطة الفلسطينية ودولتها الموازية للدولة اليهودية.

وبما أن حزب الله ينتمي إلى منظومة تعتبر أن العنف هو السبيل الافضل والوحيد لاستعادة الحقوق من أيدي الاستكبار، ولا يؤمن بجنوح الإمام الشيرازي إلى اللاعنف ولا بنظرية غاندي ومانديلا التي حررت بلدانها، ولا يكتفي بالنضال السياسي وانتفاضة الحجارة وقد انتزعت الاعتراف بدولة فلسطينية لم تُضِفْ إليها حركات المقاومة العنفية في غزة أي انتصار، بل زادتها انقساماً. وبما أن الشيخ نعيم قاسم أكّد لجريدة السفير ١٤/ ٨/ ٢٠٠٩: «نعم، نحن ندعو إلى مجتمع المقاومة، ونريد أن نحافظ على هذه القوة لننقلها إلى مواقع أفضل، ومن أجل أن نستفيد منها في أي واقع مستقبلي قادم».

لهذا استلزم الواقع «المستقبلي القادم» من وثيقة المؤتمر التركيز على كلمة «المقاومة» فقط يستعملها قناعاً يغطي المقاومة الإسلامية المقصودة، حتى لا يحرج سورية لتخرج من الإجماع العربي الذي لم تفارقه إلا بعد امتداد الربيع العربي وحتى أيضاً لا ينكشف جنوح الحزب إلى مجتمع الحرب وصراع الحضارات بقيادة إيران وولاية الفقيه.

بعض المحللين السياسيين يعتقدون أن «المقاومات العربية، قد حققت بقياداتها الإسلامية، إنجازات في مواجهات عسكرية

وأمنية مع المحتلين. لكنها فشلت، وهذا حتمي بسبب تركيبتها وأيديولوجيتها، في إحداث تغيير في الاتجاه العام لانحدار العالم العربي نحو المستنقع». ليس الإسلاميون مسؤولين عن الانحطاط العربي بالطبع، ولكنهم ليسوا الذين يمكنهم النهوض بالعرب أيضاً. وإذا كنا نسجّل لهم مواجهاتهم مع المحتلين، فلا بد لنا أن نضع تلك المواجهات في سياقها التاريخي الملموس: إنها نقاط دفاع جزئي في جبهة مهزومة، ما يجعل الخطاب الانتصاري، على وجاهته الميدانية هنا أو هناك، مضلِّلاً وديماغوجياً».

نحن لا ننكر البطولات والتضحيات، ولكننا نتساءل عما إذا كان هناك مشروع وطني حضاري متحرر للمقاومات الإسلامية، لأن المقاومة، بحد ذاتها، ليست مشروعاً. إنها وسيلة تحرير وهي، بطبيعتها، مؤقتة. لكن، في عصر الإمبريالية المعولمة، لم ينجح تحرير بلا تحرّر، أي بلا مشروع اجتماعي سياسي تقدمي»[١].

إن قسماً كبيراً من اللبنانيين لا يعترفون بأن حماية لبنان وحقوقه تكون بالمقاومة المسلحة. حتى إن السلطة الفلسطينية قد تخلت عن العنف، رغم أن أرضها لا تزال محتلة، وباتت تعتمد صراحة وعلناً على الحوار والتفاوض فقط. ولبنان تحميه علاقاته الدولية ونضاله السياسي والدبلوماسي وصمود ووحدة شعبه ولا تحميه مقاومته بل سوف تخضعه دائماً لتجارب العنف والتدمير. .

---

(١) جريدة الأخبار ــ مقال ناهض حتر، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٩.

وتكراراً إن الإنسان في لبنان أقوى من السلاح وقد أثبتت تجارب الماضي ذلك بعكس ما تُصَوِّرُ اليوم التياراتُ العنيفة والمقاتلة، واندحار كل الغزاة عن أرضه يؤكد القاعدة اللبنانية هذه، والتي هي قاعدة عالمية كرستها اليوم الشرائع الدولية الحديثة بمنع العنف الذي قد تمارسه داخلياً السلطات على أرضها وشعوبها انطلاقاً من تكريس حق التدخل الدولي.

الثابتة الثالثة: ولاية الفقيه الإيراني التزام شرعي وسياسي. له الرأي والمشورة، القرار والأمرة، الطاعة والولاء

عندما سئل الأمين العام للحزب بعد انتهائه من قراءة الوثيقة السياسية من قبل مراسل تلفزيون المستقبل عن إغفاله لولاية الفقيه، أجاب بأن الوثيقة سياسية فقط ولم تبحث هذا الأمر الذي يدخل في المجال الفكري والعقائدي والديني. وقد أوضح الدكتور فياض ذلك في حديثه إلى تلفزيون LBC: «هي ليست وثيقة الإيدولوجيا وليست وثيقة في العقائد والمبادئ والأفكار». لكنه أضاف: «ولاية الفقيه مسألة اعتقادية لها مضامينها السياسية الشاملة. وهي مسألة اعتقادية دينية، مثل مسألة الثالوث المقدس وطبيعة الإله في الفكر اللاهوتي الكنسي. وكما هي أيضاً مسألة علاقة الطائفة المارونية وبابا روما حتى ولو أخذت بعداً سياسياً في وقت ما».... وبعيداً عن نقاش الشرع واللاهوت أؤكد للدكتور فياض أن لا شبه إطلاقاً بين دور بابا روما الروحي وولاية الفقيه الشاملة المطلقة السلطات، ولا شَبَهَ بين تبعية دينية مجردة،

أحياناً وليس دائماً، من الطائفة المارونية إلى بابا روما، فهذا ليس له أي تأثير أو دور نظري ولا فعلي في سياسة الموارنة لا كطائفة ولا كأحزاب. وهو لا يشبه أبداً دور الولي الفقيه والذي ورد في صلب الدستور الإيراني، ولا ما يمارسه مباشرة أو من خلال دولة إيران على حزب الله في لبنان.

لذا يبقى قناع العلاقة الدينية البابوية[١] أيضاً محاولة فاشلة في إخفاء تبعية الحزب «شبه» المطلقة للمراجع الخارجية. إنها علاقة تبعية لا صداقة ولا تحالف، إنها أمرة روحية دينية وسياسية وعسكرية وأمنية وخضوع على كل الصعد للأمرة الإيرانية الشاملة.

أما قول الدكتور فياض «ان العلاقات السياسية والأعراف تتحول إلى قيد على العلاقة العقائدية بين الشيعة وإيران، إذ لا يجوز أبداً للعلاقة العقائدية أن تطيح بالميثاق أو العهد (عم بحكي فهم فقهي ديني فكري لا سياسي). . .» فهذا قد يصح ربما وفقط في علاقات لبنان ــ الدولة وإيران، ولكنه لا يمتد أو يطبق على علاقات إيران بحزب الله التي تبقى علاقة الآمر بالمأمور. وكل التفسيرات والشروحات والتأويلات والتبريرات للتخفي وراء الفقه والشرع والعقيدة الدينية مجرد أقنعة مستعارة ولن تستمر غطاء كافياً لإخفاء الحقيقة التي يعرفها البعض، أو للالتباس الذي يقيم فيه آخرون، لأن إيران عبر الولي الفقيه لم تترك مجالاً لمثل هذه

---

(١) إشارة إلى تذرع الحزب وإيهام بعض المسيحيين بأن علاقته بالولي الفقيه هي مثل علاقة المسيحيين ببابا روما.

الاجتهادات والتبريرات عندما أدخلت في نصوص الدستور الإيراني، بعد أن أكده الإمام الخميني وقوله: «فتوهُّم أن صلاحيات النبي في الحكم كانت أكثر من صلاحيات أمير المؤمنين، وصلاحيات أمير المؤمنين أكثر من صلاحيات الفقيه، هو توهُّم خاطئ وباطل. نعم إنَّ فضائل الرسول بالطبع هي أكثر من فضائل جميع البشر، لكن كثرة الفضائل المعنوية لا تزيد في صلاحيات الحكم. فالصلاحيات نفسها التي كانت للرسول والأئمة». (كتاب **الحكومة الاسلامية**، ص. ٨٦).

فهل يصدق حزب الله تفسيره؟ وهل مجرد اسَتعمال قناع تأثير البابا على المسيحيين يمكن أن يغطي حقيقة السلطة التي كرسها الدين الإسلامي للرسول ومنحتها السنة لأمير المؤمنين ونقلها الخميني إلى الولي الفقيه[١].

هذا النص واضح ما فيه الكفاية، لتكون سلطة الولي الفقيه المعادلة لسلطة النبي، تشمل كل مذاهب المسلمين وليس فقط الشيعة. وتمتد على كامل أرض «الأمة الإسلامية» وشعوبها وتكرس سلطته وإن كان يفترض أن تراعي مبدئياً حقوق غير المسلمين سنداً لمبدأ «لا إكراه في الدين»[٢].

---

(١) قبل الخميني لم تكن صلاحيات الولي الفقيه تشمل العمل السياسي والدولتي. وبقي الخلاف محتدماً مع الأكثرية الساحقة من علماء النجف ولبنان وحتى إيران حول هذه الصلاحيات.

(٢) لأن التاريخ الإسلامي كشف عن مزاجية وتبدلات في مراعاة حقوق غير المسلمين.

وقد عبرت وثيقة الحزب الأولى ١٩٨٥ عن هذا المنطق والارتباط بالولاية وقد شرحها الشيخ نعيم قاسم في كتابه ص ٧٧: «فالارتباط بالولاية تكليف والتزام يشمل جميع المكلَّفين، حتى عندما يعودون إلى مرجع آخر في التقليد، لأن الآمرية في المسيرة الإسلامية العامة للولي الفقيه المتصدِّي».

ومعروف ومؤكد في فقه الإمام الخميني في الولاية الشاملة والمختلف عن إجماع الفقهاء والأئمة في إيران والعالم أنه يجعل ولاية الفقيه نظرية سياسية لها تفسير ديني وليس العكس. وهذا ما كرسه الدستور الإيراني المعدّل بإطلاق وشمولية مهام وصلاحيات المرشد الأعلى في المادة ١١٠:

١ ـ تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢ ـ الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

٣ ـ إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

٤ ـ القيادة العامة للقوات المسلحة.

٥ ـ إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

٦ ـ تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور ـ أعلى مسؤول في السلطة القضائية ـ رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية ـ رئيس أركان الجيش، القائد العام لقوات حرس الثورة

الإسلامية ـ والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

٧ ـ حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث.

٨ ـ حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق المتعارفة

٩ ـ إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية

١٠ ـ عزل رئيس الجمهورية

١١ ـ العفو عن المحكوم عليهم.

أما الأوضح والأخطر من هذه الصلاحيات فهو ما ورد في مقدمة الدستور الإيراني تحت عنوان الجيش العقائدي[1]: «... ولا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضاً أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والجهاد من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم...» إنها مبدأ دستوري أساسي وتعبير لا لبس فيه عن تصدير الثورة الإيرانية بالعنف ومن خلال استعمال القوات المسلحة الإيرانية. وهذا يشرح للمشككين والمفكرين ظواهر الامتدادات العسكرية في لبنان وفلسطين والعراق والبحرين واليمن ومصر وغيرها. ويشرِّع خوف الجوار والإقليم من دور إيراني عسكري، وخوف العالم من عودة العنف والحروب للعبث بالقرن الحادي والعشرين.

(١) حزب الله هو جزء من هذا الجيش العقائدي.

ويكون لبنان حزب الله ـ ولاية إيرانية تباشر وتساهم بهذا العبث الخطير.

وهكذا انتقلت ولاية الفقيه الشرعية، التي هي في الأساس مسألة فقهية بحت، على يد الخميني وأتباعه الإيرانيين إلى دستور وضعي ونظام سياسي راح يصدِّر نفوذ إيران بالقوة المسلحة أحياناً وبالتآمر أحياناً أخرى خارج حدودها. ويتحوَّل أهلُ الخارج إلى أتباع مَرَّتين: مرة للولي الفقيه الحاكم الإيراني المرشد الاعلى بحسب الدستور، ومرة وعبر المرشد إلى فروع أو جيوب أو خلايا تتحرك وفقاً لرغبات الدولة الإيرانية في القضايا الأساسية وتستغل هذا النفوذ المدعوم والمكتسب لتحقيق مآرب ومشاريع نافعة لقياداتها المحلية وعناصرها في زواريب قراها ومدنها الخاصة.

وإذا كان الحزب في لبنان، لا يريد تصحيح هذه النظرة ولا يريد أن يتذكر ويستفيد من التاريخ الإسلامي وحِقَب العلاقات الطيبة التي قامت بين البيزنطيين وخليفة قرطبة أو بين شارلمان وهارون الرشيد والمعاهدات التي ربطت بين فرنسوا الأول وسليمان الكبير (العجيب) وما تبادله المسيحون والمسلمون في حقول العلوم والثقافة والفنون، فهو سوف يدفعنا حتماً، إلى استعادة ذكرى مآسي وأهوال الفترات الطويلة، ولو متقطعة، التي سادتها حروب بين المسلمين والمسيحيين وبين المذاهب الأساسية والتي لم تنتهِ بعد.

ونحن عندما نطالب بالتصحيح من داخل الحزب وندعوه إلى الانخراط بالحياة السياسية والاكتفاء بها، فليس من أجل التخلي عن كل ثوابته، ولا عن مقاومة إسرائيل ولا حتى عن معارضة التسوية السياسية الجائرة للقضية الفلسطينية وملحقاتها في المنطقة. بل نطالب بالتصحيح الفعلي وبأكثر من مجرد كلمات ولغة وإنشاء بليغ ومؤثر لعبارات «وطن الأجداد والأحفاد» الحر السيد المستقل التي تتفوق بقوتها على أوصاف وشعارات أهل ١٤ آذار، ولا تبقى ملتبسة مثل ورقة التين لا تثمر ولا تغني عن جوع ولا تؤدي إلى إشباع العطش اللبناني الدائم إلى عودة الفكر الحديث الذي حمله علماء الشيعة وأئمتهم عبر التاريخ القديم والمعاصر منهم في لبنان الإمام موسى الصدر ومحمد حسين فضل الله ومحمد مهدي شمس الدين، والأحياء اليوم منهم محمد حسن الأمين المنكوب في علاقته السيئة مع حزب الله، وآل الأسعد، وحبيب صادق، ومحمد عبد الحميد بيضون، وليلى فياض وآل الصدر، والسيد هاني فحص، والسيد محمد حسن الأمين وشهداء المقاومة الوطنية اللبنانية وحركة أمل وكل «العامليين» وأتباع ومقلدي علماء بعلبك وأعتذر من كل الذين لم يتسع المجال لذكرهم.

بعض ما لم يُكتَب أو يُقرَأ أو يوضَّح في الوثيقة لم يكن مجرد سهو وإهمال بل يرمز صراحة إلى قصد وتعمد يصل إلى حد التضليل للقارئ غير المتخصِّص أو المتعمِّق فيحجب عنه وسائل الشفافية والمباشرة والبساطة في تعمية تكاد، لكثرة استعمال

الأقنعة، تمنع كشف الحقيقة وتجعل بلوغ المرتجى ليصدّق ما يقال ولو ضلالاً وتضليلاً في فهم الحزب تجربةً ومنهجاً ومستقبلاً، لذلك يخطر على البال هنا مرة جديدة حكاية العين التي رواها جبران خليل جبران في كتابه **المجنون**[1].

(١) في رواية «العين» من كتاب «**المجنون**» لجبران خليل جبران يروي: «قالت العين يوماً لرفيقاتها الحواس: «إنني أرى وراء هذه الأودية جبلاً مبرقعاً بالغيوم فما أجمله جبلاً!»».

فأصغت الأذن هنيهة لحديثها ثم قالت لها: «أين ذلك الجبل الذي تنظرين؟ إنني لا أسمع صوته».

ثم قالت اليد: «أما أنا فعبثاً أحاول أن أشعر به أو ألمسه. فليس هنالك جبلٌ البتة».

وقال لها الأنف: « إنني لا أستطيع أن أفهم كيف يوجد الجبل وأنا لا أقدر أن أشمه. ألا ان وجوده لمستحيل».

فتحولت العين إلى جهةٍ أخرى ضاحكة في ذاتها. أما الحواس الأخرى فعقدن مجلساً بحثن فيه عمّا دعا إلى مثل هذا الضلال. وبعد البحث الدقيق قررن بإجماع الآراء: «ان العين قد خرجت ولا شك عن صوابها».

مذكرة «التفاهم» قناع سياسي

أسمح لنفسي، مستأذناً القارىء، بأن أخصص مقطعاً خاصاً هنا لمذكرة التفاهم ٦ شباط ٢٠٠٦ الموقعة بين الجنرال ميشال عون والسيد حسن نصرالله مستفيداً من معرفتي المعمقة «للتجربة العونية» حيث كانت مذكرة التفاهم من أهم العناصر التي أنهت علاقتي بالجنرال وتياره السياسي.

بعد أن كان الحلف الرباعي هو أول الأقنعة السياسية اللبنانية، جاءت مذكرة التفاهم مع الجنرال عون لتشكل القناع الثاني الأقوى والأنسب للحزب.

لكن الجنرال عون المستعجل لتحقيق فرح الرئاسة دائماً الذي شوه مسيرته سابقاً، استعجل مرة جديدة تنازلاً عن أدبيات وسلوك ومنهج وعقيدة تياره الذي ما كاد يتسلم التفويض المسيحي في انتخابات ٢٠٠٥ حتى انقلب إلى عكسه ووقّع مع حزب الله تفاهم ٦ شباط ٢٠٠٦.

لا أرغب في هذا الكتاب أن أدخل حلبة الجدل السياسي في مبدأ

التحالف مع حزب الله ولا في بنود وتفاصيل الاتفاق الذي وُقِّع، لأنني حرصت على رفض الوثيقة علناً من موقعي المستقل. لكنني فوجئت كثيراً كيف أن الجنرال عون صنف تحريراً عملية وضع الحزب يده على الأرض التي «تركها العدو» ليدخلها «ويحررها» بشعار «اذبحوهم في فراشهم» مما دفع أهلها وسكانها للّجوء إلى العدو قبل دخول «المحررين» ويحتفل الحزب سنوياً بالتحرير ولا تلتزم أو تلزمه وثيقة التفاهم في نصها أو خلال فترة تطبيقها اللاحقة بتقديم مشروع قانون عفو حقيقي ومستحق[1] موقع من جميع نوابه مع الأفرقاء الآخرين للإعفاء الشامل والمطلق عن كل الهاربين إلى إسرائيل، حتى المقاتلين منهم، عملاً بالعفو الذي شمل كل المتقاتلين والمقاتلين الآخرين وكل الميليشيات والتي تساوي جرائمهم المتعمدة والمقصودة فظاعة بل تضاهي ما ارتكبه «المتعاملون» رغماً عنهم مع العدو الإسرائيلي.

كما أنني لم أفهم كيف أن الرجل الذي كان قائداً للجيش اللبناني، وقام مجده على مواجهة الميليشيات (المقاومات) وقاتل في معارك تحرير لبنان من السلاح الخارجي الفلسطيني والسوري، يتفاهم مع السلاح الخارجي الجديد الإيراني والميليشيوي ويساهم بإخفاء هويته الإيرانية الإسلامية ودوره الإقليمي تحت قناع «المقاومة»، ويرضى باعتباره شريكاً مضارباً

(١) إشارة إلى مشروع قانون العفو الذي قدمه الجنرال عون سنة ٢٠١١ وأقره المجلس.

للشعب وللجيش والسلطات الأمنية اللبنانية بحجة أن إسرائيل تشكل تهديداً للبنان». **إن هذا الدور وهذه الوظيفة ضرورة وطنية دائمة دوام التهديد الاسرائيلي ودوام أطماع العدو في أرضنا ومياهنا ودوام غياب الدولة القوية القادرة، وفي ظل الخلل في موازين القوى ما بين الدولة والعدو . .»**.

وأتوقف هنا مؤقتاً عند بحث البنود الأخرى لوثيقة التفاهم مرجياً ذلك لمناسبة أخرى وأكتفي بوصف ما أسميه البنود الأخرى منذ الآن بأنها مجرد ديكور وفلكلور سياسي سرعان ما تمحوه التطورات اللاحقة التي يحملها ربيع المنطقة في سورية ولبنان خاصةً.

فلقد تحول التيار العوني إلى تابع سياسي لحزب الله ينفذ رغباته وتمنياته ومصالحه، بل يزايد في الدفاع عنها. حتى بات الحزب يعلن ويؤكد في جميع المناسبات وخاصة في خطاب أمينه العام في ١٨/٧/٢٠١٢ في ذكرى حرب تموز السادسة أن التحالف (ولم يقل التفاهم) مع الجنرال هو «تحالف استراتيجي لا يتأثر بالخلافات السياسية». وكان قوله هذا تخفيفاً وتعبيراً ناعماً لواقع التبعية التي تمتد من الضاحية الجنوبية إلى طهران.

والأشد مضاضة أن الجنرال وبعض أركانه يصفون الناخبين الذين عاقبوهم في انتخابات ٢٠٠٩، وأنا منهم، بعدم الوعي وتقصيرهم عن تقدير حسنات الوثيقة وفوائدها للمسيحيين خاصة.

أليس المسيحي بفعل هذه الوثيقة، يعيش تحت مظلة آمنة يوفرها له حزب الله في المناطق الشيعية كافة؟.

لقد قرأت كتابات عديدة وجيدة عن مذكرة التفاهم في حينه ومرّ الزمن على مناقشتها التي كانت مفيدة لإحراج التيار العوني ووقف اندفاعاته المسيحية، لكنها دفعت بالمتعنتين منهم إلى التشيّع السياسي الإيراني الذي يضعهم اليوم حلفاء الإرهاب بالقياس الأميركي والغربي.

تدفعني رغبة هنا إلى الإعتراف والإقرار بأن حزب الله قد أحسن الصيد في مياه المنطقة المسيحية وكان صيده حتى الآن وفيراً، وهو يحسن تغذيته بمواقف لفظية برعت فيها وثيقته السياسية الجديدة. ولكنني أشكك، برغم كل المظاهر المغايرة، بصدق نوايا الحزب وتحالفاته غير الطبيعية مع التيار الوطني الحر، وذلك بنسبة ما أشكك بصدق قناعات ملتزمي وأنصار التيار ببنود المذكرة وتشعباتها اللاحقة مع الحزب وأشارك القارئ بقول تاليران[١]: « كل حليف يمكن أن يتحول إلى عدو في مرحلة ما».

آخر الكلام الذي يمكن أن يوجه إلى طرفي وثيقة التفاهم اليوم، هو التراجع عن التزوير والتضليل المتبادل ونزع الأقنعة عن الوجوه الحقيقية والإقرار بالخطأ وتصحيحه. ويلزم ذلك شجاعة كبيرة قبل أن تتوالى المستجدات الإقليمية وتتسارع لتفرض واقعاً

(١) تاليران، وزير خارجية نابوليون، وقد اشتهر ببراعته ودهائه.

انقلابياً جديداً يعاقب بقسوة التقصير والخطأ والانحراف ولا يعود التصحيح ممكناً ولا مقبولاً.

وما دام رئيس الجمهورية اللبنانية قد اعتبر هو أيضاً بدعة الحوار السياسي لمناقشة موضوع سلاح الحزب، فقد يستفيد حزب الله من نزع أقنعته المتعددة وتزوير مفهوم ودور السلاح ومهمة صواريخه التي قال عنها: «هذه الصواريخ موجودة وسوف تبقى موجودة. وسوف تبقى فعالة وسوف تحمي لبنان وسوف تبقى حاضرة في معادلة المنطقة. ولن يستطيع أحد أن ينتزعها لا في لبنان ولا في العالم. . . صواريخنا هي أعراضنا، هي دماؤنا، هي أموالنا، هي كرامتنا وهي عزتنا»[١].

ولا يعود أيضاً تزوير الحضارات الإنسانية والرسالات السماوية مسموحاً ولو مموهاً من خلال تحميل الثقافة العربية والدينية والإنسانية والأخلاقية، مقولة أن «من مات دون ماله فهو شهيد، ومن مات ضد عرضه فهو شهيد، ومن مات دون أهله فهو شهيد، ومن مات دون أرضه فهو شهيد، ومن مات دون كرامته فهو شهيد، واليوم كل هؤلاء مجتمعون في سلاح المقاومة وفي صواريخها»[٢]. وكأن هذه «المقاومة» باتت الطريق الوحيد المؤدي إلى الجنة والسعادة وليس إلى الموت، خاصة عندما لا تتوقف عند الدفاع عن الوطن والشعب بل تمتد إلى العشيرة والعائلة والمال والشرف والعرض مذكرة بمرحلة جاهلية ولّت

(١) خطاب نصرالله في ذكرى التحرير ٢٥/٥/٢٠٠٠.
(٢) نفس الخطاب أعلاه.

وانقضت. وتجاوزت حضارات اليوم الحديثة هذه المبالغات الشوفينية، في الكرامة والأخلاق والوطنية، التي تسخّر الإنسان في جسده وروحه لخدمتها وتعزيزها.

لقد كانت مذكرة التفاهم، وبالاً على لبنان كله، وليس فقط الجنوب المقيم بل أيضاً المهاجر والمهجّر في كل أقطار العالم، فلقد فَقَدَ مجاهدوه بسبب مقاومة حزب الله هويتهم الاجتماعية والسياسية «والعاملية» التقليدية لتستبدل بهوية أعجمية. أما الذين هربوا إلى إسرائيل فقد خسروا، حتى الهوية البديلة. ويتساءل اليوم أهل الهوية اللبنانية من الطرفين: «لو تمَّ تحرير لأرض الجنوب وفقاً لاتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ فهل كان أقل قساوة عليهم من «تحرير» سنة ٢٠٠٠ من قبل المقاومة الإسلامية[١].

إن مذكرة التفاهم التي تحولت علناً إلى «حلف استراتيجي ولا تؤثر بها الخلافات السياسية» (خطاب السيد حسن نصرالله في ٢٠١٢/٧/١٧) تساهم مفاعيلها السلبية بتعطيل الاستراتيجية الدفاعية ليبقى سلاح حزب الله بأمرة إيران سلاحاً يحتل لبنان أرضاً في الجنوب والبقاع والضاحية، وسياسه في المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية بتوقيع قائد سابق للجيش ورئيس جبهة سياسية مسيحية بلغت ذروتها في انتخابات ٢٠٠٥ النيابية (٧٠٪ من أصوات المسيحيين).

(١) مقال للوزير والنائب السابق إدمون رزق نشر في مجلة المسيرة.

القسم الرابع

نزع الأقنعة: خطران وخيار واحد

أولاً: خطر الفتنة

في كتابه، المرجع المهم للتعرف إلى حزب الله، رغم إنكار بعض قادة[1] الحزب لأهميته، وفي الفصل السابع المعنون «مستقبل الحزب»، تناول الشيخ نعيم قاسم التهديدات التي قد يتعرض لها الحزب في المستقبل «إن التهديدات الأميركية والإسرائيلية المتكررة ليست سوى وسائل ضغط، تدخل في إطار الحرب النفسية (. . .) التي لا تجدي نفعاً مع حزب عقائدي»، وهنا يعتبر أن الحزب تجاوز هذا التهديد، ويضيف بأن حزب الله قد أحرز تقدماً في النظرة إليه «خاصة بعد إنهاء فتنته أمل ـ حزب الله، وعدوان تموز ١٩٩٣، وعدوان نيسان ١٩٩٦، وانتصار أيار ٢٠٠٠» (ص ٢٨٧).

لكن الشيخ نعيم قاسم يعترف بوجود احتمالين خطيرين يهددان مستقبل الحزب: «وبما أن الهجمة شديدة على الحزب ووجوده

---

(١) الدكتور علي فياض بالذات الذي رفض تصنيف كتاب الشيخ نعيم قاسم بأنه من وثائق حزب الله.

ودوره وأهدافه، فإن التساؤل عن استمراريته يبقى حاضراً، فإذا لم يكن بالإمكان تصفية وجوده مباشرة عبر الاعتداءات الإسرائيلية، فإن تطورات المنطقة قد تؤدي إلى ظروف تحصل فيها إحدى حالتين أو كلتاهما معاً.

فتكون الحالة الأولى تحريك فتنة داخلية مع الجيش اللبناني، أو مع قوى محلية، تستدعي اداءً سياسياً من الحكم اللبناني يلغي وجود الحزب كمقاومة (. . .)».

هذه الحالة قد تحققت في جزء كبير منها وبشكل علني بعد سقوط الحلف الرباعي الذي جمع الحزب في انتخابات ٢٠٠٥ مع تيار المستقبل (الحريري) والحزب الاشتراكي (الجنبلاطي) وحركة أمل (نبيه بري).

وقد ازدادت عمقاً بعد توجيه الاتهامات السياسية باغتيال رفيق الحريري إلى الحزب وعلى وجه الخصوص بعد صدور القرار الاتهامي ضد عناصر قيادية حزبية، ورفضه تسليمهم أو قبولهم إجراءات المحاكمة الدولية.

وكانت أحداث ٧ أيار قد أشارت إلى تطبيقات هذه الفتنة العملية في استعراض عسكري أجراه الحزب علناً ومباشرةً في بيروت وجبل لبنان.

أما إسقاط حكومة سعد الحريري، بالضغط على وليد جنبلاط وترهيبه لقلب ميزان القوى السياسية لصالح تحالف حزب الله

ومريديه وتابعية ليشكل حكومة «عرجاء» لإدارة لبنان في أحرج المراحل التي تعيشها المنطقة، فكانت إصراراً على تبنّي خط الفتنة والوصول به إلى نهايته، التي باتت منذ اندلاع الثورة في سورية منتصف سنة ٢٠١١، تتبدى في أحداث دموية متنقلة في الزمان والمكان والشكل وكلها تعبير عن إصرار الحزب عملانياً على الأقل، على تكريس وانتهاج الفتنة التي يزعم ويدّعي أنه يلعنها في كل خطاب تطبيقاً لفقه التقية الشرعي.

إن الفتنة التي تتمدد بسرعة اليوم على أرض لبنان في كل مظاهرها السنية (مع شاكر البرجاوي وطريق الجديدة) أو العلوية (مع رفعت عيد وطرابلس) أو الشيعية التي تنحصر في تحركات أهال المخطوفين وعلى وجه التحديد منهم آل المقداد (بجناحهم العسكري) وغيرها أشكال أخرى قد يفاجئنا بها الحزب. كل ذلك ما هو إلا ترجمة عملية لالتزام الحزب في قيادته الخاصة بنظرية ولاية الفقيه التي تحتم خضوعه لأمر وقرار وطاعة وولاء ورأي ومشورة الولي الفقيه الإيراني، وتبعيته للحرس الثوري الإيراني، ومهامه المنصوص عنها في الدستور الإيراني لجهة تصدير الثورة الإسلامية إلى كل العالم. هذه الثورة الإسلامية الإيرانية هي صبغة جديدة للفتنة بالسلاح الفتنوي وإن كان السيد نصرالله يصر على تسميته بالسلاح المقدس. أما الاختباء المؤقت وراء شعار الشعب والجيش والمقاومة فسوف ينكشف ويسقط غداً عندما تتولى المقاومة إتباع الجيش لها[1] تقليداً لمقاومات

---

(١) كما ورد في كتاب رئيس الاستخبارات الفرنسية **Yves Bonnet** صفحة ٣٨٠.

شبيهة بها نسبياً عرفها تاريخ الإنسانية الحديث مع هتلر وموسوليني وفرانكو وعبد الناصر وصدام حسين وبشار الأسد، الذين حولوا مقاومتهم أو ممانعتهم إلى جهنم وجحيم لشعوبهم.

ثانياً: خطر الانقلاب السفياني

أما **الحالة الثانية** فيقول الشيخ نعيم قاسم إنها: «مقايضة سورية بالتخلص من الضغوطات التي تُمارس عليها مقابل التخلي عن دعم الحزب، وبما أنها الجهة التي توفر الغطاء السياسي المساعد لاستمرارية المقاومة، فإن رفع هذا الغطاء يكشف الحزب ويجعله مستفرداً فيسهل ضرب المقاومة». (نعيم قاسم، حزب الله، ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

ورغم أن هذا الكتاب قد طبع سنة ٢٠٠٣ فإن الحزب لا يزال يتابع نفس المنهج في قراءة تجربته وتوقع مستقبله، مراهناً بالإضافة إلى استمرار تعزيز قدراته العسكرية الإيرانية، على تحالفات وتفاهمات داخلية مستبعداً احتمال تغير الدور السوري في دعم «المقاومة».

وحتى الآن ورغم التصدع والإنشقاق الذي يصيب جسد النظام الحاكم وبنيانه، فإن الحزب يصر على الرهان على نظام فئوي ديكتاتوري ظالم ولا يحسب كفاية جدية الخطر الآتي من الإنقلاب أو الثورة السورية.

فهل تفيد دعوة الحزب للتنبه إلى مقدار الحقد الذي ينزرع في عقول وذاكرة القادمين الجدد إلى حكم دمشق حتى ولو طال الزمن؟

وهل يستعين الحزب وأنصاره ببعض القراءات المفيدة والمتوقعة لمرحلة التبدلات القادمة؟.

وهل نقرأ للحزب في كتاب «أحمدي نجاد والثورة العالمية المقبلة» ـ للمؤلف شادي فقيه دار العلم ٢٠٠٦، عن معتقدات قادة الثورة الإسلامية في إيران الذين يعتقدون «أننا الآن نعيش في زمن ظهور الإمام المهدي (ع)، وان أحمدي نجاد هو قائد قواته، وأن مرشد الثورة هو صاحب رايته»، إلى أن يعدد علامات الظهور[1].

---

(١) سبع عشرة علامة:
١ ـ اجتماع اليهود في أرض فلسطين، وقد تحققت.
٢ ـ خروج رجل من قم يدعو الناس إلى الحق، وتحققت بالإمام الخميني.
٣ ـ قوة عسكرية واعلامية للإمام قبل الظهور، الحرس الثوري والإعلام الإيراني وتوابعه وأتباعه.
٤ ـ تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران، وقد تحققت.
٥ ـ العمائم السود من ذرية الرسول يقاتلون أعداء الإمام. . . ومنهم في لبنان موسى الصدر وعباس الموسوي وحسن نصرالله، وقد تحققت.
٦ ـ حزب يقاتل على أبواب بيت المقدس، وقد تحققت بحزب الله.
٧ ـ دخول قوات غربية إلى العراق، الاجتياح الأميركي، وقد تحققت.
٨ ـ استشهاد نفس زكيه في النجف، تحققت مع الشهيد محمد باقر الحكيم.
٩ ـ انتقال العلم من النجف إلى قم، وتحققت بعد اضطهاد علماء النجف من قبل صدام حسين. =

وإنني سأنقل ما ورد تفصيلاً عن العلامة الخامسة عشرة وفقاً للكاتب شادي الفقيه، ص ٧٧:

«وعن أمير المؤمنين (ع) قال: «يخرج ابن آكلة الأكباد (إشارة إلى جدته هند) من الوادي اليابس (سورية) وهو رجل ربعة (مربوع) وحشي الوجه ضخم الهامة بوجهه أثر جدري إذا رأيته حسبته أعور اسمه عثمان (ممكن أن يكون لقباً أيضاً) وأبوه (جده عتبه بن أبي سفيان) وهو من ولد أبي سفيان، حتى يأتي أرض قرار ومعين فيستوي على منبرها.

قبل ظهور الإمام بستة أشهر، يقع حدث مهم في سورية، وهو انقلاب عسكري يأتي بقائد سوري عميل لأميركا وإسرائيل لقبه السفياني، يثبت نفوذه داخل سورية والعراق والأردن ولبنان،

= ١٠ ـ قيام حكم إسلامي في العراق، وقد تحقق مع نوري المالكي.
١١ ـ الأوبئة والزلازل والأعاصير، وقد تحققت بالنسبة للمؤلف سنة ٢٠٠٥ مدينة نيو أورليانز وأنفلونزا الطيور.
١٢ ـ دخول مذنّب إلى مدار الأرض، وقد تحقق باكتشاف مذنب سيار عرضه ٣٩٠ متراً سمّوه «أبوفيس» وقد دخل مدار الأرض حسب صحيفة «الغارديان».
١٣ ـ الخراساني يسلم الراية إلى الإمام المهدي ويمثله السيد الخامنئي.
١٤ ـ على مقدمة جيش المهدي رجل طفيف اللحية اسمه شعيب بن صالح، وهذا يمثله أحمدي نجاد.
١٥ ـ السفياني وانقلاب دمشق، وهذه العلامة نفصلها أكثر.
١٦ ـ الصيحة.
١٧ ـ النفس الزكية.

وتدخل قواته إلى الحجاز لقمع ثورة في المدينة لأتباع أهل البيت (ع)، ثم يدخل إلى العراق ليقتل شيعة أهل البيت، ويدخل إلى لبنان لقتال المجاهدين ويحاصرهم في جبل عامل ويشغله شاغل عنهم، هو قوتهم وبأسهم. وفي أثناء حصاره لجبل عامل وقتاله للشيعة في العراق تبدأ أخبار ظهور الإمام».

يضاف إلى ظاهرة الخطر السفياني تحديثٌ جديد جاء به محسن رضائي أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام والقائد السابق للحرس الثوري الإيراني متحدثاً عن أهمية المواجهة التي ستؤول إليها الحالة في سورية «إن المنطقة تشهد الشوط الأخير في المباراة، فإذا وقعت تلك البلاد (سورية) في أيدي الأميركيين فإن حركة الصحوة الإسلامية ستتحول إلى حركة أميركية. لكن إذا بقيت سورية مستقلة ولم تقع في أيدي الأميركيين والمحتلين الغربيين فإن الصحوة الإسلامية في المنطقة ستتجه إلى الإسلام»[١].

أعترف بأنني شخصياً لا أصدق ولا أعتمد هذه الظواهر، وأدرك أن أكثرية اللبنانيين والعرب وحتى الشيعة منهم لا يصدقونها ولا يعتمدونها. لكن استذكارها هنا قد يفيد بعد أن أخذت الروايات والأساطير مراكز الدعاية والتبليغ لدى تنظيمات دينية مذهبية تقود مناهجها وتبشر بدخول العالم العربي الإسلامي خاصة في هذيان الانتحار والغزو تحت تسميات الجهاد والمقاومة. وهذه مشاهد

---

(١) صحيفة **الحياة** تاريخ ٢٠١٢/٨/١٩.

تتسحب على ساحات «الثورة والتغيير» من العراق إلى تونس ومصر وليبيا واليمن لتتربع اليوم على جسد وامتداد أرض سورية في كل مدنها وأريافها في مواكب أشلاء الأطفال والنساء والشيوخ على الطرقات والساحات وفي بطون المنازل المهدمة والمحروقة وكأنه المشهد الأخير لسقوط كل الأقنعة عن «العقول وعن الدروب».

ثالثاً: خيار الحركة التصحيحية

أقنعة كثيرة سقطت ولا يزال الحزب يفكر. فقناع الجنوب المحتل وبالتحديد القطاع الحدودي المباشر مع إسرائيل لم يعد مساحة مشتركة بين الجيش ومقاومة حزب الله الذي أخرج منه بالقرار ١٧٠١ فأَذْعَنَ له. والقطاع الاقليمي للمقاومة من إيران إلى سورية سقط نصفه بالثورة في سورية والنصف الإيراني يترنح. أما القناع السياسي اللبناني شعب وجيش ومقاومة فانكشف في استعمال إيران للحزب لاستغلال للجيش والشعب و«المقاومة» في مشروعها الإقليمي. وهنا أعود مجدداً وأخيراً إلى كتاب الشيخ نعيم قاسم لأستعين بقوله صفحة ٣٨٦ «إن الحزب إسلامي قبل أن يكون مقاوماً، والتزامه العقائدي هو الذي دفعه ليرفض الاحتلال ويقاتل إسرائيل، فهو يحمل منهجاً للحياة بشموليتها، ولا يقتصر واجبه على ناحية دون أخرى، وإن برزت أولوية الجهاد على غيرها».

فإن كان فعلاً هو حزب إسلامي، وما دامت المقاومة هي ناحية

باتت اليوم تعرّض كامل هرم الحزب للخطر الخارجي، وقد سقطت حضانتها الشعبية عربياً ودولياً وأخذت الحزب إلى تصنيف إرهابي، كما أنها سقطت شعبياً، ولم يعد التشاطر على اللبنانيين مفيداً بالقول «إن الإجماع على المقاومة هو شرط كمال لا شرط قيام»[(١)].

كذلك انكشف زيف الشعار السياسي الذي فرض في بيانات حكومية «شعباً وجيشاً ومقاومةً». ولم تعد عناصر الفتنة الكثيرة مغطاة على أرض الدافع اللبناني دعوياً وعملياً. فالفتنة الداخلية مع الجيش والشعب والقوى المحلية في لبنان تستدعي تحرك الحزب حتى لا تكون المقاومة سبباً لإلغاء وجوده.

مارست الثورة الإيرانية في وقت مبكر بعد قيامها ١٩٧٩ نشاطات وفعاليات أمنية وعسكرية مقنَّعة بأشكال فكرية ومذهبية واقتصادية واجتماعية على الساحات العربية ومن بينها الساحة اللبنانية حيث بدأت نشاطها العسكري الذي تكلل تنظيماً مسلحاً موحداً للفصائل الإسلامية التي أنشأتها في لبنان وباركها الخميني شخصياً بإحضار قيادتها إلى إيران عام ١٩٨٢. واستمرت عملياتها العسكرية بصورة سرية حتى سنة ١٩٨٥ حين أُعلن لأول مرة عنها وأخذت تسمية حزب الله ـ لبنان بموجب وثيقة سميت «رسالة المستضعفين» الصادرة في شباط

---

(١) الأمين العام السيد حسن نصرالله في أحد مؤتمراته الصحافية شارحاً لوثيقة مؤتمرة سنة ٢٠٠٩.

١٩٨٥ . وكانت هذه نهاية المرحلة ألأولى لتبدأ المرحلة الثانية مع اختيار الشيخ الطفيلي أميناً عاماً للحزب والانتقال بالعمل من السرية إلى العلن .

وقد انتقل هذا الكيان الإيراني العسكري إلى مرحلته الثالثة عام ١٩٩٣ بموجب فتوى شرعية من الإمام الخميني تستند إلى مبدأ «فقه الضرورة» الذي يبرر الاشتراك بمؤسسات الحكم في دولة مدنية، فسمحت سلطة الولاية بأن يشارك «الحزب» في الانتخابات النيابية فأصدر الحزب لأول مرة وثيقة سياسية «مِعْبَرية» قيل إنها صادرة عن مؤتمر سري ودع فيه الحزب «طهرانيته السياسية»، فأعلن مطالبته المقنعة بالدولة العادلة القادرة والنظام السياسي التوافقي في المرحلة الرابعة الإلزامية «لقيام الوطن» المستحيل في المرحلة الخامسة .

لقد أكمل الحزب بعد صدور الوثيقة انتصاراته التي بدأها في حرب تموز سنة ٢٠٠٦ والتي لا تزال تتتابع فصولاً على مسرح وجسد الوطن وأهله . فأكمل صورة اليوم المجيد في ٧ أيار ٢٠٠٨ على حساب السنة والدروز، وأتبعها بالثلث الضامن على حساب المسيحيين، ثم لجأ إلى الأكثرية الشعبية للانقلاب على كل اللبنانيين والدستور والأكثرية النيابية والانتخابية التي أفرزتها صناديق الإقتراع سنة ٢٠٠٩ ثم إلى استعراض قوته العسكرية المخبأة تحت القمصان السود ليحقق في مرحلة لاحقة تغيير الوزارة وتسلُّم السلطة التنفيذية والهيمنة مع أتباعه والحلفاء على

مؤسساتها عبر أقنعة متعددة من التيار الوطني الحر (العوني) وما تبقى من الحزب القومي الاجتماعي السوري (الهوى والهوية) وحركة أمل (الشريك المضارب)، وتخلف الحزب التقدمي الإشتراكي عن ركبه الطبيعي فيما راح حزب الله يتصدى للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان ويؤبلسها ويوزع معلومات عامة ومختلقة بغية توجيه التحقيق لاتهام إسرائيل، إلى أن رفض صراحة وعلناً قرارها الاتهامي الأول بإحالة أربعة من عناصره إلى المحاكمة بتهمة الاغتيال . وتولى أمينه العام التصدي لقرار المحكمة ومنع تنفيذه، رافضاً التبليغ والتنفيذ، فارضاً على السلطات اللبنانية إبلاغ المحكمة الدولية عجزها عن ملاحقة عناصر الحزب المتهمة ليتعهد وزراء الحزب وحلفاؤهم منع تنفيذ تعهدات الدولة والحكومة اللبنانية ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من دفع الحصة المالية التي تترتب على لبنان تجاه المحكمة . ليقف رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي عارياً دون أي قناع يغطيه تجاه طائفته أولاً وتجاه كل أنصار العدالة في لبنان والعالم وتجاه مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة، مروراً بكل العواصم الغربية والشرقية، محاولاً تعويض حزن اللبنانيين الممتد على شهدائهم من «بيروت إلى الصين» مختلساً من ميزانية رئاسة مجلس الوزراء بقرار فردي حفنة من الملايين يدفعها للمحكمة الدولية مواربة ليضلل بها البعض ويحسبها مساهمةً واعترافاً بقرار مجلس الأمن في إنشاء المحكمة الدولية بانتظار أن يحل الزمن عقدتها .

وريثما ينجلي وضع دمشق عن حل ينصر البعث السوري على ربيع دمشق ليتأبد نظام الأسد مع امتيازات حزب الله ـ لبنان أو يسقط البعث ويظهر السفياني[١] وتقوم الفتنة بين الجميع.

ورغم كل التحفظات، فإنني أكرر ما قلته سابقاً آملاً أن تحصل حركةٌ تصحيحية داخل حزب الله تُنْتِجُ وثيقةً جديدة تُعبِّر صراحة عن اتجاهات صادقة بإخراج حزب الله من ارتهاناته، على أن يتولاها مؤتمر عام استثنائي للحزب ويعلنها في بيان سياسي عقائدي وفكري ثابت لتتحول الاستحالات التي سماها السيد حسن نصر الله صعوبات، إلى برامج حزبية ممكنة ومحقَّقة.

راودني هذا «الحلم» فترة طويلة علني أفيق على قراءة وثيقة يؤكد فيها حزب الله:

١ ـ الخروج علناً من التبعية السياسية والحزبية والتنظيمية

(١) السفياني، هو الاشارة للنبوءة رقم ١٥ التي وردت في كتاب «أحمدي نجاد والثورة العالمية المقبلة» للكاتب شادي فقيه، ص.٧٧. بنود الظهور هذه تتحدث عن « قبل ظهور الإمام بستة أشهر، يقع حدث مهم في سورية، وهو انقلاب عسكري يأتي بقائد سوري عميل لأميركا وإسرائيل لقبه «السفياني»، يثبت نفوذه داخل سورية والعراق والأردن ولبنان، وتدخل قواته إلى الحجاز لقمع ثورة في المدينة لأتباع أهل البيت (ع)، ثم يدخل إلى العراق ليقتل شيعة أهل البيت، ويدخل إلى لبنان لقتال المجاهدين ويحاصرهم في جبل عامل ويشغله شاغل عنهم، هو قوتهم وبأسهم. وفي أثناء حصاره لجبل عامل وقتاله للشيعة في العراق تبدأ أخبار ظهور الإمام، وأن الكثير بدأوا الاتصال به ويبدأ التهيؤ لمرحلة الظهور المقدس.

لولاية الفقيه والأجهزة التابعة له، ليصبح «الرأي والمشورة والقرار والأمرة والطاعة والولاء» للبنان وللأمين العام ولمجلس الشورى والقيادات الحزبية فقط، تكريساً لمبدأ الاستقلال التام لكيانه السياسي وإعمالاً لمبدأ المساواة بين كل المواطنين اللبنانيين في شروط الانتماء إلى الحزب.

٢ ـ إعلان التخلي عن النشاط العسكري والأمني والمقاومة المسلحة وتركها للدولة اللبنانية وحدها. والانتقال الكامل إلى العمل السياسي والنضال بالمقاومة المدنية اللاعنفية لتحقيق كل أهداف الحزب.

وهذا إقرار بسيادة الدولة، وتحرير لشروط المقاومة الوطنية، وتخفيف لمخاطر التبعات التي قد تصيبها نتيجة زلات أو عثرات فردية أو جماعية[١] قد يتعرض لها الحزب. خصوصاً بعدما أصبحت المقاومة في البيان الوزاري فقرة شبه ثابتة. وبعدما اصبح حزب الله في الحكم والحكومة المكوِّن الاساسي المضمون ديموقراطياً بالقاعدة الشيعية. والتصحيح هنا يزيد المقاومة شعبية منعة ويوسعها جغرافياً وسياسياً لتفيض عن حدود ـ الوطن ـ لبنان بكامله ويحصّنها داخلياً وخارجياً، وتنتقل

(١) مثل أحداث ٧ أيار سنة ٢٠٠٨، وفضيحة صلاح عز الدين المالية، وبرقية التعزية بعبد العزيز الحكيم المتعامل مع الغزو الأميركي للعراق، والتعديات على الاملاك الخاصة والعامة في مناطق لبنان.

إلى ما نصت عليه القوانين في المواثيق والمعاهدات الدولية من حقوق الشعوب.

٣ ـ التخلي علناً عن الدعوة والتبليغ لإنشاء السلطة والدولة الإسلامية في لبنان وتبني النظام المدني الوضعي الذي يساهم مع غيره في بنائه ديموقراطياً، لأن الدولة الإسلامية هنا في لبنان هي صورة رديفة للدولة اليهودية هناك، في فلسطين، دولة عنصرية في الحالين هنا وهناك فالعنصرية الإسلامية سيئة مثل العنصرية اليهودية وربما ضررها أكبر لأنها من ظلم ذوي القربى. وهذا شأن دستوري (في بيئة متعددة خاصة) وحضاري وعالمي يساهم في تحقيق العدالة والمساواة والديموقراطية، ويعيد الإسلام إلى رسالته السماوية كدين اعتدال ووسطية وتسامح يدعو إلى الحوار البنّاء بين أتباع الأديان المختلفة بامتياز ويساعد على تقديم المثال اللبناني لتعايش المذاهب المختلفة وخاصة الإسلامية في لبنان.

٤ ـ إعلان وقبول المشاركة في مشروع السلام الفلسطيني العربي العادل والدائم، المستند إلى الإجماع العربي، والى تبنّي الجامعة العربية، وتأكيداً لإقرار لبنان بأحقية الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. فلا نفرض على لبنان، وأهل الجنوب بصورة خاصة، مراعاة أو قبول أولويات **قومية أو إقليمية أخرى** في الصراع مع إسرائيل. وهذا التزام بهوية ومدى لبنان العربي ومبدأ التضامن

القومي والإنساني مع شعب فلسطين، ويمنع استمرار اللعب بالورقة الفلسطينية من قبل الآخرين.

أنا من جيل بات اليوم يزعجه ويُقلقُهُ جداً الدور الإقليمي الإيراني، الذي احتل سابقاً جزءاً عزيزاً من أرض العراق العربية، إذ قضم الشاه البهلوي عربستان وضمَّها إلى إمبراطوريته الفارسية سنة ١٩٢٥. واحتل في السبعينيات الجزر الثلاث في الخليج العربي. وخاض الخميني حربه الفارسية الأولى ضد العراق العربي سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨. وتُهُددٍّ إيران اليوم مباشرة إمارةَ البحرين ومنطقةَ الخليج. وتمتد فروعها العضوية والظاهرة إلى أقطار عربية متعددة، أهمها العراق وفلسطين ولبنان. وبعض فروعها النائمة إلى مناطق أخرى. وهذا ما يرتب الحذر عندي من امتداح الوثيقة السياسية لحزب الله «للدور المركزي الإسلامي لإيران» دون التحفظ حتى على تحالف أو تقاطع دورها مع الدور الذي يقوم به «الاستكبار العالمي» العسكري الأميركي في أفغانستان والعراق على الأقل. وهذا الحذر يمتد عندي خوفاً من تحول صراع حزب الله مع إسرائيل (ربيبة أميركا) من مبدأ استرجاع الأرض اللبنانية والعربية المغتصبة إلى مجرد رافد لدعم التنافس الإقليمي المنحاز لإيران خاصة أن الأمين العام السيد نصر الله لا يترك مناسبة إلا ويؤكد فيها التزامه الكامل بولاية الفقيه الإيراني كما قال في ذكرى التحرير سنة ٢٠٠٨: «أنا أفخر أن أكون فرداً في حزب ولاية الفقيه. . .» ولو أضاف مستطرداً:

«وأقول لكم إن ولاية الفقيه تقول لنا نحن حزبها: لبنان بلد متنوع متعدد يجب أن تحافظوا عليه». خصوصاً أن تجربتي الحزبية ــ البعثية تذكرني بهذا الاستطراد ــ الوصية التقليدية التي كان بعض قادة حزب البعث وخاصة الأستاذ ميشال عفلق يكررها على مسامع الرفاق والمؤيدين، «أوصيكم بأن لا تستعجلوا فرح دعوة لبنان إلى الوحدة العربية قبل نضوج الظروف». ولكن حزب البعث بجناحيه العراقي والسوري لم يحترم هذه الوصية، بل عمل بعكسها ولم يترك مناسبة ولا وسيلة إلا واستعملها خاصة بالمال والسلاح. لذلك ففي حالتي نصرالله وعفلق تَقَاطع القصد النهائي والحقيقي وكان الهدف والأساس والمرتجى إلغاء الدولة والكيان.

٥ ــ وأخيراً وليس آخراً إعلان الحزب الانفتاح على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والالتزام بشرعة حقوق الإنسان ومبدأ تعاون الحضارات، انطلاقاً من تجربة عيش لبنان ــ الرسالة، المقيم والمنتشر. وربما قد تؤدي هذه الحركة إلى مساعدة إيران لتصحح أجندتها وتتحول إلى دولة سلام بدل تصدير «الثورات». فتبني لها دولة العدل والمساواة والديموقراطية.

أقف هنا لأعود وأذكر بأن الدعوة إلى حركة إصلاحية ليست بدعة مستحدثة، خاصة عند الشيعة، لأن جذورها تمتد وترتبط بأدبيات وتقاليد عريقة لمدارس الإصلاح التجديدية والتي هيأت

لبروز الحركة الإصلاحية الدستورية في التاريخ الشيعي. وقد تخرج منها موسى الصدر «الذي رعى في الجنوب اللبناني نشوء حركة تعنى بمصلحة أبناء الطائفة الشيعية» ضمن الحفاظ على تضامنها مع المصلحة الوطنية اللبنانية، وكان هذا الخيار الصدري، والذي أكمله وتابعه الإمام محمد مهدي شمس الدين في وصاياه اللبنانية الشهيرة، بمثابة المدرسة التصحيحية التي أعطت الجنوب مجدداً منعته المدنية بعد أن خطفها سابقاً الفلسطينيون بمقاومتهم. ولكن هذه المنعة تهددها مجدداً «عسكرة» حزب الله وتحكّم ولاية الفقيه اليوم بمقاومته الإسلامية. أما إذا تعثرت وسقطت نهائياً الحركة التصحيحية لدى حزب الله وسقط مشروع العودة إلى النهج اللبناني للإمامين موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين، فستحرم الطائفة الشيعية شرف المساهمة السياسية في بناء لبنان الكيان النهائي وطناً لرسالة التعايش التعددي المشترك وعندئذٍ يبدأ تأسيس كيانات مستقلة إلزامية تتراوح بين التقسيم والفدرلة.

وكلما تقدم الزمن بات مطلب الحركة التصحيحية في حزب الله أكثر إلحاحاً وأكبر تأييداً وأكثر ضغطاً على القيادة الحزبية. وقد عبّر وليد جنبلاط في خطابه في منطقة عاليه في ٢٠٠٨/٧/١٧ عن ذلك وإن كان على طريقته الخاصة[1].

«أتمنى ألا يكون تناقض بين الحرية والمقاومة، ولا تناقض بين

---

(١) جريدة النهار ٢٠٠٨/٧/١٨، خطاب لوليد جنبلاط بحضور الوزير محمد فنيش ممثلاً حزب الله.

الاستقلال والمقاومة، وبين السيادة والمقاومة، وبين الصمود والازدهار والمقاومة، وبين التعدد والتنوع والعيش المشترك والمقاومة، بين صيغة لبنان وفكرته وكيانه والمقاومة، بين العدالة والمقاومة، بين المحكمة والمقاومة، بين سياسة لبنانية في عدم الانحياز لا شرقاً ولا غرباً والمقاومة، ولا تناقض بين اتفاق الطائف والمقاومة، وبين علاقات صحيحة واحترام متبادل واعتراف بين لبنان وسورية والمقاومة، وأخيراً لا تناقض بين الدولة والمقاومة بعد الاتفاق تدريجياً على إتمام الخطة الدفاعية في الحوار، واسمحوا لي فقط بملاحظة أخيرة، ولا سلاح لحماية السلاح، إلا سلاح الوحدة الوطنية». ولم يتوقف الأمر عند جنبلاط، بل أن التصحيح أو الإصلاح والتغيير تردد على ألسنة أتباع وحلفاء حزب الله.

أما الشيخ عبد الأمير قبلان نائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى فهو أيضاً يشارك بطلب التصحيح بأسلوب ديبلوماسي، ولو مواربة، بقوله المنشور في جريدة النهار في ٢٠٠٨/٦/٣: «لا نريد تغيير النظام ولا نريد ولاية الفقيه مع تقديرنا لها، ولا يخفى شيء عن اللبنانيين. نحب إيران ولكن لا يمكن أن نطبق ولاية الفقيه».

وأختم هذا المقطع مشيراً إلى أن أنصار رفض ولاية الفقيه المعصوم والمطلق هم كثر ليس في لبنان والعالم العربي وحسب، بل حتى في دولة المركز إيران وحتى داخل حوزاتها الدينية ايضاً.

لقد كان حلم الإصلاح قائماً قبل المؤتمر الأخير للحزب سنة ٢٠٠٩، لكن الوثيقة صدرت ولم يتحقق هذا الحلم الذي قد يستمر إلى مؤتمر أو مؤتمرات أخرى ربما، وقد يمتد الانتظار لما بعد انتهاء فصول التبدلات الداخلية والإقليمية في القيادات والأنظمة وخاصة تلك التي لحزب الله فيها مركز وانتماء أو مدى وتحالف، كسورية وإيران خاصة.

وإلى أن تنجلي هذه الفصول ستبقى الألفاظ والعبارات والمفردات والجمل والإنشاءات، والتي لجأت إليها الوثيقة السياسية، أضعف وأعجز من أن تبدل المستحيلات وتنزع صواعق قابلة للاشتعال والتفجير. فكل الأفكار التي تولد بَغِيَّةً في سوق لبنان لن تعيد لها بكارتها محاولاتُ السنين ولو كثر العطارون وتداعوا للإصلاح.

ورغم أنني كتبت سابقاً عن استحالات كثيرة تحول دون مشاركتنا لحزب الله في بناء مجتمع مدني موحد، فإنني أضيف اليوم وبعد صدور الوثيقة السياسية الاستنتاج والقول تكراراً: أن بلاغة نصوصها الأدبية والمحاولات التجميلية اللفظية والفذلكات أو «التلطي المؤقت» وراء أقنعة الشعارات المرحلية، تجعل من كل قراءة معمقة للوثيقة سبباً لإضافة استحالة أخرى وربما أخيرة إلى الاستحالات المذكورة في كتابي السابق «قراءة سياسية لحزب الله». وهذه الاستحالة تتمثل بأن حزب الله لن يغيّر في ثوابته لا لأنه لا يرغب بل لأن التغيير المطلوب يخرج

عن صلاحياته كلياً وأي بحث عن احتمال التغيير فإن مرجعيته إيران والولي الفقيه خاصة.

ورغم أن الأمين العام للحزب لم أعلن خلال رده على سؤال عن ولاية الفقيه أنها «غير قابلة للمراجعة»، فإنني أتمنى أن تَحْمل لنا «البرامج التفصيلية اللاحقة» التي وعد بها توضيحاً لما قرأناه من مخاضِ مرتبك الكلام والأفكار التي حبلت بها هذه الوثيقة والتي يحلمُ البعض في إدراجها في سياق «تطور مواقف الحزب الذي بدأ ١٩٨٢ عسكرياً ملحقاً بإيران كلياً، إلى أن رَوَّضه النظام السوري عسكرياً وأمنياً، وحَضَنَهُ بعد ١٩٨٦، ولوّنه سياسياً بعد ١٩٩٢، ليترك له بعد ٢٠٠٥ دوراً بارزاً في إدارة الصراع السياسي الدولتي ـ اللبناني مع بقائه قوة احتياط وردع عسكري»[١]. حتى إن الأمين العام للحزب عندما شعر بارتباك وإحراج أمام تجرؤ بعض الصحافيين وأسئلتهم في نهاية قراءة الوثيقة، لجأ إلى تلفيق نظرية وسطية: «تعالوا ننفّذ ما نتفق عليه ونتحاور في ما نختلف عليه»، لنعالج الانسداد في أفق العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية.

طبعاً هذا ليس المخرج الصحيح والمرجو ولكنه بداية التحسّس بضغط المستحيلات التي تستوجب وتحتم الحركة الإصلاحية المطلوبة. ذلك أن مشكلتنا الحقيقية تبقى في استحالة هذا الحوار، لأننا مختلفون مع الحزب خاصةً على المبادئ والثوابت

---

(١) جهاد الزين، جريدة النهار.

الأساسية وليس على مجرد حصص ومناصب ليوزعها بسخاء حزب الله على مؤيديه وتابعيه وحلفائه. وهذه المبادئ والثوابت غير قابلة للقسمة والمساومة ولا تحتمل التأويل ولا حتى التعديل. وقد أثبتت تجارب السنوات السابقة، على الأقل منذ سنة ٢٠٠٦ حتى اليوم عقمها واستعصاءها حتى على طاولات الحوار الفولكلورية التي ابتدعها رئيس مجلس النواب نبيه بري (هرطقة دستورية) واستنسخها رئيس الجمهورية ميشال سليمان (هرطقة إجرائية) لتتحوّل إلى ملهاة للسياسيين ومأساة للمواطن اللبناني وتفريغاً لمؤسسات الدولة الدستورية. هذه المبادئ هي التي لم تقاربها الوثيقة السياسية لمؤتمر الحزب سنة ٢٠٠٩ ولم يحاول الأمين العام أن يقنّعها في رده على أسئلة الصحافيين «بأن الوثيقة تناولت المواضيع السياسية فقط ولا تتعلق بالفكر والعقيدة وهما غير قابلين للمراجعة». ونحن مختلفون على الفكر والعقيدة والسياسية تأتي لاحقاً وتبعاً.

لقد أخطأ الأمين العام في وصفه للاستحالات بأنها مجرد صعوبات. كما بَيَّنَتْ الأحداث اللاحقة استحالتها، وقد ساهم في تأكيد الاستحالات، تصريحُ الرئيس السوري بشار الأسد إلى صحيفة «نيويوركر» «بالخوف الذي ينذر المناخ العربي والإقليمي العاصف من أن يتحول لبنان إلى ساحة تلغي الدولة». كما أكدَّ أيضاً البطريرك صفير في ٨ حزيران سنة ٢٠٠٩ (جريدة النهار) «أن الحزب يشكل تهديداً للكيان والهوية في لبنان». كما سنكتشف أيضاً مع الكاتب اللبناني محمد حسين شمس الدين: «ان مشروع المقاومة المسلحة في لبنان في نشأته وتجاربه هو

مشروع ملتبس بالسلبيات الكثيرة وغير قابل للعيش إلا في حاضنات غير لبنانية»[١].

وقرأنا للدكتورة منى فياض[٢] في جريدة النهار ٢٠١١/٨/٢٨: «... تحولت المقاومة إلى مؤسسة قائمة بذاتها غير خاضعة لمعايير أو قانون، وهي خصوصاً خارج الإجماع اللبناني... وإن مفهوم المقاومة الذي يعتمده الحزب يناقض أساس الفكرة القانونية للمساواة، لأنه يقسم أبناء المجتمع الواحد بين وطنيين وعملاء وبين أشرف الناس وأحطهم، وهو بهذا المعنى لا يختلف عن التقسيم العنصري الذي يُعرف بالأبرتايد».

وأخيراً أسجل خشيتي وتحفظي من أن **الحوار** والتفاوض والتنازلات والتراضي لتسوية الخلافات، رغم أهميته، الوسيلة الوحيدة الديموقراطية المتداولة للتعامل بين مختلف الأطراف السياسية، ولكنه أيضاً يخضع لميزان القوى بين أطراف النزاع أكثر مما يتأثر بتقييم مشترك متوازن وعادل بين الأطراف لحل الخلافات. ورغم ذلك فإن الشعور بعدم جدواه في القضايا الأساسية يجعل الأقوياء مادياً يلجأون إلى مظاهر العنف العدائي والديكتاتورية فتحلّ الحروب والفتن لتخرّب كل شيء.

لقد أجريت هذه القراءة التحليلية والنقدية للوثيقة السياسية لحزب الله، مستعيناً مسترشداً بخبرة الشيخ نعيم قاسم من أجل فهم

(١) محمد حسين شمس الدين، كاتب لبناني ملتزم ـ من الطائفة الشيعية.

(٢) د. منى فياض، أستاذة جامعية وكاتبة لبنانية ـ من الطائفة الشيعية.

صور الخطابات والتفاهمات والوثائق بالاستناد إلى الواقع وليس الصيغ المعلنة: «لأن الواقع هو أقوى من الصورة ونحن لا نريد الصورة»[١]. وأدعو القارئ أن يتذكر هذه القاعدة أيضاً في قراءته كلما برزت لديه صياغة مختلفة عن الأدبيات التقليدية وأفكار وعقيدة الحزب.

ورغم أن الوثيقة السياسية قد أسقطت بنحو واضح رجاء قيام حركة تصحيحية إرادية، تتعظ من تجارب العسكرة الفاشلة للصراع كما عرفها لبنان الحديث، وتنقل الحزب إلى حركة لبنانية تواجه المستحيلات بحلول مبتكرة «وتعطي ما لقيصر لقيصر» فإن عدم تكفير ولا أبلسة من يطالب الحزب باستنباط الفتوى التي ترفع ضريبة الدم والخراب عن لبنان وابتعاده عن نظرية الولي الإيراني والحليف السوري، واجتراح نموذج جديد في العلاقة مع لبنان واللبنانيين هو الرجاء الأخير المؤمل الذي يستحقه حزب الله بالذات طريقاً للخلاص ويستحقه كل اللبنانيين قبل الانتحار.

إنه رجاء معلّق. على النقاش والحوار الرصين والعودة إلى حبر العلماء الذي لا يقل إضاءة عن دم الشهداء في هدي الشعوب. إنها عبرة «العالِمان» في كتاب «المجنون» لجبران خليل جبران عن عالِم متدين وعالِم ملحد التقيا وتناقشا وتجادلا ليلاً كاملاً دون أن يتوصل أحدهما لإقناع الآخر بوجهة نظره. وعندما أفاق العالِم الملحد في صباح اليوم التالي قرر أن يزور زميله المتدين

(١) جريدة **النهار** ٢٠١٠/٦/١٣، تعليق الشيخ نعيم قاسم على امتناع مندوب لبنان عن التصويت ضد قرار العقوبات على إيران.

ليعتذر له فدخل عليه ليجده يُحرِقُ كلَّ كتبه الدينية أمام باب المسجد.

وعلى أمل هذا الصباح الضائع والمرجو فإنني أعلق هذه القراءة معترفاً لحزب الله بأنني تمتعت ببعض ما حصّلتُ من قراءات هادفة إلى نقده. وأنا في ختام هذه القراءات أستشهد الله والشرف انني حاولت أن أكون أقرب إلى العدل، وإن خانني التعبير أحياناً عن ذلك، لأنني لم أكتب بحثاً عن منفعة أو صداقة أو تزلف، ولا كتبت رغبة في النميمة والخصام بل كنت مدفوعاً ربما بوهم البحث عن وطن ودولة أضعتها في ربيع الشباب مع حزب البعث، وتوهمت أن أجدهما مع الجنرال عون مخضرماً، فخبت في التجربتين. واليوم بعد أن بلغت خريف العمر أطل بأمل متردد على بوادر بزوغ الربيع السياسي العربي الذي يحتاج إلى أن يتزوّد من تجارب لبنان حتى لا يتحول ربيعاً للعصبيات المذهبية والإثنية فيسقط في خريف أشد عراءً ونكبة من جيلنا الذي حلم مرة بالوحدة القومية والحرية والعدالة وكان سقوطه عظيماً.

وأعترف للقارئ بأن قراءاتي لحزب الله ستتوقف نهائياً عند هذا الكتاب، لأتفرغ لكتاب أخير عن «مواطن سابق ووطن مستحيل» أودّع بعده ما ارتكبته في فعل الكتابة. فالكاتب كما القارئ أيضاً يستحق الاستراحة وقد آن أوانها عندي ولو مرة وداعاً ليس بعده لقاء.

رابعاً: نزع الأقنعة

تبدو الوثيقة - مؤتمر سنة ٢٠٠٩ بالنسبة لي مجرد قناع يخفي حقيقة الحزب التي عرّتها وثيقته الأولى سنة ١٩٨٥ ومسيرته الفعلية والواقعية منذ نشأته سنة ١٩٨٢ مروراً «بعمليات المقاومة» التي مارسها ضد الإسرائيليين والقوات الدولية والتي لم تحيّد أو توفر القوى الفلسطينية والوطنية ومقاومتها ولا حتى الرفاق الشيعة في حركة أمل.

هذا القناع الجديد برعت الوثيقة السياسية في صناعته اللفظية محاولة بذلك تحقيق اختراقات مذهبية شيعية وسنية ولبنانية وعربية ودولية.

وبعد أن كشفت في كتابي السابق «قراءة سياسية لحزب الله» صورة الحزب الحقيقية وتمنيت وأملت أن يقدم الحزب على حركة تصحيحية، اعتقدتها ممكنة في حينه، وتوقعت أن يقدم عليها الحزب في أول مؤتمر جديد، وتوهمت أن يتمكن التيار الوطني الحر بقيادة ميشال عون من خلال توقيع وثيقة تفاهم ٦

شباط ٢٠٠٦، وعقب تحقيق «النصر الإلهي العظيم» في حرب تموز ٢٠٠٦، واختراقات دستورية في «مؤتمر الدوحة»، ومنع حركة ١٤ آذار من إكمال «ثورتها» وانتخاب رئيس جمهورية لها بل مجرد القبول برئيس توافقي للجمهورية، وجدت نفسي متشوقاً لقراءة الوثيقة الجديدة للحزب.

وبدل أن أجد فيها تنويراً وحركة تصحيحية واستجابة للتغيير والإصلاح والتقدم، اكتشفت المزيد من الإمعان في العودة إلى ظلمات الأصول والجذور السابقة منذ الوثيقة الأولى في ١٦ شباط ١٩٨٥ في رسالة المستضعفين. لكن تلك الأصول والجذور الفكرية والعقائدية القديمة قد ألبست «أقنعة جديدة»، فخدعت بعض «المستعجلين» وتوهموا انها تحول جذري لدى الحزب. ذلك أن قناع «التحرر العالمي» غطى أصول تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية، وغطت «الديموقراطية التوافقية» أصول بناء الديموقراطية العددية وغطى قناع إلغاء الطائفية السياسية أصول بناء الحكم الإسلامي، وغطى قناع شروط الوطن والدولة اللبنانية، أصل استمرار المقاومة والسلاح، أما العروبة فلا تحتاج إلى قناع لأنها لم ترد في أدبيات ولا مفردات الحزب أصلاً. فبقيت أمة الإسلام الإيراني وولاية الفقيه مكشوفة بفخر وعنجهية.

أما الواقع الذي لا يمكن إنكاره فهو أن الحزب حقق شكلاً في البيئة اللبنانية الشيعية تبديلاً سياسياً كبيراً. فنقل الولاء والرأي والمشورة والقيادة والأمرة من العمائم اللبنانية العاملية إلى

الإيرانية، وخاصة بعد وفاة الإمام محمد حسين فضل الله. ويكاد الحزب يقترب من تحقيق هدف جمع العمامة والزعامة في إطار حزب واحد ترتبط بذوره بالعروة الوثقى وهي الولاية الإيرانية، لولا عثرة أخيرة تتمثل بتميز حركة أمل ورئيس مجلس النواب نبيه بري ومعارضة مجموعات مثقفة ومتحررة تناضل بصعوبة لمنعه.

بعد عودة الدولة إثر اتفاق الطائف، بدأ مشروع حزب الله المقنّع ينكشف. وبعد إتمام «التحرير» سنة ٢٠٠٠ أخذت بعض القوى السياسية اللبنانية تحذّر وتعترض على استمرار السلاح بيد الحزب طالبين من حزب الله أن يختار بين نهج الدولة الدستوري الديموقراطي اللبناني وبين استمرار «مقاومته» الإسلامية ولم يعد من حقه أن يمارس الدور المزدوج كحركة سياسية «ومقاومة» امتيازاً حصرياً له يعتمد على غياب «الدولة العادلة والقادرة».

ولم يعد استمرار الحزب مقاومةً عسكرية يلقى قبولاً في النادي السياسي اللبناني، وهو يفسد اللعبة السياسية اللبنانية، وخاصة مظهرها التنافسي الديموقراطي، باعتماده مبدأ سرية العمل المقاوم وشروطه الكاملة، هذا في الشكل. وأما في الأساس، فهو لا يقبل «تقييد المقاومة» بالشروط الوطنية والدستورية والمتمثلة بسيادة السلطة الشرعية والوطنية ومؤسساتها المختلفة. ولا يستطيع أن يخضع للقرارات الصادرة عن سلطة لبنانية اشتراعية أو تنفيذية، لأن أمرته المطلقة تتبع للولي الفقيه وتستمد من الشرائع الإلهية لا القوانين المدنية الوضعية، ومن أجل ذلك

تعذر على الحزب أن «يجانس» أو «يناغم» أو «يؤقلم» أو يُتَوْئِم نشاطه العسكري مع القوى العسكرية النظامية وإمرة السلطة الوطنية، الممثلة للشعب اللبناني شرعاً ودستوراً.

ولعل حزب الله الذي كان يعلم أن الاعتراض على استقلال قرار مقاومته الإسلامية سيتعاظم بعد حرب تموز ٢٠٠٦ التي كان يتوقعها رغم ادعاء أمينه العام أنه «لم يكن يعلم» بحجم ردة الفعل الإسرائيلية على اختطاف جنوده، وعلمه بقرب الحرب وما يمكن أن ينجم عنها من أضرار جعله بالتوافق مع الرئيس نبيه بري يلجأ لابتداع طاولة حوار يخدع بها الأفرقاء السياسيين الآخرين بمناقشات وجدل لا يقدم ولا يؤخر إنما يؤبد حالة الانتظار والضياع.

وبعد مرور الزمن على طاولة الحوار، ها قد تبين أن المنطق السيادي والدولي الذي يجب أن يسود في مناقشة ازدواجية السلاح في لبنان قد زُوِّرت تسميته ليُعطى له عنوان «الاستراتيجية الدفاعية» وليدور النقاش ويتأبد بعيداً عن المنطق والقانون. إذ إن هذه الازدواجية تعني ازدواجية الدولة والمقاومة. وهي حالة استثنائية محدودة الزمن مرتبطة بتوفر شرطين:

الأول وجود الاحتلال الذي يستوجب مقاومته عسكرياً. وأما الشرط الثاني فهو أن تتقيد وتتناغم عمليات المقاومة الفرعية مع القوى العسكرية الوطنية الشرعية المقاومة الأساسية للاحتلال، وفقاً للخطة الاستراتيجية التي تضعها السلطة والقوى الشرعية.

أما إذا اختار حزب الله العمل السياسي والمساهمة بالحكم كما فعل ابتداءً من ١٩٩٢، فهو عندئذ يجب أن يتخلى كلياً عن السلاح واستعماله، ويسلّمه إلى القوى العسكرية الشرعية حتى لو كان هناك احتلال قائم. وليس في التاريخ الإنساني مقاومة مستقلة تعيش إلى جانب دولة قائمة ودستورية. فلا يجوز الجمع بين العمل السياسي والعمل العسكري وإلا سقط النظام السياسي في لعبة العنف والديكتاتورية، وسقط السلاح في لعبة المناورات والمساومات المخالفة لطبيعة الحكم التي يمثلها وأحياناً سقط في ممارسات غير أخلاقية.

وعندئذ تصبح الشعارات التي يبرر بها الحزب السياسي احتفاظه بالسلاح مكشوفة ومرفوضة كما كتب الأمين العام السابق للحزب الشيخ صبحي الطفيلي: «فإننا حين نعلّق البحث بمستقبل سلاح «حزب الله» على وجود جيش قادر على مواجهة الغزو الصهيوني يعني عملياً علقنا البحث على شرط لن يتحقق وذلك لسببين: الأول، لعجز الدولة عن تمويل جيش كهذا. الثاني، لعدم وجود مصادر لسلاح ينافس السلاح اليهودي.

ومع التمسك بهذا الشرط لن يُبحث مستقبل سلاح الحزب، وسيبقى البلد يتمتع بوجود جيشين بقرارين منفصلين، وهي ميزة لا يمكن أي بلد في العالم أن يستمر في ظلها، وفي أحسن الأحوال ستكون نتيجة هذا الوضع أن أحد الجيشين سيغيب لمصلحة الآخر، وفي الحالة اللبنانية حتماً سيغيب جيش الدولة باعتباره الأضعف، وقد تدفع هذه النتيجة البعض للشعور بنشوة

الاستعصاء، وأنه استطاع أن يُحكم جدلية غير قابلة للحل، لكنه سيغفل عن أمر مهم وهو ان هذه الجدلية حشرت طوائف لبنان المتناحرة تاريخياً وخاصة بعد أن بطش الحزب مؤخراً ببعض الطوائف الأخرى بين خيارات أحلاها علقم.

منها: تسليم لبنان لأسياده الجدد، وهو خيار غير وارد عند الطوائف الأخرى وحتى عند الطائفة الشيعية لجهة القبول بسيادة إيران والولي الفقيه.

ومنها: التقسيم، وهذا كارثة على الجميع وبالأخص على الشيعة.

ومنها: الحرب المذهبية وهي الخطر الأكبر الذي يهدد الجميع وإن كان البعض يهيئ له بسلوكه وعناده[1] كما يتبدى في رد حزب الله على موقف الاعتراض الجوهري والصاخب من قوى سياسية كبيرة وأساسية في الداخل والخارج وقوله «ما هو إلا تسجيل موقف في محطة عابرة، وفي جزء منه مسرحية غير موفقة»[2].

وإذا بدت التعابير والمفردات وحتى الممارسات أحياناً بعيدة عن صورة الحزب التقليدية في التدين والأصولية، فإنها تعبر عن نجاح في صياغة الأقنعة التي تضلل وتوهم الكثيرين حتى في المجتمع الدولي، ومثاله ما كتب المؤرخ Giovanni Sale[3] في

---

(١) مقال للشيخ صبحي الطفيلي، جريدة **النهار** تاريخ ٢٠٠٨/٦/٩.

(٢) جريدة **الاخبار** اللبنانية، تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٢.

(٣) الأب جيوفاني سايل، متخصص في التاريخ.

مجلة إيطالية Civilita Cattolica تشرف عليها دولة الفاتيكان: «إن الحزب بدأ يقدم الالتزام الوطني Nationaliste على الالتزام الأصولي fondamentaliste والديني Religieux، وهذا التغير يشجعه ويدعمه المجتمع الدولي».

كَتَبَ هذا مستنداً إلى تحليل أوحت به وقائع عملية، مثل توقف العمليات العسكرية ضد إسرائيل.

كما يمكن إسناده أيضاً إلى ذكريات التعامل والمعاملات التي أوحت بتحالف غير معلن وإن كان تعاوناً سلبياً ظاهراً بين إسرائيل وإيران[1]. ولعل هذا التعاون انعكس أيضاً في «حروب» المقاومة الإسلامية و«تحرير» الجنوب اللبناني. «فراكمت المقاومة»[2] قوة ردع كبيرة، نتيجة «انتصاراتها» الصغيرة المتكررة على «جبهة» الجنوب المشتعلة مع «العدو» الصهيوني.

لقد توجه حزب الله بداية إلى استيعاب العامة وأهل الثقافة والمثقفين، وبرع في تطبيق نظرية ابن خلدون بأن «كل أمر تُحمَلُ عليه العامةُ لا بد له من العصبية». هكذا أوغل الإيرانيون مع الإمام الخميني في التصرف بأسس الفكر الشيعي سواء بالنسبة

---

(١) إشارة إلى تحالف إيران مع أميركا في أفغانستان والتحالف الذي انكشف بتصدير السلاح الاسرائيلي وإرسال الخبراء لمساندة إيران في حربها ضد العراق ١٩٨٠ وتحالف إيران مع القوات الأميركية التي احتلت العراق سنة ٢٠٠٣.

(٢) عبارة الوثيقة السياسية لحزب الله سنة ٢٠٠٩.

لتوسيع ولاية الفقيه في السلطة السياسية، أو بالنسبة إلى التصرف وتفهم وشرح حديث استشهاد الإمام الحسين في كربلاء[١]. وخلافاً لكثير من الفقهاء المسلمين عامة والشيعة أيضاً فإن المقاومة الإسلامية في لبنان قد زرعت في عقول المنتسبين إليها أنها تقليد المستضعفين لشهادة الحسين. وعلى هذا الأساس تختار شباب الحزب قبل أن ترسلهم إلى التدريب في إيران. وسوف يقود الإيغال في هذا التوجه العنفي إلى إنتاج عقول تستسهل بل تستعذب العنف والقتال لأن نتيجته، كيفما انتهت، هي رابحة. فإما قتل للآخر وهو انتصار، وإما موت يؤدّي إلى كسب الجنة بالشهادة.

وقد خرج هذا المنطق عن صفوف الملتزمين بولاية الفقيه، وهم كل أعضاء الحزب[٢]، وبلغ حد استعذاب «القتل، بدل اللجوء إلى القضاء عقول مدعي الحداثة والاناقة يعلنون قرارات القتل عبر شاشات التلفزة اللبنانية[٣]. مثل هذه الدعوات يؤدي تبليغها

(١) تبدل روايات مدققة لتلك الحقبة من أن الإمام الحسين لم يقاتل رغبة بدافع الاستشهاد بل لينتصر بالسيف على يزيد، لكن أهل الكوفة الذين وعدوه بالانضمام إليه، خذلوه حين لم يعد التراجع ممكناً فانتصر سيف يزيد، على دم الحسين ولكن أنصاره بدلوا ذلك بشعارهم: انتصار الدم على السيف. «وهيهات من الذلة».

(٢) إشارة إلى قول الجنرال عون ان ليس كل المنتسبين لحزب الله ولا أكثرية الشيعة يؤمنون بولاية الفقيه.

(٣) إشارة إلى السيد محمد عبيد مدير الإعلام الأسبق في لبنان قال «كان يجب ان يقتل بشير الجميل» في حلقة لمرسيل غانم، LBC، برنامج كلام الناس.

حتماً إلى «تحول الإنسان العنيف، ولو بدعوى الكرامة والعزة، إلى ذئب يأكل أخاه الإنسان، ويعيش المجتمعُ حربَ الكل ضد الكل».

في مطلق الأحوال يخطئ الحزب، ومعه أمينه العام على الأقل، في اعتبار كل الآخرين: أن ألأديان والحضارات و. . . إلخ تعتنق رؤيته وفهمه بان الدفاع عن الأرض والمال والعرض هو شهادة وحق، لان هذا الحق تقيده الشرائع والأنظمة الإنسانية. والشهادة عندها ليست كما يدعي: «حصر مرور إلى جنة موعودة في حدها الأدنى ومساهمة خاصة في التمهيد لعودة وظهور الإمام المهدي وإقامة دولته في النجف ويتحقق الحكم والوعد وتكتمل النبوءة[١].

وهذا يؤكد ويدعم ما فسره الشيخ نعيم قاسم في كتابه عن حزب الله حيث أكد «أن الحزب جاء إلى المقاومة من الإسلام». وهذا يجعل من حزب الله: «شبيهاً بالحركة الطالبانية ـ بمعنى التقوقع العقائدي ـ والتطرف الديني، لا يعرف الآخر ولا يعترف به، ولا يتقيد بحسابات وضوابط باستثناء الشرعية منها فقط، والتي تتناسب مع نهائية حركته الخمينية، يقاتل مثلاً أقرانه حتى شيعة أمل عندما يستشعر خطر الآخر على طالبانيته»[٢].

لم تعد حركة العنف إطلاقاً «الأسلوب» والمنهج، ولا هي حتى

(١) جريدة **الأخبار** تاريخ ١٨/٩/٢٠١١.

(٢) الكاتب ايلي شلهوب، جريدة **الأخبار** اللبنانية في ١٩/٩/٢٠١٠.

مجرد وسيلة لتحقيق غايات سياسية أو اجتماعية بل يحولها عنفها إلى جريمة ويعرّضها بالمنطق والشرع الداخلي للمحاكمة والعقاب. وإذا تعذر ردعها من الداخل أجاز القانون الدولي التدخل الخارجي لمنعها عسكرياً.

في زمن الربيع العربي نَذْكُر هذا التحول ونذكِّر أهل المقاومة الإسلامية أن الوقت لم يعد يسمح بالتأخر عن استثمار ما تحقق لكم في هذا الاتجاه والاكتفاء به، قبل أن تفقدوه بعنادكم على متابعة «الانتصارات» فتقلدون براقش وتجنون على أنفسكم وأهلكم ووطنكم؟

ولقد قرأت لكم عند المؤلف Gilles Keppel كتاباً جيداً عن بعض الانتصارات الإسلامية والتكتيات التي أنتجت من قبل التيارات الإسلامية المتعددة، وأسباب انتصار الثورة الإيرانية وفشلها في الجزائر وأفغانستان وتركيا والسعودية وإندونيسيا، وبعد الإشارة إلى خطرها وغموضها، استخلص بالتحليل العميق والدقيق أن هذا الإسلام السياسي سوف ينتصر ويتوسع موقتاً، ولكن المجتمعات الإسلامية سوف تنتصر بعد حين وتدخل بقوة إلى الحداثة وفق نماذج انسجام مميزة مع الغرب[١].

فإذا كانت رحلة الجهاد والمقاومة ستتوقف عند هذه الحدود التي يستحيل تجاوزها، فلماذا لا «نتعاون في ما نحن متفقون عليه

(١) Selon des modes de fusion inédits avec le monde occidental, Demain déjà, Francoise Giroud - P.77.

ونتحاور في ما نحن مختلفون عليه»، في أسلوب الوصول إلى حالة تكوين علاقة نموذج تتناسب مع عادات وتقاليد مجتمعاتنا المشرقية لنحقق دورنا الأساسي في تعاون الحضارات ونُلزم حتى عدوّنا، بسلوكنا اللاعنفي بقبول سلام عادل تضعه وتدعمه الشعوب.

لقد حققت المقاومة الإسلامية لحزب الله الانتصار الكبير الأول سنة ٢٠٠٠، وبعد العام ٢٠٠٦ والانتصار الأكبر الإلهي استبدلت المقاومة نظريات الكرّ والفرّ وسرعة الحركة باستراتيجية تحيي في الأذهان صورة العلاقة التحالفية المستمرة بين الفرس واليهود عبر التاريخ القديم والمتجددة اليوم بأشكال ملتبسة ومنوعة ومثيرة للحيرة والتساؤل، وخصوصاً خلال مرحلة إسقاط شاه إيران من قبل حركة الخميني والثورة الإسلامية ألممتدة من العراق إلى أفغانستان وبعدها خلال سنوات الحرب ضد العراق.

أعادني هذا إلى محاضرة ألقاها في مركز بلدية باريس الدائرة السادسة عشرة في تشرين الثاني ٢٠١٠ الكاتب والإعلامي أنطوان صفير الذي عُرِفَ بعلاقات جيدة أصلاً مع إيران، جاء فيها: «إن العلاقات التي تربط طهران بتل أبيب هي في حقيقتها علاقات تحالفية عميقة وتعود إلى بداية الثورة الإيرانية الإسلامية التي قادها الخميني. وروى انه خلال زيارته لطهران سنة ٢٠٠٧ وبعد خروجه من لقاء طويل مع السيد علي لاريجاني الذي كان يومها رئيس مجلس الأمن القومي، تعرف في مكتب لاريجاني إلى أشخاص من التابعية اليهودية وأحدهم كان مسؤولاً عن

الملف الإيراني في الموساد الإسرائيلي، وبعد شهر من ذلك وخلال زيارة صفير إلى تل أبيب طلب من دبلوماسي في السفارة الفرنسية هناك أن يحدد له موعداً مع هذا المسؤول الموسادي. فكان له ما أراد». ويقول صفير: «حين ذهبت إلى مكتب هذا المسؤول، وبعد أن صافحني بطريقة تهدف إلى إيهامي بأنه يعرف كل تفاصيل حياتي الخاصة، سألني عن سبب إصراري على لقائه، فأجبته بأنني أريد أن أعرف ماذا كان يفعل في إيران فأجابني: «أنطوان، كنت أعتقد بأنك شخص ذكي، ألا تعرف أن علاقتنا بالجمهورية الإسلامية لم تنقطع يوماً منذ سنة ١٩٧٩؟» وأضاف صفير: «أن تصريحات نجاد المعادية لوجود إسرائيل هي موجهة للدول العربية فقط»، لافتاً إلى أن أول خطاب لنجاد بهذا المعنى جاء خلال انعقاد القمة الإسلامية في المملكة العربية السعودية موضحاً أن نجاد وفي مقابلة أعطاها للقناة الأولى في التلفزيون الفرنسي، قال إن دعوته لمحو إسرائيل عن الخارطة «لا تحمل أي تهديد عسكري، بل ينحصر ذلك في إطار الصراع الفكري». مع الاحتفاظ والإعلان والتذكير الدائم باستمرار الاستعداد للمواجهة، حفاظاً على المكاسب الاستثنائية المحققة والامتيازات المختلفة السياسية والأمنية واللوجستيّة، ودائماً بذريعة الاستعداد للمواجهة مع اسرائيل، هذه المواجهة التي باتت مجرد شعار قديم أطلقه «صوت العرب» ويستنسخه اليوم المرشد الأعلى والرئيس أحمدي نجاد وقادة الحرس الثوري للتعبئة ضد الدولة الإسرائيلية بزعم إزالتها من خارطة الشرق الأوسط.

ورغم هذا الزعم الذي بات منذ نشوء الدولة الإسرائيلية شماعة لكل التضليل والانحراف وصنع القادة والحكام السيئيين والمتآمرين والديكتاتوريين ولقهر الشعوب في كرامتها وحريتها ورزقها، ويقلدهم اليوم حزب الله إذ انصرف عملياً عن ارتكاب أي فعل مقاوم ليغرق في تفاصيل سياسته الداخلية فيحقق «يوماً مجيداً»[1] في بيروت والجبل في ٧ أيار ٢٠٠٨ بحجة حماية شبكته الخاصة للاتصالات ومركز رئيس أمن المطار العميد شقير، وينشئ «المعسكرات المدنية» لمقاتليه في قلب العاصمة بيروت، ويحاصر القصر الحكومي ويفرض الإقامة الجبرية فيه على الوزراء. ويحصل كل ذلك تحت شعارات مدنية وديموقراطية بمشاركة «ديموقراطيين» جداً في الأحزاب الحليفة[2] ويلحق بالاحتلال العسكري أضراراً جسيمة بالعاصمة بيروت ووسطها التجاري وبالاقتصاد اللبناني عامة، فإن الحزب لم يحقق أي مكسب إعلامي أو سياسي أو يسقط الحكومة.

وكانت هذه المرحلة مناسبة ليستريح «المقاومون» من تحرير مزارع شبعا وكفرشوبا وتلالها التي تحولت إلى شماعة إقليمية بعد سنة ٢٠٠٠. ولا يعلم إلا الله والربيع السياسي الذي يجتاح المنطقة متى يتمكن لبنان وجنوبه خاصة من تحرير مزارعه.

يبقى أن نأمل بزوغ فجر جديد يُطلُّ فيه زمن، لا يلغي الإيمان بالديانات والعقائد السماوية، بل يلغي حتماً الوظيفة القديمة

---

(١) حسب وصف السيد حسن نصرالله في أحد إطلالاته الإعلامية.
(٢) العونيون والقوميون الاجتماعيون وسواهم.

للديانات المختلفة في تنظيم مجتمعاتنا الحديثة المبنية على نظم مدنية شاملة. وحتى لو بدا ظاهراً أن المعتقدات الدينية، المتحولة إلى السياسة نامية وتدخل عصراً جديداً مختلفاً عن نشأتها وتطورها[١]، إلا أنها ستبقى مختلفة عن عصر انطلاقتها وانتصارات الماضي البعيد. وهذا ربما يبشر بانبلاج مرحلة جديدة في المستقبل القريب تستعيد فيه الحركة المدنية كامل انطلاقتها في إدارة الحياة والمجتمعات والدول.

بالأمس عبّر أحمدي نجاد عن مشروعه الكوني فقال: «ستصبح إيران مركزاً لمفكري العالم» معتبراً «أن الشعب الإيراني هو الوحيد الذي يمكنه أن يكون بديلاً للوضع الراهن». وقد شدد نجاد في «الملتقى الوطني للحرب الناعمة» في جامعة طهران على: «وضع نظرية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لمواجهة الأفكار الليبرالية والمادية». وقال: «العالم يحتاج إلى إدارة عالمية على أساس القيم الإسلامية». ووصف الإسلام الإيراني بأنه «تقدمي وشمولي في مواجهة **الإسلام الأميركي والمتحجّر**». وأضاف نجاد «الإسلام الإيراني هو الإسلام الأصيل، إسلام الولاية والإمامة لأن معظم الشعب الإيراني اعتنق الإسلام بسرعة في ذلك الوقت... وقبول الإيرانيين الإسلام كان لأنهم أكثر حضارة وتطوراً من الذين عرضوا الإسلام عليهم»، مع إصرار نجاد على أن هذا

(١) Marcel Gauchet فيلسوف ومؤرخ فرنسي debat, no.115 .

التعدي على الإسلام العربي كدين وعلى حضارة العرب وثقافتهم ليس تعصباً إيرانياً قومياً[١].

أما اليوم فلم يعد الإيرانيون يكتمون انتشار ولاياتهم: وكان تأكيد ذلك علناً في تشرين الثاني سنة ٢٠١١ تدرجاً من أعلى الهرم، الإمام الخامنئي إلى وزير الدفاع وإلى قائد الحرس الثوري وأكثرهم وضوحاً وأهمهم إشرافاً مباشراً على هذه الولايات قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري قاسم سليماني في ٢٣/ ١١/ ٢٠١١ ورداً على التهديدات الخارجية لسورية وإيران إذ قال: «إذا كنتم تعتقدون أنكم تواجهون إيران واحدة فأنتم مخطئون، هناك إيرانات على امتداد المنطقة كلها من طهران إلى غزة مروراً بالعراق وسورية ولبنان». ولا يبالغ من يضيف إليه «بالحد الأدنى مصر وليبيا والبحرين واليمن»[٢]

وما دامت الولاية الإيرانية ستمتد إلى لبنان فلماذا لا يتفهم البعض إغفال الوثيقة السياسية لذكر الكيان اللبناني، في معرض الحديث عن «وطن الآباء والأجداد». وارتباك السيد حسن نصرالله في رده على أحد الصحافيين بشأن الكيان اللبناني قائلاً: «أن الشعار بحد ذاته ليس سبباً للطمأنة بل توافقنا جميعاً بأن هذا الأمر كغيره من الأمور الأخرى التي تحكم وجود البلد، يجب أن تكون ميثاقية وخاضعة لإرادة اللبنانيين واجماعهم، وحتى أنا لا أقول

(١) نشر في جريدة الحياة تاريخ ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٠.

(٢) جريدة الأخبار اللبنانية، الكاتب ايلي شلهوب ٣٠/ ١١/ ٢٠١١.

٥٠ أو ٦٠ أو ٧٠ بالمائة، بل أقول لإجماع لبناني (. . .) وبالمناسبة ما ندعو إليه نحن ليس وحدة اندماجية لا في العالم العربي ولا في العالم الإسلامي، وإنما ندعو إلى اتحاد بين الدول العربية والإسلامية يحفظ لهذه الدول ولهذه الأقاليم ولهذه الأوطان خصوصياتها وشخصياتها وسياداتها. . . أما في الموضوع الفكري والعقائدي فيبقى الإنسان يتكلم ليس عن وطن عربي أو إسلامي فقط بل عن الكرة الأرضية كوطن واحد».

وقد نسي نصرالله أو تجاهل أنه في نفس الجلسة لم يشترط الإجماع اللبناني «لوجود» المقاومة، فالإجماع هنا هو شرط كمال فقط. فهل تسّرع أمام المفاجأة ليضع المقاومة في درجة مختلفة عن القضايا الأخرى الأساسية التي اشترط لها الإجماع؟! إننا نتساءل لأننا لا نفترض أنه يعتبر مقاومته أقل شأناً، فإما ان السيد تسرّع واستعمل رداً تكتيكياً، وهو نادراً جداً ما يتسرع، وإما انه أراد أن يعيد نهائية الكيان اللبناني إلى حقل الخلافات والنزاعات الداخلية لإسقاطه وتفريغه من محتواه وهذا هو ربما القصد المضمر.

منذ خروجه إلى العلن سنة ١٩٨٥، يحاول حزب الله وحلفاؤه المناورة حول أمرة السلاح. بدأوا برفض المناغمة ثم التوأمة ثم المزاوجة وطبعاً منطق الذوبان في القوات العسكرية اللبنانية، لأن كل هذه الأشكال تؤدي بنظرهم إلى ضعف المقاومة.

أما الحقيقة التي تختبئ وراء هذا المنطق المزّيف فهي أن الحزب

لا يريد كشف أمرة سلاحه التي تعود بشكل كامل ومطلق إلى الوليّ الفقيه وحده وحصرياً، لأن هذا السلاح هو سلاح جهاد ديني مهمته حماية الثورة الإسلامية الإيرانية ونشرها في كل العالم، وهذا تحوّل من فتوى دينية ليكرسه نص الدستور الإيراني في مقدمته أما الجهاد فيقرره الولي الفقيه حصراً لأنه يتعلق بولاية الدم التي تنحصر بالولي الفقيه.

يؤكد ذلك الشيخ نعيم قاسم في صفحة ٥٣ من كتابه حزب الله: «لكن قرار الجهاد مرتبط بالولي الفقيه، الذي يشخِّص الحالة التي ينطبق عليها عنوان الجهاد الدفاعي، والذي يحدد قواعد المواجهة وضوابطها، فمسؤولية الدماء عظيمة، ولا يمكن زج المقاتلين في أي معركة من دون الاستناد إلى ما ينسجم مع وجوب الجهاد فيها وما يحقق أهدافها. **وقد يختلف رأي بعض الفقهاء عن رأي الولي الفقيه، لكن رأيه ملزم لهم**، فهو المتصدي والمبايع من قبل الناس (. . .) فلا يمكن المراهنة على إجماع الآراء، مع احتمال الاختلاف دائماً، وبما أنها صلاحياته، فالقرار يعود إليه وهو ملزم للمسلمين. . .».

ونظراً لخطورة قرار الجهاد والمقاومة، يحاول نعيم قاسم أن يطمئن القارئ فيضيف في الصفحة ٥٥ من كتاب حزب الله: «هذا لا يعني أن الإمكانات والظروف لا تدخل في حساب القرار، فهي داخلة في حدوده وضوابطه، لكننا لا نملك كامل الصورة والتقديرات، لذا لا يمكن تقييم قرار الولي الفقيه من

منطلق وحدود معطياتنا وتحليلنا، فقد يشرح للأمة كل المعطيات والخطوات التي أملت قراره، أو يعرِّفها على البعض منها، أو يُظهر أموراً ويخفي أخرى كجزء من أسلحة المعركة مع العدو». وهذا يتجاوز حتى القواعد العسكرية في «نفّذ ثم اعترض». فالاعتراض غير صالح والتسليم لمشيئة الولي الفقيه سليم، قَدريّ ربانيّ من الأسرار المقدسة. فليته لم يطمئنّا بما يزيد مخاوفنا ويؤكد خضوعه وإخضاعنا للولي الإيراني الحاكم بأمر الدولة الفارسية.

وهذا ليس مجرد موقف فكري وعقائدي فقط بل إنه كذلك مرتبط بمصدره الإيراني. فالدستور الإيراني في مقدمته ونصوصه العامة قد حدد للولي الفقيه المرشد الأعلى في المادة ١١٢ صلاحيات مطلقة ومفصلة جعلت ولايته السياسية والعسكرية عملانية ونهجاً وإدارة مباشرة لأمرة السلاح وقيادته في تراتبية تمتد صعوداً من المناضلين الشجعان الذين يبذلون دمهم لنصرة راية الثورة الإيرانية في الحرس الثوري خاصة لتصل في أعلى مراتب القيادة إلى الولي الفقيه المرشد الأعلى لدولة إيرانية الهوية والهوى إسلامية النهج والشكل. فهل ينفع الحوار بعد ذلك، حتى ولو كان الأمين العام وكل مجلس الشورى ممثلاً فيه، ما دام الرأي والمشورة، الطاعة والولاء والقرار والأمرة لإيران وللولي الفقيه الإيراني رئيس السلطة الأعلى الروحية والزمنية واسع الصلاحية الدستورية؟

وهل الحوار اليوم سوى قناع جديد يعتمده مؤقتاً حزب الله

لاجتياز أزمته الأساسية الممثلة باقتراب سقوط نظام الحليف السوري والتخوف من اهتزاز القائد الإيراني؟ ولعل الأمين العام السيد حسن نصرالله عبّر عن أزمته من خلال طرحه مؤتمراً تأسيسياً للدولة والنظام في لبنان يؤبد الحوار ليبقى سلاحه مجاهداً في سبيل القضية ومشروع الولاية.

بعد سلوك السنوات الأخيرة بات منهج حزب الله مكشوفاً في التمسك بقوته العسكرية وسلاحه تنظيماً مستقلاً يعطل السيادة اللبنانية وقيام الدولة المركزية الواحدة ويعطل أيضاً بل يمنع علناً تعديل النظام السياسي واعتماد الفدرالية، ويتحول سراً وعلناً إلى قوة عسكرية تابعة لأمرة أعجمية خارجية لا له ولا لطائفته، لينطبق على ظاهرته وصف الاحتلال العسكري الأجنبي للبنان أرضاً ودولةً ومؤسسات. فمتى يرى اللبنانيون خاصة والعالم أيضاً هذه الصورة ويستعملون كل الوسائل الشرعية الوطنية والدولية لمقاومة حقيقة هذا الاحتلال.

إنه يصر على وحدة مركزية سياسية يتحكم بها على هواه. وهو يتجمد في فكره وعقيدته عند بناء دولته الإسلامية ويفتخر بتبعيته لنظام ولاية الفقيه وأمرته. وهدف كل ذلك يذهب بنا جميعاً إلى حرب أهلية حقيقية يهدد ممثله بأهوالها حتى على طاولة الحوار في القصر الجمهوري.

في الختام، أنا مهجّر من بلدة تشبه وطني في القرب وفي البعد. فهي الأضداد معاً، غنية غنية مع تربتها وإنتاجها الزراعي وغنية

أيضاً برمالها وشواطئها وفقيرة فقيرة بمزارعيها وصياديها وفقيرة أيضاً بهجرة أبنائها وسكانها[١]، وأشد فقراً بمؤسساتها العامة[٢]. أشتاق إلى فقرها وغناها وقد باتت قريبة وبعيدة وتزداد بعداً مع تبدل سكانها وهويتهم الوطنية ومع مرور الوقت ومشارف العمر لتبدو وكأنها ستتحول، بعد حين، إلى بلدة سابقة في وطن سابق.

والقارئ المهاجر خاصة سيفهم بسرعة وبسهولة لماذا أشبّه بلدتي وبلدته بلبنان. ففي الوقائع المجردة التي يعيشها المهجرون بات لبنان وطناً مستحيلاً، وهم باتوا مواطنيين سابقين. رابطهم هو «الأمل» الوحيد الذي لم ينقطع بعد. ورغم ما تقدم فقد راودني حلم أن حزب الله قرر أن يضع السلاح في مستودعات الجيش اللبناني، وممارسة العمل السياسي والمدني كغيره من الأحزاب في احتياط المقاومة الوطنية التابعة للجيش ويصحح تنظيمه فكرياً وسياسياً وعقائدياً ليدخل في صيغة الدولة المدنية الديموقراطية التعددية، ويكتفي بالولاء الديني فقط لولاية الفقيه الإيراني، معترفاً بشرعية المجتهدين اللبنانيين وخاصة الأئمة المحدثين في لبنان، الإمام موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين ومحمد حسين فضل الله، محرراً مقاوميه ومحازبيه من إلزامية التقليد الإيراني.

---

(١) بعد تهجير ١٩٨٥ باتت نسبة ٦٥٪ من أهلها المسيحيين خاصة في المهجر أكثريتهم في سيدني أوستراليا.

(٢) سيطر حزب الله على المجلس البلدي في انتخابات ٢٠١٠.

ندائي في هذا الكتاب أوجهه إلى حزب الله وأعضائه وأنصاره وحلفائه، أن «أوقفوا» التبرع بالدم حتى ولو شهادةً واذهبوا إلى تجربة السلم والسلام وبالعنف المدني حتى عند الاقتضاء، فليست الأرض ولا الأوطان ولا الطوائف ولا السلطة أغلى من دم الإنسان ظالماً كان أو مظلوماً. وليس الفضل لكم إذا لم تحبّوا إلا أصدقاءكم.

ندائي هذا، لا كرهاً ولا عتباً ولا حباً ولا شغفاً بحزب الله، بل أملاً بمنع الصدام الدامي والمميت الذي يتجه إليه حتماً هذا الحزب ويجر معه طائفته أولاً ولبنان الوطن والشعب والجيش والمؤسسات أيضاً. إنها قراءة تهدف إلى خير يعمّ الجميع فيسلم أبناء الحزب ومقاتلوه في نظام مدني ديموقراطي يوفر لهم الرفاه. ويسلم الوطن ويزداد قوة موحدة الموقف الملتف حول جيشه للدفاع العسكري دائماً والمجند لكل أبنائه المقيمين والمنتشرين في كل الدول لمواجهة وردع أطماع إسرائيل وتهديداتها عند الضرورة.

وعندما نتفق على ذلك يسهل بعدها البحث في ما نحن مختلفون عليه ضمن المؤسسات الدستورية ووفقاً لمبدأ العيش الوطني الواحد في نظام توافق الطوائف أو لامركزي أو فدرالي. تفاصيل تتبلور مع الزمن وهو كفيل بحل المستحيلات. أمل بدونه لا يبقى معنى للبنان.

هذا الحلم ربما هو الرجاء. وفي كل مظاهر الوجدان الإنساني

يبقى الرجاء هو الشعور الأقوى الذي يستمر بعد زوال وانطفاء كل شيء حتى الآمال. يشهد التاريخ ويقدم لنا أمثلة امتدت منذ النشوء وحتى اليوم تحققت فيها معجزات انتصار الحلم والأمل والرجاء على الواقع. رباه ماذا؟! هل تعود المعجزات؟[١]

ربما ينصفني من عرفني شخصياً أو من قرأ ما كتبت بوعي وإدراك. لكن سيان عندي عملياً فقد بلغت من العمر عتياً وأنا مرتاح الضمير في ما كتبت ولماذا، لا أبغي سوى راحة ضمير ولا أطلب مراعاة ولا نصرة شقيق أو صديق ولا ظلم ذوي القربى شديد المرارة بعدما خبرت من مرارات التجارب المستحيلة.

وللذين طالبوا أو نصحوا أو تبرعوا وفضلوا عنواناً آخر لهذا الكتاب، أقول شاكراً، قد تكون هناك دائماً طريقتان لقراءة الوقائع أو تفسيرها ولكنني اخترت بوعي قراءة ووصف الوثيقة السياسية لمؤتمر حزب الله الأخير بأنها أقنعة لبنانية لولاية إيرانية، ولا أرغب في ذلك تبديلاً. بل أعترف أيضاً بأنني بت أشعر بالراحة لتفردي بهذا الفهم كما أرتاح لوجهي يتعتق في المرآة أمامي وهو يجتاز السنين.

(١) مقطع من قصيدة لخليل حاوي الشاعر اللبناني الذي انتحر على أثر نكسة ١٩٦٧.

الملاحق

نص الوثيقة السياسية لحزب الله(*)

المقدمة

الفصل الأول: الهيمنة والاستنهاض

أولاً: العالم والهيمنة الغربية والأميركية

ثانياً: منطقتنا والمشروع الأميركي

الفصل الثاني: لبنان

أولاً: الوطن

ثانياً: المقاومة

ثالثاً: الدولة والنظام السياسي

رابعاً: لبنان والعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية

خامساً: لبنان والعلاقات العربية

(*) الموقع الرسمي لحزب الله: www.moqawama.org



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

قال الله تعالى في كتابه المجيد: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾. (العنكبوت: ٦٩).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾. (المائدة: ٣٥)

تهدف هذه الوثيقة إلى تظهير الرؤية السياسية لحزب الله، حيث ينطوي على ما نراه من تصورات ومواقف وما نختزنه من آمال وطموحات وهواجس، وهي تأتي ـ قبل أي شيء آخر ـ نتاجاً لما خبرناه جيداً من أولوية الفعل وأسبقية التضحية.

ففي مرحلة سياسية استثنائية وحافلة بالتحولات لم يعد ممكناً مقاربة تلك التحولات من دون ملاحظة المكانة الخاصة التي باتت تشغلها مقاومتنا، أو تلك الرزمة من الإنجازات التي حققتها مسيرتنا.

وسيكون ضرورياً إدراج تلك التحولات في سياق المقارنة بين مسارين متناقضين وما بينهما من تناسب عكسي متنام:

١ ـ مسار المقاومة والممانعة في طوره التصاعدي الذي يستند إلى انتصارات عسكرية ونجاحات سياسية وترسُّخ أنموذج للمقاومة شعبياً وسياسياً والثبات في المواقع والمواقف السياسية

رغم ضخامة الاستهداف وجسامة التحديات.. وصولاً إلى إمالة موازين القوى في المعادلة الإقليمية لصالح المقاومة وداعميها.

٢ ـ مسار التسلط والاستكبار الأميركي ـ الإسرائيلي بأبعاده المختلفة وتحالفاته وامتداداته المباشرة وغير المباشرة والذي يشهد انكسارات أو انهزامات وإخفاقات سياسية أظهرت فشلاً متلاحقاً للاستراتيجيات الأميركية ومشاريعها واحداً تلو آخر، كل ذلك أفضى إلى حالة من التخبط والتراجع والعجز في القدرة على التحكم في مسار التطورات والأبحاث في عالمنا العربي والإسلامي.

تتكامل هذه المعطيات في إطار مشهد دُوليّ أوسع، يُسهم في كشف المأزق الأميركي وتراجع هيمنة القطب الواحد لصالح تعددية لم تستقر ملامحها بعد.

وما يعمّق أزمة الظلم الاستكباري العالمي الإنهيارات في الأسواق المالية الأميركية والعالمية ودخول الاقتصاد الأميركي في حالة تخبّط وعجز، والتي تعبّر عن ذروة تفاقم المأزق البنيوي في الأنموذج الرأسمالي المتغطرس.

لذا يمكن القول: إننا في سياق تحولات تاريخية تُنذر بتراجع الولايات المتحدة الأميركية كقوة مهيمنة، وتحلُّل نظام القطب الواحد المهيمن، وبداية تشكّل مسار الأفول التاريخي المتسارع للكيان الصهيوني.

تقف حركات المقاومة في صلب هذه التحولات، وتَبرز كمعطى

إستراتيجي أساسي في هذا المشهد الدُّولي بعد أن أدت دوراً مركزياً في إنتاج أو تحفيز ما يتصل من تلك التحولات بمنطقتنا.

لقد كانت المقاومة في لبنان ومن ضمنها مقاومتنا الإسلامية سبّاقة إلى مواجهة الهيمنة والاحتلال قبل ما يزيد على عقدين ونصف من الزمن، وهي تمسكت بهذا الخيار في وقت بدا وكأنه تدشينٌ للعصر الأميركي الذي جرت محاولات تصويره وكأنه نهاية للتاريخ. وفي ظل موازين القوى والظروف السائدة آنذاك اعتبر البعض خيار المقاومة وكأنه ضربُ وهم، أو تهور سياسي أوجنوح مناقض للموجبات العقلانية والواقعية.

رغم ذلك مضت المقاومة في مسيرتها الجهادية وهي على يقين من أحقية قضيتها وقدرتها على صنع الانتصار، من خلال الإيمان بالله تعالى والتوكل عليه والانتماء للأمة جمعاء والالتزام بالمصالح الوطنية اللبنانية والثقة بشعبها وإعلانها القيم الإنسانية في الحق والعدالة والحرية.

فعلى مدى مسارها الجهادي الطويل وعبر انتصاراتها الموصوفة، بدءاً من دحر الاحتلال الإسرائيلي في بيروت والجبل إلى هروبه من صيدا وصور والنبطية وعدوان تموز ١٩٩٣ وعدوان نيسان ١٩٩٦ والتحرير في أيار ٢٠٠٠، فحرب تموز ٢٠٠٦ أرست هذه المقاومة صدقيتها وأنموذجها قبل أن تصنع انتصاراتها، فراكمت حقبات تطوّر مشروعها من قوى تحرير إلى قوة توازن ومواجهة ومن ثَمّ إلى قوة ردع ودفاع، مضافاً إلى دورها السياسي الداخلي كركن مؤثّر في بناء الدولة القادرة والعادلة.

بالتزامن مع ذلك، قُدِّر للمقاومة أن تطور مكانتها السياسية والإنسانية فارتقت من كونها قيمة وطنية لبنانية إلى كونها ـ أيضاً ـ قيمة عربية وإسلامية متألقة، وقد أصبحت اليوم قيمة عالمية وإنسانية يجري استلهام أنموذجها والبناء على إنجازاتها في تجارب وأدبيات كل الساعين إلى الحرية والاستقلال في شتى أنحاء المعمورة.

إنّ حزب الله رغم إدراكه لتلك التحولات الواعدة وما يراه من مراوحة العدوّ بين عجز استراتيجية الحرب لديه والعجز عن فرض التسويات بشروطه، فإنه لا يستهين بحجم التحديات والمخاطر التي لا تزال ماثلة، ولا يُقَلِّل من وعورة مسار المواجهة وحجم التضحيات التي تستوجبها مسيرة المقاومة واسترداد الحقوق والمساهمة في استنهاض الأمة، إلاّ أنه ـ في قبالة ذلك ـ قد بات أشد وضوحاً في خياراته وأمضى عزيمة في إرادته وأكثر ثقةً بربّه ونفسه وشعبه.

في هذا السياق، يحدِّد حزب الله الخطوط الأساسية التي تشكّل إطاراً فكرياً ـ سياسياً لرؤيته ومواقفه تجاه التحديات المطروحة.

الفصل الأول

الهيمنة والاستنهاض

أولاً: العالم والهيمنة الغربية والأميركية

بعد الحرب العالمية الثانية باتت الولايات المتحدة الأميركية صاحبة مشروع الهيمنة المركزي والأول، وعلى يديها شهد هذا

المشروع تطوراً هائلاً في آليات التسلط والإخضاع غير المسبوقة تاريخياً، مستفيدة في ذلك من حصيلة مركّبة من الإنجازات المتعددة الأوجه والمستويات العلمية والثقافية والمعرفية والتكنولوجية والاقتصادية والعسكرية، المدعومة بمشروع سياسي اقتصادي لا ينظر إلى العالم إلاّ بوصفه أسواقاً مفتوحة ومحكومة لقوانينها الخاصة.

إن أخطر ما في منطق الهيمنة الغربي عموماً، والأميركي تحديداً، هو اعتباره منذ الأساس أنه يمتلك العالم وأنّ له حق الهيمنة من منطلق التفوق في أكثر من مجال، ولذا باتت الإستراتيجية التوسعية الغربية ـ وبخاصة الأميركية ـ ومع اقترانها بالمشروع الاقتصادي الرأسمالي استراتيجية عالمية الطابع لا حدود لأطماعها وجشعها.

إنّ تحكّم قوى الرأسمالية المتوحشة، المتمثلة على نحوٍ رئيسٍ بشبكات الاحتكارات الدّولية من شركات عابرة للقوميات بل وللقارات، والمؤسسا ت الدُّولية المتنوعة، وخصوصاً المالية منها والمدعومة بقوة فائقة عسكرياً، أدى إلى المزيد من التناقضات والصراعات الجذرية، ليس أقلها اليوم: صراعات الهويات والثقافات وأنماط الحضارات، إلى جانب صراعات الغنى والفقر.

لقد حولت الرأسمالية المتوحشة العولمة إلى آلية لبث التفرقة وزرع الشقاق وتدمير الهويات وفرض أخطر أنواع الاستلاب الثقافي والحضاري والاقتصادي والاجتماعي.

وقد بلغت العولمة حدّها الأخطر مع تحولها إلى عولمة عسكرية على أيدي حاملي مشروع الهيمنة الغربي، والتي شهدنا أكثر تعبيراتها في منطقة الشرق الأوسط بدءاً من أفغانستان إلى العراق وفلسطين فلبنان، الذي كان نصيبه منها عدواناً شاملاً في تموز العام ٢٠٠٦ وذلك باليد الإسرائيلية.

لم يبلغ مشروع الهيمنة والتسلط الأميركي مستويات خطرة كما بلغها مؤخراً، لا سيما منذ العقد الأخير من القرن العشرين وحتى اليوم، وذلك في مسار تصاعدي اتخذ من سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه نقطة انطلاق، لما شكّله من فرصة تاريخية في الحسابات الأميركية للاستفراد بقيادة مشروع الهيمنة عالمياً، وذلك باسم المسؤولية التاريخية وبأنّ لا تمييز بين مصلحة العالم والمصلحة الأميركية، ما يعني تسويق الهيمنة كمصلحة لباقي الدول والشعوب لا بوصفها مصلحة أميركية بحتةً.

لقد بلغ هذا المسار ذروته مع إمساك تيار المحافظين الجدد بمفاصل إدارة «بوش» الابن، هذا التيار الذي عبّر عن رؤاه الخاصة من خلال وثيقة «مشروع القرن الأميركي الجديد» التي كُتبت ما قبل إجراء الانتخابات الأميركية عام ٢٠٠٠، ليجد المشروع طريقه إلى التنفيذ بُعيد استلام إدارة «بوش» الابن السلطة في الولايات المتحدة الأميركية.

لم يكن غريباً ولا مفاجئاً أن يكون أكثر ما أكدت عليه هذه الوثيقة - التي سرعان ما باتت دليل العمل لإدارة «بوش» - مسألة إعادة

بناء القدرات الأميركية، والتي عكست رؤية استراتيجية جديدة للأمن القومي الأميركي، بدا واضحاً تماماً أنها ترتكز على بناء قدرات عسكرية ليس باعتبارها قوة ردع فقط وإنما أيضاً باعتبارها قوة فعل وتدخّل، سواء للقيام بعمليات «وقائية» عن طريق توجيه ضربات استباقية أم لأغراض علاجية من خلال التعامل مع الأزمات بعد وقوعها.

وجدت إدارة «بوش» بُعيد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أنها أمام فرصة سانحة لممارسة أكبر قَدْر من النفوذ والتأثير، من خلال وضع رؤيتها الإستراتيجية للهيمنة المنفردة على العالم موضع التطبيق تحت شعار «الحرب الكونية على الإرهاب» وهكذا قامت هذه الإجارة بمحاولات اعتُبرت ناجحة في بدايتها وفق التالي:

١ - عسكرة علاقاتها وسياساتها الخارجية إلى الحد الأقصى.

٢ - تجنّب الاعتماد على الأطر المتعددة الأطراف والانفراد باتخاذ القرارات الإستراتيجية والتنسيق حيث هناك ضرورة، ومع حلفاء يمكن الركون إليهم.

٣ - حسم الحرب في أفغانستان بسرعة للتفرغ بعد ذلك للخطوة التالية والأهم في مشروع الهيمنة ألا وهي: السيطرة على العراق، الذي اعتُبر نقطة الارتكاز الرئيسة لإقامة شرق أوسط جديد يتناسب مع متطلبات عالم ما بعد ١١ أيلول. ولم تتورع هذه الإدارة عن اللجوء إلى كل أساليب التمويه والخداع والكذب الصريح لتبرير حروبها، لا سيما الحرب على العراق، وضد كل

من يقاوم مشروعَها الاستعماري الجديد من دول وحركات وقوى وشخصيات.

وفي هذا الإطار عمدت هذه الإدارة إلى إقامة تطابق بين «مقولة الإرهاب» و«مقولة المقاومة» لتنزع عن المقاومة شرعيتها الإنسانية والحقوقية، وتبرّر بالتالي خوض الحروب على أنواعها ضدها، في سياق إزالة آخر حصون دفاع الشعوب والدول عن حقها بالعيش بحرية وكرامة وعزّة، وعن حقها بسيادة غير منقوصة وببناء تجاربها الخاصة وأخذ مواقعها وأدوارها في حركة التاريخ الإنساني حضارياً وثقافياً.

لقد تحوّل عنوان «الإرهاب» إلى ذريعة أميركية للهيمنة من خلال أدوات: الملاحقة/ الضبط والاعتقال التعسفي/ افتقاد أبسط مقومات المحاكمات العادلة، كما نجدها في معتقلات «غوانتنامو»، ومن خلال التدخل المباشر في سيادة الدول وتحويلها إلى ماركة مسجلة للتجريم التعسفي واتخاذ إجراءات معاقبة تطال شعوباً بأسرها، وصولاً إلى منح نفسها حقاً مطلقاً بشن حروب تدميرية وماحقة لا تميز بين البريء والمجرم، ولا بين الطفل والشيخ والمرأة والشاب.

لقد بلغت كلفة حروب الإرهاب الأميركية حتى الآن الملايين من البشر فضلاً عن مظاهر الدمار الشاملة، التي لم تُصيب الحجر والبنى التحتية فحسب وإنما بنية ومكونات المجتمعات نفسها، حيث جرى تفكيكها، وعَكْس مسار تطورها التاريخي، في عملية

ارتكاس أعادت إنتاج صراعات أهلية ذات أبعاد مذهبية وطائفية وعرقية لا تنتهي. هذا من غير أن ننسى استهداف المخزون الثقافي والحضاري لهذه الشعوب.

لا شك أن الإرهاب الأميركي هو أصل كل إرهاب في العالم، وقد حولت إدارة «بوش» الولايات المتحدة إلى خطر يتهدد العالم بأسره على كل الصعد والمستويات. ولو جرى اليوم استطلاع عالمي للرأي لظهرت الولايات المتحدة كأكثر دولة مكروهة في العالم.

إنّ الإخفاق الذي مُنيت به الحرب على العراق وتطور حالة المقاومة فيه والامتعاض الاقليمي والدُّولي من نتائج هذه الحرب، وفشل ما يسمى «الحرب على الإرهاب»، وكذلك الفشل الذريع للحرب الأميركية على المقاومة في لبنان وفلسطين بأدوات إسرائيلية، أدت إلى تآكل الهيبة الأميركية دُولياً وإلى تراجع في قدرة الولايات المتحدة على الفعل أو خوض المغامرات الجديدة.

إلاّ أنّ ما تقدَّم لا يعني بأنّ الولايات المتحدة الأميركية ستُخْلي الساحة بسهولة بل ستقوم بكل ما يلزم من أجل حماية ما تسمّيه «مصالحها الإستراتيجية»، ذلك لأن سياسات الهيمنة الأميركية تنهض على اعتبارات إيديولوجية ومشاريع فكرية تغذّيها اتجاهات متطرفة متحالفةً مع مركّب صناعي ـ عسكري لا حدود لجشعه وأطماعه.

ثانياً: منطقتنا والمشروع الأميركي

إذا كان العالم المستضعَف بأسره يرزح تحت نير هذه الهيمنة الاستكبارية، فإن عالمنا العربي والإسلامي يناله منها القسط الأوفر والأثقل، لدواعي تاريخه وحضارته وموارده وموقعه الجغرافي.

إنّ عالمنا العربي والإسلامي هو منذ قرون عرضةً لحروب استعمارية وحشية لا تنتهي، إلاّ أنّ مراحلها الأكثر تقدماً بدأت مع زرع الكيان الصهيوني في المنطقة، ومن ضمن مشروع تفتيتها إلى كيانات متصارعة ومتنابذة تحت عناوين شتى. ولقد بلغت ذروة هذه المرحلة الاستعمارية مع وراثة الولايات المتحدة الأميركية للاستعمار القديم في المنطقة.

يتمثل الهدف المركزي والأبرز للاستكبار الأميركي بالسيطرة على الشعوب بكل أشكالها: السياسية والاقتصادية والثقافية ونهب ثرواتها، ويأتي في الطليعة نهب الثروة النفطية بما هي أداة رئيسة للتحكم بروح الاقتصاد العالمي، وبكل الأساليب التي لا تلتزم أي ضوابط أو معايير أخلاقية أو إنسانية، بما فيها استخدام القوة العسكرية المفرطة، مباشرة أو بالواسطة.

وقد اعتمدت أميركا لتحقيق هدفها سياسات عامةً واستراتيجيات عمل، أبرزها:

١ ـ توفير كل سبل ضمان الاستقرار للكيان الصهيوني، بما هو

قاعدة متقدمة ونقطة ارتكاز للمشروع الأميركي الاستعماري والتفتيتي للمنطقة، ودعم هذا الكيان بكل عوامل القوة والاستمرار، وتوفر شبكة أمان لوجوده، ما يؤهله للعب دور الغدّة السرطانية التي تستنزف قدرات الأمة وطاقاتها وتبعثر إمكاناتها وتشتت آمالها وتطلعاتها.

٢ ـ تقويض الإمكانات الروحية والحضارية والثقافية لشعوبنا والعمل على إضعاف روحها المعنوية عبر بث حروب إعلامية ونفسية تطال قيمها ورموز جهادها ومقاومتها.

٣ ـ دعم أنظمة التبعية والاستبداد في المنطقة.

٤ ـ الإمساك بالمواقع الجغرافية الإستراتيجية للمنطقة، لما تشكّله من عقدة وَصْلٍ وفصل، براً وبحراً وجواً، ونشر القواعد العسكرية في مفاصلها الحيوية خدمة لحروبها ودعماً لأدواتها.

٥ ـ منع قيام أي نهضة في المنطقة تسمح بامتلاك أسباب القوة والتقدم أو تلعب دوراً تاريخياً على مستوى العالم.

٦ ـ زرع الفتن والانقسامات على أنواعها، لا سيما الفتن المذهبية بين المسلمين، لإنتاج صراعات أهلية داخلية لا تنتهي.

من الواضح أنه لا مجال اليوم لقراءة أي صراع في أي منطقة من مناطق العالم إلاّ من منظار استراتيجي عالمي، فالخطر الأميركي ليس خطراً محلياً أو مختصاً بمنطقة دون أخرى، وبالتالي فإن جبهة المواجهة لهذا الخطر الأميركي يجب أن تكون عالمية أيضاً.

ولا شك بأن هذه المواجهة صعبة ودقيقة، وهي معركة ذات مدىً تاريخي، وهي بالتالي معركة أجيال وتستلزم الاستفادة من كل قوة مفترضة، ولقد علّمتنا تجربتنا في لبنان أنّ الصعوبة لا تعني الاستحالة بل بالعكس فإن شعوباً حيةً ومتفاعِلة، وقيادة حكيمة وواعية ومستعدة لكل الاحتمالات تراهن على تراكم الإنجازات، تصنع النصر تلو النصر. وبقدر ما يصح هذا الأمر عمودياً عبر التاريخ فهو يصح أفقياً بالامتداد الجغرافي والجيو ـ سياسي أيضاً.

لم يترك الاستكبار الأميركي لأمتنا وشعوبها من خيار إلاّ خيار المقاومة، من أجل حياة أفضل، ومن أجل مستقبل بشري وإنساني أفضل، مستقبل محكوم بعلاقات من الأخوّة والتنوع والتكافل في آن، ويسوده السلام والوئام، تماماً كما رَسَمت معالِمه حركةُ الأنبياء والمصلحين العظام عبر التاريخ، وكما هو في تطلعات وأشواق الروح الإنسانية الحقة والمتسامية.

الفصل الثاني
لبنان

أولاً: الوطن

إن لبنان هو وطننا ووطن الآباء والأجداد، كما هو وطن الأبناء والأحفاد وكل الأجيال الآتية، وهو الوطن الذي قدّمنا من أجل سيادته وعزّته وكرامته وتحرير أرضه أغلى التضحيات وأعزّ الشهداء. هذا الوطن نريده لكل اللبنانيين على حدّ سواء، يحتضنهم ويتسع لهم ويشمخ بهم وبعطاءاتهم.

ونريده واحداً موحداً، أرضاً وشعباً ودولةً ومؤسسات، ونرفض أي شكل من أشكال التقسيم أو «الفدرلة» الصريحة أو المقنَّعة. ونريده سيداً حراً مستقلاً عزيزاً منيعاً قوياً قادراً، حاضراً في معادلات المنطقة، ومساهماً أساسياً في صنع الحاضر والمستقبل كما كان حاضراً دائماً في صنع التاريخ.

ومن أهم الشروط لقيام وطن من هذا النوع واستمراره أن تكون له دولة عادلة وقادرة وقوية، ونظام سياسيّ يمثّل بحق إرادة الشعب وتطلعاته إلى العدالة والحرية والأمن والاستقرار والرفاه والكرامة، وهذا ما ينشده كل اللبنانيين ويعملون من أجل تحقيقه ونحن منهم.

ثانياً: المقاومة

تمثّل «إسرائيل» تهديداً دائماً للبنان ـ الدولة والكيان ـ وخطراً داهماً عليه لجهة أطماعها التاريخية في أرضه ومياهه، وبما هو أنموذج لتعايش أتباع الرسالات السماوية، في صيغة فريدة، ووطن نقيض لفكرة الدولة العنصرية التي تتمظهر في الكيان الصهيوني. فضلاً عن ذلك فإن وجود لبنان على حدود فلسطين المحتلة، وفي منطقة مضطربة جرّاء الصراع مع العدو الإسرائيلي، حتّم على هذا البلد تحمّل مسؤوليات وطنية وقومية.

بدْ التهديد الإسرائيلي لهذا الوطن منذ أن زُرع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين، وهو كيانٌ لم يتوانَ عن الإفصاح عن أطماعه بأرض لبنان لضم أجزاء منه، والاستيلاء على خيراته وثروته وفي مقدمتها مياهه، وحاول تحقيق هذه الأطماع تدريجياً.

باشر هذا الكيان عدوانه منذ العام ١٩٤٨، من الحدود إلى عمق الوطن، من مجزرة حولا عام ١٩٤٩ إلى العدوان على مطار بيروت الدُّولي عام ١٩٦٨، وما بينهما سنوات طويلة من الاعتداءات على مناطق الحدود، بأرضها وسكانها وثرواتها، كمقدمة للاستيلاء المباشر على الأرض عن طريق الاجتياحات المتكررة، وصولاً إلى اجتياح آذار ١٩٧٨ واحتلال منطقة الحدود وإخضاعها لسلطته الأمنية والسياسية والاقتصادية في إطار مشروع متكامل، تمهيداً لإخضاع الوطن كلّه في اجتياح العام ١٩٨٢.

كل ذلك كان يجري بدعم كامل من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وتجاهل إلى حدّ التواطؤ من قِبَل ما يُعرف بـ«المجتمع الدُّولي» ومؤسساته الدُّولية، وفي ظل صمت رسمي عربي مريب، وغياب للسلطة اللبنانية التي تركت أرضها وشعبها نهباً للمجازر والاحتلال الإسرائيلي من دون أن تتحمل مسؤولياتها وواجباتها الوطنية.

في ظل هذه المأساة الوطنية الكبرى، ومعاناة الشعب وغياب دولته وتخلّي العالم عنه، لم يجد اللبنانيون المخلصون لوطنهم سوى استخدام حقهم، والانطلاق من واجبهم الوطني والأخلاقي والديني في الدفاع عن أرضهم، فكان خيارهم: إطلاق مقاومة شعبية مسلّحة لمواجهة الخطر الصهيوني والعدوان الدائم على حياتهم وأرزاقهم ومستقبلهم.

في تلك الظروف الصعبة، حيث افتقد اللبنانيون الدولة بدأت

مسيرة استعادة الوطن من خلال المقاومة المسلّحة، وذلك بتحرير الأرض والقرار السياسي من يد الاحتلال الإسرائيلي كمقدمة لاستعادة الدولة وبناء مؤسساتها الدستورية، والأهم من ذلك كلّه إعادة تأسيس القيم الوطنية التي يُبنى عليها الوطن وفي طليعتها: السيادة والكرامة الوطنيتان، ما أعطى لقيمة الحرية بُعدَها الحقيقي، فلم تبقَ مجرد شعار معلّق بل كرّستها المقاومة بفعل تحرير الأرض والإنسان وتحولت هذه القيم الوطنية إلى مدماك أساس لبناء لبنان الحديث، فحجزت موقعه على خارطة العالم وأعادت الاعتبار إليه كبلد يفرِض احترامه ويفتخر أبناؤه بالانتماء إليه بما هو وطن للحرية والثقافة والعلم والتنوع كما هو وطن العنفوان والكرامة والتضحية والبطولة. إنّ هذه الأبعاد مجتمعة توّجتها المقاومة من خلال ما أنجزته من تحرير في العام ٢٠٠٠ ومن انتصار تاريخي في حرب تموز عام ٢٠٠٦، والتي قدّمت فيهما تجربةً حيةً للدفاع عن الوطن، تجربةً تحوّلت إلى مدرسة تستفيد منها الشعوب والدول في الدفاع عن أرضها وحماية استقلالها وصون سيادتها.

تَحقَّقَ هذا الإنجاز الوطني للمقاومة بمؤازرة شعب وفيّ وجيش وطنيّ، وأحبطَ أهداف العدو وأوقعَ به هزيمة تاريخية، لِتَخْرج المقاومة بمجاهديها وشهدائها ومعها لبنان بشعبه وجيشه بانتصار عظيم أسّس لمرحلة جديدة في المنطقة عنوانها محورية المقاومة دوراً ووظيفة في ردع العدو وتأمين الحماية لاستقلال الوطن وسيادته والدفاع عن شعبه واستكمال تحرير بقية الأرض المحتلة.

إنّ هذا الدور وهذه الوظيفة ضرورة وطنية دائمة دوام التهديد الإسرائيلي ودوام أطماع العدو في أرضنا ومياهنا ودوام غياب الدولة القوية القادرة، وفي ظل الخلل في موازين القوى ما بين الدولة والعدو ـ الخلل الذي يدفع عادة الدول الضعيفة والشعوب المستهدفة من أطماع وتهديدات الدول المتسلطة والقوية، إلى البحث عن صيغ تستفيد من القدرات والإمكانات المتاحة ـ فإنّ التهديد الإسرائيلي الدائم يفرض على لبنان تكريس صيغة دفاعية تقوم على المزاوجة بين وجود مقاومة شعبية تساهم في الدفاع عن الوطن في وجه أي غزو إسرائيلي، وجيش وطني يحمي الوطن ويثبّت أمنه واستقراره، في عملية تكامل أثبتت المرحلة الماضية نجاحها في إدارة الصراع مع العدو وحققت انتصارات للبنان ووفرت سبل الحماية له.

هذه الصيغة، التي توضع من ضمن استراتيجية دفاعية، تشكّل مظلّة الحماية للبنان، بعد فشل الرهانات على المظلات الأخرى، سواء أكانت دُوليّة أم عربية أم تفاوضية مع العدو، فانتهاج خيار المقاومة حقّق للبنان تحريراً للأرض واستعادة لمؤسسات الدولة وحمايةً للسيادة وإنجازاً للاستقلال الحقيقي. في هذا الإطار فإن اللبنانيين بقواهم السياسية وشرائحهم الاجتماعية ونُخَبهم الثقافية وهيئاتهم الاقتصادية، معنيون بالحفاظ على هذه الصيغة والإنخراط فيها، لأنّ الخطر الإسرائيلي يتهدّد لبنان بكل مكوناته ومقوماته، وهذا ما يتطلّب أوسع مشاركة لبنانية في تحمّل مسؤوليات الدفاع عن الوطن وتوفير سبل الحماية له.

إنّ نجاح تجربة المقاومة في التصدي للعدو، وفشل كل المخططات والحروب للقضاء عليها أو محاصرة خيارها ونزع سلاحها من جهة، واستمرار الخطر الإسرائيلي على لبنان وعدم زوال التهديد عنه من جهةٍ أخرى يفرض على المقاومة السعي الدؤوب لامتلاك أسباب القوة وتعزيز قدراتها وإمكاناتها بما يساعد على تأدية واجبها والقيام بمسؤولياتها الوطنية، للمساهمة في استكمال مهمة تحرير ما تبقّى من أرضنا تحت الاحتلال في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وبلدة الغجر اللبنانية، واستنقاذ مَن بقي من أسرى ومفقودين وأجساد الشهداء، والمشاركة في وظيفة الدفاع والحماية للأرض والشعب.

ثالثاً: الدولة والنظام السياسي

إنّ المشكلة الأساسية في النظام السياسي اللبناني، والتي تمنع إصلاحه وتطويره وتحديثه بشكل مستمر هي الطائفية السياسية. كما أنّ قيام النظام على أسس طائفية يشكّل عائقاً قوياً أمام تحقيق ديموقراطية صحيحة يمكن على ضوئها أن تحكم الأكثرية المنتخَبَة وتعارض الأقلية المنتخَبَة. ويُفتح فيها الباب لتداول سليم للسلطة بين الموالاة والمعارضة أو الائتلافات اللسياسية المختلفة. ولذلك فإنّ الشرط الأساس لتطبيق ديموقراطية حقيقية من هذا النوع هو إلغاء الطائفية السياسية من النظام، وهو ما نصّ «اتفاق الطائف» على وجوب تشكيل هيئة وطنية عليا لإنجازه.

وإلى أن يتمكن اللبنانيون ومن خلال حوارهم الوطني من تحقيق هذا الإنجاز التاريخي والحساس ـ نعني إلغاء الطائفية السياسية ـ

وطالما أنّ النظام السياسي يقوم على أسس طائفية فإنّ الديموقراطية التوافقية تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك.

من هذا فإنّ أي مقاربة للمسائل الوطنية وفق معادلة الأكثرية والأقلية تبقى رهن تحقق الشروط التاريخية والاجتماعية لممارسة الديموقراطية الفعلية التي يصبح فيها المواطن قيمةً بحد ذاته.

إنّ إرادة اللبنانيين في التعيش معاً موفوري الكرامة ومتساوي الحقوق والواجبات تحتّم التعاون البنّاء من أجل تكريس المشاركة الحقيقية والتي تشكّل الصيغة الأنسب لعملية تنوعهم واستقرارهم الكامل بعد حقبة من اللاإستقرار سببتها السياسات المختلفة القائمة على النزوع نحو الاستئثار والإلغاء والإقصاء.

إن الديموقراطية التوافقية تشكّل صيغةً سياسيةً ملائمة لمشاركة حقيقية من قِبَل الجميع، وعامل ثقة مطَمْئِناً لمكونات الوطن، وهي تُسهم بشكل كبير في فتح الأبواب للدخول في مرحلة بناء الدولة المطَمْئِنة التي يشعر كل مواطنيها أنها قائمة من أجلهم.

إنّ الدولة التي تتطلع إلى المشاركة في بنائها مع بقية اللبنانيين هي:

١ ـ الدولة التي تصون الحريات العامة، وتوفر كل الأجواء الملائمة لممارستها.

٢ ـ الدولة التي تحرص على الوحدة الوطنية والتماسك الوطني.

٣ ـ الدولة القادرة التي تحمي الأرض والشعب والسيادة والاستقلال، ويكون لها جيش وطني قوي ومقتدر ومجهّز، ومؤسساتٌ أمنيةٌ فاعلةٌ وحريصة على أمن الناس ومصالحهم.

٤ ـ الدولة القائمة في بنيتها على قاعدة المؤسسات الحديثة والفاعلة والمتعاونة، والتي تستند إلى صلاحيات ووظائف ومهام واضحة ومحددة.

٥ ـ الدولة التي تلتزم تطبيق القوانين على الجميع في إطار احترام الحريات العامة والعدالة في حقوق وواجبات المواطنين، على اختلاف مذاهبهم ومناطقهم واتجاهاتهم.

٦ ـ الدولة التي يتوافر فيها تمثيل نيابي سليم وصحيح لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال قانون انتخابات عصري يتيح للناخب اللبناني أن يختار ممثليه بعيداً عن سيطرة المال والعصبيات والضغوط المختلفة، ويحقق أوسع تمثيل ممكن لمختلف شرائح الشعب اللبناني.

٧ ـ الدولة التي تعتمد على أصحاب الكفاءات العلمية والمهارات العملية وأهل النزاهة بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية، والتي تضع آليات فاعلةً وقويةً لتطهير الإدارة من الفساد والفاسدين دون مساومة.

٨ ـ الدولة التي تتوافر فيها سلطة قضائية عليا ومستقلة وبعيدة عن تحكّم السياسيين، يمارس فيها قضاة كَفُؤون ونزيهون وأحرارٌ مسؤولياتهم الخطيرة في إقامة العدل بين الناس.

٩ ـ الدولة التي تُقِيْم اقتصادها بشكل رئيس على قاعدة القطاعات المنتجة، وتعمل على استنهاضها وتعزيزها، وخصوصاً قطاعات الزراعة والصناعة، وإعطائها الحيّز المناسب من الخطط والبرامج والدعم بما يؤدي إلى تحسين الإنتاج وتصريفه، وما يوفر فرص العمل الكافية والمناسبة وخاصة في الأرياف.

١٠ ـ الدولة التي تعتمد وتطبق مبدأ الإنماء المتوازن بين المناطق، وتعمل على ردم الهوة الاقتصادية والاجتماعية بينها.

١١ ـ الدولة التي تهتم بمواطنيها وتعمل على توفير الخدمات المناسبة لهم من التعليم والطبابة والسكن إلى تأمين الحياة الكريمة، ومعالجة مشكلة الفقر، وتوفير فرص العمل وغير ذلك.

١٢ ـ الدولة التي تعتني بالأجيال الشابة والصاعدة، وتساعد على تنمية طاقاتهم ومواهبهم وتوجيههم نحو الغايات الإنسانية والوطنية، وحمايتهم من الانحراف والرذيلة.

١٣ ـ الدولة التي تعمل على تعزيز دور المرأة وتطوير مشاركتها في المجالات كافةً في إطار الاستفادة من خصوصيتها وتأثيرها واحترام مكانتها.

١٤ ـ الدولة التي تولي الوضع التربوي الأهمية المناسبة خصوصاً لجهة الاهتمام بالمدرسة الرسمية، وتعزيز الجامعة اللبنانية على كل صعيد، وتطبيق إلزامية التعليم إلى جانب مجّانيته.

١٥ ـ الدولة التي تعتمد نظاماً إدارياً لا مركزياً يعطي سلطات

إدارية واسعةً للوحدات الإدارية المختلفة (محافظة/ قضاء/ بلدية)، بهدف تعزيز فرص التنمية وتسهيل شؤون ومعاملات المواطنين، دون السماح بتحوّل هذه اللامركزية الإدارية إلى نوع من «الفدرلة» لاحقاً.

١٦ ـ الدولة التي تجهد لوقف الهجرة من الوطن، هجرة الشباب والعائلات وهجرة الكفاءات والأدمغة ضمن مخطط شامل وواقعي.

١٧ ـ الدولة التي ترعى مواطنيها المغتربين في كل أصقاع العالم، وتدافع عنهم وتحميهم، وتستفيد من انتشارهم ومكانتهم ومواقعهم لخدمة القضايا الوطنية.

إن قيام دولة بهذه المواصفات والشروط هدف لنا ولكل لبناني صادق ومخلص، ونحن في حزب الله سنبذل كل جهودنا وبالتعاون مع القوى السياسية والشعبية المختلفة التي تشاركنا هذه الرؤية من أجل تحقيق هذا الهدف الوطني النبيل.

رابعاً: لبنان والعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية

كواحدة من النتائج المأساوية لنشوء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وتشريد أهلها منها، كانت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذين انتقلوا إلى لبنان ليعيشوا فيه مؤقتاً كضيوف لدى إخوانهم اللبنانيين ريثما يعودون إلى وطنهم وديارهم التي أُخرجوا منها.

وما عاناه الفلسطينيون واللبنانيون على حدّ سواء جرّاء هذا

اللجوء، كان سببه الحقيقي والمباشر هو الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وما نتج عنه من مآسٍ وويلات أصابت شعوب المنطقة بأسرها ولم يقتصر ضررها على الفلسطينيين فقط.

كما أن معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لم تقتصر على آلام الهجرة القسرية واللجوء فقط إنما أضيفت إليها الاعتداءات والمجازر الوحشية الإسرائيلية، التي دمرت الحجر والبشر، كما حصل في مخيم النبطية الذي دُمّر بالكامل/ قساوة العيش في المخيمات في ظل ظروف تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم/ الحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية/ عدم قيام الحكومات اللبنانية المتعاقبة بواجبها تجاههم.

إنّ هذا الواقع غير الطبيعي بات يحتّم اليوم على السلطات اللبنانية المسؤولة ضرورة تحمّل مسؤوليتها، وبناء العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية على أسس صحيحة ومتينة وقانونية تراعي موازين الحق والعدل والمصالح لكلا الشعبين، وأن لا يبقى هذا الوجود وهذه العلاقات محكومة للأمزجة والأهواء والحسابات السياسية والتجاذبات الداخلية والتدخلات الدُّولية.

إننا نرى أنّ النجاح في هذه المهمة يتحقق من خلال ما يلي:

١ ـ الحوار اللبناني ـ الفلسطيني المباشر.

٢ ـ تمكين الفلسطينيين في لبنان من التوافق على اختيار مرجعية موحّدة لهم تمثلهم في هذا الحوار، متجاوزين التباينات الحاصلة في الوضع الفلسطيني الأعم.

٣ ـ إعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والاجتماعية، بما يليق بوضعهم الإنساني ويحفظ شخصيتهم وهويتهم وقضيتهم.

٤ ـ التمسك بحق العودة ورفض التوطين.

خامساً: لبنان والعلاقات العربية

إنّ لبنان العربي الهوية والانتماء إنما يمارس هويته وانتماءه بوصفهما حالةً طبيعيةً أصيلةً في التكون المجتمعي اللبناني. كما أنّ المدى الحيوي والجغرافيا السياسية والعمق الاستراتيجي وسياسات التكامل الاقليمي والمصالح القومية، بوصفها محدِّدات استراتيجية لموقع لبنان السياسي ومصالحه الكبرى، تحتّم عليه الالتزام بالقضايا العربية العادلة، وفي طليعتها قضية فلسطين والصراع مع العدو الإسرائيلي.

كذلك، ثمة حاجة أكيدة إلى تضافر الجهود لتجاوز حالة الصراعات التي تشقّ الصف العربي، إذ إن تناقض الاستراتيجيات واختلال التحالفات، رغم جِدّيتها وجدَّتها، لا تبرّر الانسياق في سياسات الاستهداف أو الانخراط في المشاريع الخارجية القائمة على تعميق الفُرقة وإثارة النعرات الطائفية وتحريك عوامل التجزئة والتفتيت، بما يؤدي إلى إنهاك الأمة وخدمة العدو الصهيوني وتنفيذ المآرب الأميركية.

إن تطوير الممارسة السياسية القائمة على حصر النزاعات أو تطبيقها والحؤول دون انفلاتها إلى مجال الصراعات المفتوحة،

هو خيار جدير بالتبنّي لإنضاج مقاربةٍ نوعيةٍ ومسؤولةٍ في التعاطي مع القضايا القومية، وكذلك البحث عن المشتركات لتعزيزها وتوفير فرص التواصل البنّاء على مستوى الحكومات والشعوب، لتحقيق أوسع إطار تضامني يخدم قضايانا.

وهنا يشكّل خيار المقاومة حاجةً جوهريةً وعاملاً موضوعياً لتصليب الموقف العربي وإضعاف العدو، بمعزل عن طبيعة الاستراتيجيات أو الرهانات السياسية المتخذة.

بناءً على كل ما تقدّم لا تجد المقاومةُ غضاضةً في تعميم عوائد الاستفادة من خيار المقاومة بحيث يطال مختلف المواقع العربية، ما دامت النتائج تندرج في إطار معادلة إضعاف العدو وتقوية وتصليب الموقف العربي.

وفي هذا الإطار، سجلت سوريا موقفاً مميزاً وصامداً في الصراع مع العدو الإسرائيلي، ودعمت حركات المقاومة في المنطقة، ووقفت إلى جانبها في أصعب الظروف وسعت إلى توحيد الجهود العربية لتأمين مصالح المنطقة ومواجهة التحديات.

إننا نؤكد على ضرورة التمسك بالعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا بوصفها حاجةً سياسيةً وأمنيةً واقتصاديةً مشتركةً، تُمليها مصالح البلدين والشعبين وضرورات الجغرافيا السياسية وموجبات الاستقرار اللبناني ومواجهة التحديات المشتركة، كما ندعو إلى إنهاء كل الأجواء السلبية التي شابت علاقات البلدين في السنوات القليلة الماضية والعودة بهذه العلاقات إلى وضعها الطبيعي في أسرع وقت ممكن.

سادساً: لبنان والعلاقات الإسلامية

يواجه عالَمنا العربي والإسلامي تحدياتٍ تطال مجتمعاتنا بمكوناتها المختلفة ما يقتضي عدم التهاون بخطورتها. فالاحتقان الطائفي والتوترات المذهبية المفتَعلة، وعلى الأخص بين السنّة والشيعة، واختلاق التناقضات القومية بين كُرد وتركمان وعرب، وإيرانيين وعرب، وتخويف الأقليات وترهيبها، والنزف المسيحي المستمر من المشرق العربي وخاصة من فلسطين والعراق فضلاً عن لبنان، كل ذلك يهدد تماسك مجتمعاتنا، ويقلل من منعتها، ويفاقم من عوائق نهضتها وتطورها.

وبدل أن يمثّل التنوع الديني والقومي مصدر غنىً وحيوية اجتماعية فقد أسيء توظيفه، وتمّ استخدامه كعامل تمزيق وفُرقة وتفتيت مجتمعي.

إن الحالة الناجمة عن هذا الاستخدام السيىء هي حصيلة تقاطع لسياسات غربية متعمدة، وأميركية تحديداً، مع ممارسات وتصورات داخلية عصبوية لا مسؤولة، بالإضافة إلى بيئة سياسية غير مستقرة.

إنّ أخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار يبدو ملحّاً، ومن الجدير والضروري إدراجها كأحد الاهتمامات الجوهرية في برامج القوى والاتجاهات الأساسية بما فيها الحركات الإسلامية التي تقع على كاهلها مسؤولية خاصة في التصدي لهذه التحديات ومعالجة تلك المشكلات.

يؤكد حزب الله على أهمية التعاون بين الدول الإسلامية في

المجالات كافةً، وهو ما يمنحها قوة تضامن في وجه المخططات الاستكبارية وحماية مجتمعية من الغزو الثقافي والإعلامي ويحضّها على الاستفادة من خيراتها في تبادل المنافع المختلفة بين هذه الدول.

وفي هذا الإطار يعتبر حزب الله إيران الإسلام دولةً مركزيةً مهمةً في العالم الإسلامي، فهي التي أسقطت بثورتها نظام الشاه ومشاريعه الصهيونية ـ الأميركية، ودعمت حركات المقاومة في منطقتنا ووقفت بشجاعة وتصميم إلى جانب القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

إنّ سياسة الجمهورية الإسلامية في إيران واضحة وثابتة في دعم القضية المركزية الأولى والأهم للعرب والمسلمين وهي القضية الفلسطينية، منذ إعلان انتصار الثورة الإسلامية المباركة بقيادة الولي الفقيه الإمام الخميني (قده)، وفتح أول سفارة فلسطينية مكان السفارة الإسرائيلية، وقد استمر هذا الدعم بأشكاله كافةً إلى يومنا هذا بقيادة الولي الفقيه الإمام الخامنئي (دام ظله)، ما أدى إلى تحقيق انتصارات بارزة لأول مرة في تاريخ الصراع مع الصهاينة الغزاة.

إنّ اختلاق التناقض مع الجمهورية الإسلامية في إيران من قبَل بعض الجهات العربية يمثّل طعناً للذات وللقضايا العربية، ولا يخدم سوى «إسرائيل» والولايات المتحدة الأميركية.

فإيران التي صاغت عقيدتها السياسية، وبَنَتْ مداها الحيوي على قاعدة «مركزية القضية الفلسطينية» والعداء لإسرائيل ومواجهة

السياسات الأميركية والتكامل مع البيئة العربية والإسلامية، يجب أن تُقابل بإرادة التعاون والأخوّة، والتعاطي معها كقاعدة استنهاض ومركز ثقل استراتيجي وأنموذج سيادي، واستقلالي وتحرري داعم للمشروع العربي ـ الإسلامي الاستقلالي المعاصر، وقوةً تزيد دول وشعوب منطقتنا قوةً ومنعةً.

إنّ العالم الإسلامي يقْوَى بتحالفاته وتعاون دوله. ونؤكد على أهمية الاستفادة من عناصر القوة السياسية والاقتصادية والبشرية .. الموجودة في كل دولة من دول العالم الإسلامي، على قاعدة التكامل والنصرة وعدم التبعية للمستكبرين.

ونذكّر بأهمية الوحدة بين المسلمين، قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَميعاً وَلاَ تَفَرّقُو﴾، والحذر مما يسبب التفرقة بينهم كالإثارات المذهبية وخاصة بين السنة والشيعة، ونحن نراهن على وعي الشعوب الإسلامية في التصدي لما يحاك من مؤامرات وفتن على هذا الصعيد.

سابعاً: لبنان والعلاقات الدولية

إنّ معايير الاختلاف والنزاع والصراع في رؤية حزب الله ومنهجه إنما تقوم على أساس سياسي ـ أخلاقي بالدرجة الأولى، بين مستكبر ومستضعف، وبين متسلط ومقهور، وبين متجبّر محتل وطالب حرية واستقلال.

كما يعتبر حزب الله أنّ الهيمنة الأُحادية تُطيح بالتوازن والاستقرار العالميين وبالأمن والسلم الدُوليين.

إنّ دعم الإدارة الأميركية اللامحدود لـ «إسرائيل» ودفعها للعدوان وتغطية احتلالاتها للأراضي العربية، بالإضافة إلى هيمنة الإدارة الأميركية على المؤسسات الدّولية، وازدواجية المعايير في إصدار وتنفيذ القرارات الدُّولية، وسياسة التدخل في شؤون المجتمعات الأخرى، وعسكرة العالم واعتماد منطق الحروب المتنقلة في النزاعات وإثارة القلاقل والاضطرابات في كل أنحاء العالم، يضع الإدارة الأميركية في موقع المعادي لأمتنا وشعوبنا، كما يحمّلها مسؤولية أساسية وأُولى في إنتاج الاختلال والاضطراب في النظام الدُّولي.

أما السياسات الأوروبية فإنها تتأرجح بين العجز وقلة الفاعلية من ناحية والالتحاق ـ غير المبرّر ـ بالسياسات الأميركية من ناحية ثانية، ما يؤدي فعلياً إلى تجويف النزعة المتوسطية في أوروبا لصالح هيمنة النزعة الأطلسية بخلفياتها الاستعمارية.

إنّ الالتحاق بالسياسات الأميركية ـ وخاصة في مرحلة إخفاقها التاريخي ـ يشكّل خطأً استراتيجياً لن يؤدي إلاّ إلى مزيد من المشكلات والتعثر والتعقيدات في العلاقات الأوروبية ـ العربية.

إنّ على أوروبا مسؤولية خاصة بفعل الإرث الاستعماري الذي ألحق بمنطقتنا أضراراً فادحة لا تزال شعوبنا تعاني من نتائجها وتأثيراتها.

ولأن شعوباً أوروبيةً لها تاريخ في مقاومة المحتل فإن واجب أوروبا الأخلاقي والإنساني ـ قبل السياسي ـ يفرض عليها

الاعتراف بحق الشعوب في مقاومة المحتل، على قاعدة التمييز بين المقاومة والإرهاب.

وبحسب رأينا: إنّ مقتضيات الاستقرار والتعاون في العلاقات الأوروبية ـ العربية تستوجب بناء مقاربة أوروبية أكثر استقلالية وأكثر عدالة وموضوعية. وسيكون متعذراً بناء المدى الحيوي المشترك، سياسياً وأمنياً، من دون هذا التحول الكفيل بمعالجة مَواطن الخلل المولّدة للأزمات واللاإستقرار.

ومن ناحية أخرى ننظر بكثير من الاهتمام والتقدير للتجربة الاستقلالية والتحررية الرافضة للهيمنة في دول أميركا اللاتينية، ونرى مساحات واسعة من التلاقي بين مشروعها ومشروع حركات المقاومة في منطقتنا، بما يُفضي إلى بناء نظام دُوليّ أكثر عدالة وتوازناً.

إنّ ملاقاة تلك التجربة تشكّل باعثاً لآمال واعدة على المستوى العالمي، بالاستناد إلى هوية إنسانية جامعة وخلفية سياسية وأخلاقية مشتركة. وفي هذا السياق سيبقى شعار «وحدة المستضعفين» أحد مرتكزات فكرنا السياسي في بناء فهمنا وعلاقاتنا ومواقفنا تجاه القضايا الدُّولية.

الفصل الثالث

فلسطين ومفاوضات التسوية

أولاً: قضية فلسطين والكيان الصهيوني

شكّل الكيان الصهيوني منذ اغتصابه لفلسطين وتشريد أهلها منها

في العام ١٩٤٨، برعاية ودعم من قوى الهيمنة الدُّولية آنذاك، عدواناً مباشراً وخطراً جِدّياً طالا المنطقة العربية بأكملها، وتهديداً حقيقياً لأمنها واستقرارها ومصالحها، ولم يقتصر أذاه وضرره على الشعب الفلسطيني أو الدول والشعوب المجاورة لفلسطين فحسب، وما الاعتداءات والتوترات والحروب التي شهدتها المنطقة بفعل النزعة والممارسات العدوانية الإسرائيلية إلاّ الدليل والشاهد على مقدار الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني وبالعرب والمسلمين جرّاء الجريمة ضد الإنسانية التي ارتكبها الغرب عندما أقدم على زرع هذا الكيان الغريب في قلب العالم العربي والإسلامي، ليكون اختراقاً معادياً وموقعاً متقدماً للمشروع الاستكباري الغربي عامة، وقاعدة للسيطرة والهيمنة على المنطقة خاصة.

إنّ الحركة الصهيونية هي حركة عنصرية فكراً وممارسةً، وهي نتاج عقلية استكبارية استبدادية تسلّطية، ومشروعها في أصله وأساسه هو مشروع استيطاني تهويدي توسعي. كما أن الكيان الذي انبثق عنها قام وتمكّن واستمر عبر الاحتلال والعدوان والمجازر والإرهاب، بدعم ورعاية واحتضان من الدول الاستعمارية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، التي ترتبط معه بتحالف استراتيجي جعلها شريكاً حقيقياً له في كل حروبه ومجازره وممارساته الإرهابية.

إنّ الصراع الذي تخوضه أمتنا ضد المشروع الصهيوني - الاستعماري في فلسطين إنما هو قيامٌ بواجب الدفاع عن النفس

ضد الاحتلال والعدوان والظلم الإسرائيلي ـ الاستكباري الذي يتهدد وجودنا ويستهدف حقوقنا ومستقبلنا، وهو ليس قائماً على المواجهة الدينية أو العنصرية أو العرقية من جانبنا، وإنْ كان أصحاب هذا المشروع الصهيوني ـ الاستعماري لم يتورعوا يوماً عن استخدام الدين وتوظيف المشاعر الدينية وسيلةً لتحقيق أهدافهم وغاياتهم.

وليس ما ذهب إليه الرئيس الأميركي «بوش» وخلَفَهُ «أوباما» وقادة الكيان الصهيوني معهما، من مطالبة للفلسطينيين والعرب والمسلمين بالاعتراف بيهودية «دولة إسرائيل» إلاّ أوضح دليل على ذلك.

إن النتيجة الطبيعية والحتمية أن يعيش هذا الكيان الغاصب المفتعَل مأزقاً وجودياً يؤرّق قادته وداعميه، لكونه مولوداً غير طبيعي وكياناً غير قابل للحياة والاستمرار ومعرّضاً للزوال. وهنا تقع المسؤولية التاريخية على عاتق الأمة وشعوبها أن لا تعترف بهذا الكيان مهما كانت الضغوطات والتحديات، وأن تواصل العمل من أجل تحرير كل الأرض المغتصبة واستعادة كل الحقوق المسلوبة مهما طال الزمن وعظمت التضحيات.

ثانياً: القدس والمسجد الأقصى

يدرك العالم بأسره مكانة وقداسة مدينة القدس والمسجد الأقصى، فالمسجد الأقصى هو أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وملتقى الأنبياء

والرسل (عليهم صلوات الله أجمعين)، ولا يُنكر أحدٌ عظيم مكانته لدى المسلمين كمَعْلَم من أكثر المعالم قدسية عندهم، وعمقَ علاقته بالإسلام كواحد من أهم الرموز الإسلامية على وجه الأرض.

ومدينة القدس بما تحتضن من مقدسات إسلامية ومسيحية، تتمتع بمكانة رفيعة لدى المسلمين والمسيحيين على حدٍ سواء.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لهذه المدينة المقدسة مع ما يرافق ذلك من خطط ومشاريع تهويدية وطرد أبنائها ومصادرة بيوتهم وممتلكاتهم وإحاطتها بأحياء يهودية وأحزمة وكتل استيطانية وخنقها بجدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى المساعي الأميركية - الإسرائيلية المتواصلة لتكريسها عاصمة أبدية للكيان الصهيوني باعتراف دُولي، كلها إجراءات عدوانية مرفوضة ومدانة.

كما أنّ الاعتداءات الخطيرة المتواصلة والمتكررة على المسجد الأقصى المبارك وما ينفَّذ في نطاقه من حفريات وما يُعدّ من خطط لتدميره، تشكل خطراً جدياً وحقيقياً يهدد وجودَه وبقاءه ويُنذر بتداعيات خطيرة على المنطقة بأسرها.

إنّ واجب نُصرة القدس وتحريرها والدفاع عن المسجد الأقصى وحمايته، هو واجب ديني ومسؤولية إنسانية وأخلاقية في عنق كل حرّ وشريف من أبناء أمتنا العربية والإسلامية كل أحرار وشرفاء العالم.

إننا ندعو ونطالب العرب والمسلمين على الصعيدين الرسمي والشعبي، وجميع الدول الحريصة على السلام والاستقرار في العالم، لبذل الجهود والإمكانات لتحرير القدس من نير الاحتلال الصهيوني، وللمحافظة على هويتها الحقيقية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

ثالثاً: المقاومة الفلسطينية

إن الشعب الفلسطيني وهو يخوض معركة الدفاع عن النفس ويكافح لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة في فلسطين بمعناها التاريخي وواقعها الجغرافي إنما يمارس حقاً مشروعاً تُقِرّه وتُوجِبه الرسالات السماوية والقوانين الدُّولية والقيم والأعراف الإنسانية.

وهذا الحق يشمل المقاومة بكل أشكالها - وفي مقدمتها الكفاح المسلّح - وبكل الوسائل التي تتمكن فصائل المقاومة الفلسطينية من استخدامها، خاصةً في ظل اختلال موازين القوى لمصلحة العدو الصهيوني المتسلح بأحدث أسلحة الفتك والدمار والقتل.

ولقد أثبتت التجارب - التي شكلت دليلاً قطعياً لا يدع مجالاً للشك والارتياب على امتداح مسيرة الصراع والمواجهة بين أمتنا وبين الكيان الصهيوني منذ اغتصابه لفلسطين وحتى يومنا هذا - أهمية وجدوى خيار المقاومة الجهادية والكفاح المسلّح في مواجهة العدوان وتحرير الأرض واستعادة الحقوق وتحقيق توازن الرعب وسدّ فجوة التفوق الإستراتيجي عبر المعادلات التي

فرضتها المقاومة بإمكاناتها المتاحة وإرادتها وعزيمتها في ميدان المواجهة، وخير شاهد ودليل على ذلك ما حققته المقاومة في لبنان من انتصارات متتالية، وما راكمته من إنجازات ميدانية وعسكرية ومعنوية على امتداد تجربتها الجهادية، لا سيما عبر إرغام الصهاينة على الانسحاب الإسرائيلي الكبير في أيار العام ٢٠٠٠ من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة، أو عبر الفشل المدوي للجيش الصهيوني في عدوان ٢٠٠٦، والذي حققت فيه المقاومة انتصاراً إلهياً وتاريخياً واستراتيجياً غيّر معادلة الصراع بشكل جذري، وألحق أول هزيمة بهذا المستوى بالعدو الإسرائيلي، وأسقط أسطورة الجيش الذي لا يقهر.

والدليل الآخر على ذلك هو ما حققته المقاومة في فلسطين من إنجازات متواصلة عبر تجربة الثورة الفلسطينية وخيار الكفاح المسلح الذي انتهجته، وعبر انتفاضة الحجارة الأولى وانتفاضة الأقصى الثانية، وصولاً إلى الاندحار القهري للجيش الإسرائيلي عبر الانسحاب الكامل من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ بلا قيد أو شرط وبلا تفاوض أو اتفاق، ومن دون تحقيق أي مكسب سياسي أو أمني أو جعرافي، ليكون ذلك أول انتصار ميداني - جغرافي - نوعي بهذا الحجم وهذا المستوى وهذه الدلالة لخيار المقاومة في فلسطين، كونه أول انسحاب إسرائيلي اضطراري بفعل المقاومة، ضمن حدود فلسطين التاريخية، والدلالات التي يحملها هذا الأمر بالغة الأهمية في مجرى الصراع بيننا وبين الكيان الصهيوني على الصعيد الإستراتيجي. كما أنّ الصمود الرائع للشعب الفلسطيني المجاهد ومقاومته في غزة في مواجهة

العدوان الصهيوني سنة ٢٠٠٨ درس للأجيال وعبرة للغزاة والمعتدين.

فإذا كانت هذه هي جدوى المقاومة في لبنان وفي فلسطين، فماذا كانت جدوى الخيار التفاوضي التسووي؟ وما هي النتائج والمصالح والمكاسب التي حققتها المفاوضات في كل مراحلها وعبر كل الاتفاقات التي أنتجتها؟ أليس المزيد من الغطرسة والتسلط والتعنت الإسرائيلي والمزيد من المكاسب والمصالح والشروط الإسرائيلية؟

إننا إذ نؤكد وقوفنا الدائم والثابت إلى جانب الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، بثوابتها التاريخية والجغرافية والسياسية، نؤكد بشكل قاطع وجازم مساندتنا وتأييدنا ودعمنا لهذا الشعب وحركات المقاومة الفلسطينية ونضالها في مواجهة المشروع الإسرائيلي.

رابعاً: مفاوضات التسوية

كان موقفنا ولا يزال وسيبقى تجاه عملية التسوية وتجاه الاتفاقات التي أنتجها مسار مدريد التفاوضي عبر «اتفاق وادي عربة» وملحقاته و«اتفاق أوسلو» وملحقاته ومن قبلهما «اتفاق كامب ديفيد» وملحقاته، موقف الرفض المطلق لأصل ومبدأ خيار التسوية مع الكيان الصهيوني، القائم على أساس الاعتراف بشرعية وجوده، والتنازل له عما اغتصبه من أرض فلسطين العربية والإسلامية.

هذا الموقف هو موقف ثابت ودائم ونهائي، غير خاضع للتراجع أو المساومة، حتى لو اعترف العالم كله بـ«إسرائيل».

ومن هذا المنطلق ومن موقع الأخوّة والمسؤولية والحرص، فإننا ندعو المسؤولين العرب إلى أن يلتزموا خيارات شعوبهم عبر إعادة النظر بالخيار التفاوضي وإجراء مراجعة لنتائج الاتفاقات الموقّعة مع العدو الصهيوني، والتخلي الحاسم والنهائي عن عملية التسوية الوهمية الظالمة والمسماة زوراً وبهتاناً «عملية السلام»، لا سيما أن مَن راهنوا على دور للإدارة الأميركية المتعاقبة كشريك ووسيط نزيه وعادل في هذه العملية، قد عاينوا بما لا يقبل الشك أنها خذلتهم، ومارست عليهم الضغط والابتزاز، وأظهرت العداء لشعوبهم وقضاياهم ومصالحهم، وانحازت بشكل كامل وسافر إلى جانب حليفها الاستراتيجي الكيان الصهيوني.

أما الكيان الصهيوني، الذي يتوهمون إمكانية إقامة سلام معه، فقد أظهر لهم في كل مراحل المفاوضات أنه لا يطلب السلام ولا يسعى إليه، وأنه يستخدم المفاوضات لفرض شروطه وتعزيز موقعه وتحقيق مصالحه وكسر حدّة العداء والحاجز النفسي لدى شعوبهم تجاهه، عبر حصوله على تطبيع رسمي وشعبي مجاني ومفتوح، يحقق له التعايش الطبيعي والاندماج في النظام الاقليمي وفرض نفسه كأمر واقعي في المنطقة ويالقبول به والاعتراف بشرعية وجوده، بعد التخلي له عن الأرض الفلسطينية التي اغتصبها.

من هنا فإننا ندعو ونتوقع ونأمل من كل العرب والمسلمين على الصعيدين الرسمي والشعبي العودة إلى فلسطين والقدس كقضية مركزية لهم جميعاً، يتوحدون حولها ويلتزمون تحريرها من رجس الاحتلال الصهيوني الغاشم، والقيام بما يمليه عليهم واجبُهم الديني والأخوي والإنساني تجاه مقدساتهم في فلسطين وتجاه شعبها المظلوم، وتوفير كل مستلزمات الدعم لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتمكينه من مواصلة مقاومته، ورفض كل مشاريع التطبيع مع العدو الصهيوني وإسقاطها، والتمسك بحق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم التي أُخرجوا منها، والرفض القاطع لكل البدائل المطروحة من توطين أو تعويض أو تهجير، والعمل الفوري على فك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني لا سيما الحصار الشامل لقطاع غزة وتبنّي قضية أكثر من أحد عشر ألف أسير ومعتقل في السجون الإسرائيلية، ووضع الخطط والبرامج العملية لتحريرهم من الأسر.

الخاتمة

هذه هي رؤيتنا وتصوراتنا، حَرِصْنا في البحث عنها أن نكون طلاب حق وحقيقة. وهذه هي مواقفنا والتزاماتنا، سعينا أن نكون فيها أهلَ صدق ووفاء، نؤمن بالحق وننطق به وندافع عنه ونضحّي من أجله حتى الشهادة، لا نبغي في ذلك سوى رضا خالقنا وإلهنا رب السماوات والأرض، ولا نرجو من ذلك سوى صلاح أهلنا وشعبنا وأمتنا وخيرهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة.

اللهمّ إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منا منافسة في سلطان ولا ابتغاءً لشيء من الحُطام، وإنما كان إحياءً للحق وإماتةً للباطل ودفاعاً عن مظلومي عبادك وإقامة للعدل في أرضك وطلباً لرضاك والقرب منك، على هذا قضى شهداؤنا، وعلى هذا نمضي ونواصل العمل والجهاد، وقد وعدتنا إحدى الحُسنيين إما النصر أو التشرّف بلقائك مخضّبين بدمائنا.

ووَعْدُنا لك يا رب، ولكل عبادك المظلومين، أن نبقى الرجالَ الصادقين في العهد، والمنتظرين للوعد، والثابتين الذين ما بدّلوا تبديلاً.

٢٠ ـ ١١ ـ ٢٠٠٩

ملحق II

أسئلة وأجوبة

■ في الشق اللبناني لاحظت غياب أي كلمة عن الهوية العربية، والتي أتت في الشق الثاني، لكنني استغربت أن يخلو كل المقطع اللبناني من التأكيد على الهوية العربية، ليس فقط في الوطن اللبناني والكيان السياسي اللبناني وإنما أيضاً بالتصور السياسي أو المنظور السياسي لـ«حزب الله». أما الملاحظة السياسية الثانية وبالمنطق نفسه، فهناك نقص في البرنامج الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يُفترض بكثير من اللبنانيين أن يتوقعوه من «حزب الله» أن يكون متقدماً أنه لم يكن رائداً في هذا المجال، يعني واضح أن «حزب الله» في جمهوره الأساسي، في القطاعات الأساسية المنتسبة إليه، أن قطاعات من الفقراء والفلاحين وصغار الكسبة والعمال، الذين بالكاد أن يصلوا إلى متوسطي الدخل، كنا نفترض ولا زلنا أن «حزب الله» هو حزب قائد

مناضل بالمعنى الطبيعي، بمعنى إنصاف المظلومين، في حال ترجمناه بالمعنى العصري، نعني العمال والكادحين والفقراء والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى، بأن يكون هناك نوع من برنامج سياسي متكامل لهذا القطاع؟

ــ أولاً نحن ليس لدينا أي عقدة أو مشكلة في تسمية هذا الإصرار تطوراً وتحولاً وهذا أمر طبيعي لأن الناس تطورت وأيضاً العالم كله في الأربع والعشرين سنة تغير. هناك النظام الدولي تغير والنظام الإقليمي تغير وكذلك الوضع في لبنان تغير، وهذا أمر طبيعي. وبالنسبة لنقطة الهوية العربية، يلاحظ الأستاذ طلال (سلمان) أن هذا كله تحت عنوان لبنان، فتحت عنوان لبنان وضعنا الوطن المقاومة، الدولة، العلاقات العربية والإسلامية كله تحت عنوان لبنان، وبالتالي نجد أنه بشكل طبيعي عندما تكلمنا عن العلاقات العربية فهذه ليست خارج مقطع لبنان. النقطة التالية: من طبيعة الحال أننا نقدم اليوم وثيقة وليس برامجاً، وفيها نعبر عن رؤية وتصورات وخطوط عريضة ومواقف عامة، أما البرامج فنلاحظ أنه حتى في المنظومة العامة لقانون الانتخاب نحن لم نتكلم عن قانون الانتخاب بالتفصيل، تكلمنا عن مواصفاته، فالوثيقة تراعي الخطوط العريضة أما البرامج فيعلن عنها بشكل مستقل كما ورد في البرنامج الانتخابي الذي أعلنا عنه في الانتخابات الماضية، أعتقد كان يوجد في البرنامج الاقتصادي فسحة واسعة من الآراء والأفكار لحزب

الله. كل الذي تكلمنا عنه حتى تحت عنوان الدولة إذا أردنا الدولة تكون بهذه المواصفات وبهذه الشروط، هذا بحاجة لبرنامج، لا يقوم علينا وحدنا، بل برنامج نتفاهم عليه نحن في وشركاؤنا في الوطن لنقدر أن نحققه إن شاء الله.

■ **إشارة الوثيقة إلى حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يبدو بصورة عامة وكأنها شبه إشارة أي خطاب سياسي لأي قوة لبنانية تتحدث عن الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وبعد سبع عشرة سنة من تجربة الحزب في المجلس النيابي ووجوده في الحكومة ووجوده، بشكل أو بآخر في دائرة القرار. كيف لنا أن نتصور أن الحزب سوف يبادر إلى خطوة ما من أجل تحويل شعار منح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية إلى خطوة عملية؟**

ــ هذا الموضوع ورد في البيان الوزاري للحكومة السابقة. لكن للأسف، أجواء التوتر السياسي للبلد منعت أن يقدر الإنسان أن يحقق شيئاً على هذا الصعيد وعلى أكثر الصعد، لأن البلد بقي يعيش في حالة توتر وكل الأولوية منصبة على الخروج من هذا التوتر. الحكومة الحالية التي تعبّر لنقل عن حكومة ائتلاف وطني وتعاون وطني ووحدة وطنية، هذا البند مذكور بشكل واضح فيها. أعتقد أن هناك جديّة لهذا الموضوع، وقد لمسنا ذلك عند رئيس الحكومة وعدد من القوى السياسية، ونحن سنبذل جهداً. بالنهاية هذا الموضوع يتوقف على متابعة وبذل الجهد في إطار

مؤسسات الدولة، بالحكومة. وهناك ما له علاقة أيضاً بمجلس النواب، نحن إن شاء الله سنبذل جهدنا وذلك مع القوى السياسية التي نلتقي معها على هذا الهدف، وذلك ضمن القيود التي ذكرناها لنعمل طمأنة لما يخدم ولما يحافظ على قضيتهم وهويتهم. حتى إن هناك محظوراً دائماً يطرح وهو أن إعطاء الحقوق المدنية والاجتماعية قد تؤدي للتوطين. يعني نحن ليس لدينا خياران. إما نعطيهم حقوقهم الاجتماعية والمدنية بما يؤدي إلى التوطين وإما نبقيهم في الوضع المعيشي المأساوي الذي يعيشون فيه. كلا يوجد هناك حل وسط وهو أن نعطيهم الحقوق المدنية والاجتماعية التي لا تؤدي إلى التوطين والتي تحفظ هويتهم وقضيتهم، وهذا الموضوع بالتأكيد بحاجة إلى متابعة وجهد وهو ليس بحاجة إلى كلام أكثر من الفعل.

■ **عن التباين بين الديموقراطية التوافقية والديموقراطية الصحيحة التي تعتمد على إلغاء الطائفية السياسية. في هذا الموضع ما هو السبيل برأيكم لإلغاء الطائفية السياسية من دون أي مشاكل في لبنان، خصوصاً أن عدداً من اللبنانيين يعشش فيهم مبدأ الطائفية واعتادوا على هذا المبدأ. فكم هذا الموضوع لن يسبب مشاكل من جديد في لبنان؟**

ـ لنكن واقعيين، إلغاء الطائفية السياسية في لبنان من أصعب الأمور، وللأسف الشديد أن كثيراً ممن نادوا وتنادوا بإلغاء الطائفية السياسية ليسوا جادين في هذا الأمر. يعني هذا شعار

سياسي لكي يقول أننا مدنيون ومنفتحون وحضاريون وما شاكل، باعتبار أن النظام الطائفي هو نظام قبلي يعود إلى القرون القديمة الموغلة في التاريخ. لا يعنيني ما يقال عن الموضوع. في واقع الحال هذا الموضوع صعب ولذلك الآن لا أحد نستطيع أن يقول بجملة أو جملتين كيف يستطيع إلغاء الطائفية السياسية دون الوقوع في هذا المحظور. في كل الأحوال الدعوة التي وجهها دولة الرئيس نبيه بري لتشكيل هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية استفزت البعض ولا داعي لأن تستفز هذا البعض، لأننا عندما نقول تشكيل هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية، يعني تشكيل هيئة وطنية وليس إلغاء للطائفية، يمكن يظل هذا الحوار خمس سنين أو عشر سنين أو عشرين سنة أو ثلاثين سنة الله أعلم، بالنهاية لا أحد يقدر يجلس ويقول كيف يمكن إلغاء الطائفية السياسية. يجب أن نجلس مع بعض ونتكلم بصراحة عن مخاوفنا وهواجسنا والتطمينات والضمانات وكيف نقوم بالإلغاء، ممكن بعد نقاش طويل وعريض بين ممثلي القوى الشعبية اللبنانية والقوى السياسية والقوى المتنوعة الطائفية والمذهبية وغيرها وقوى المجتمع المدني وما شاكل أن نصل إلى نتاج مفاده أن لا نجلس ونضحك على بعضنا. هذا بلد لا يمكن إلغاء الطائفية السياسية فيه، حيث ترتاح وسائل الإعلام ونرتاح من المواقف السياسية والاستهلاك والشعارات المستهلكة التي لا فائدة منها، ونأتي لنقول أن ما اتفق عليه في الطائف في هذه النقطة لا يمكن تحقيقه، فلا يمكن إلغاء الطائفية السياسية. إذاً لنحافظ على النظام الطائفي لكن لنحاول أن نصلح أو نعدل أو

نطور أو نحدّث حتى لا نظل حيث نحن. لذلك أعتقد أن الخطوة الطبيعية باتجاه هذا الهدف هي تشكيل هيئة وطنية عليا تجلس وتحاور وتناقش بهدوء ودون عجلة. هذا الأمر هو الأساسي والحيوي.

■ **الكلام عن المقاومة اللبنانية ودورها ودعمها والالتفاف حولها واعتمادها خياراً استراتيجياً يقابله خلاف في الداخل اللبناني لدى بعض الأطراف والجهات حول هذه المقاومة، مما يحول دون أن يكون دورها فاعلاً بالشكل المطلوب والذي جاء في الوثيقة السياسية. كيف السبيل للخروج من ذلك؟**

ـ صحيح هناك نقطة خلاف ونحن نتفهم هذا الخلاف. بمعزل عن دوافعه وحقيقة دوافعه لنتفهمه. وأنا دائماً كنت أقول نحن لا ندعي ولم ندّع يوماً أن المقاومة في لبنان حظيت بإجماع وطني. بل قلت في بعض المناسبات أنه لا يوجد مقاومة في التاريخ حظيت بإجماع وطني. على طول في موضوع المقاومة هناك ناس مع وناس ضد وناس حياديون يعني لا مبالين. وعلى طول في تاريخ الاحتلالات يوجد مقاومون ويوجد ناس تعاونوا مع الاحتلال ويوجد ناس جلسوا يتفرجون، وحتى الذين رفضوا الاحتلال يوجد ناس أخذوا المنحى السياسي في المعارضة والمقاومة ويوجد ناس لجأوا إلى العمل المسلح. فهذا أمر طبيعي فلماذا نحن في لبنان، فما هو العجيب أن هذا هو نقطة خلاف. فعلى طول التاريخ كانت نقطة خلاف وبقيت نقطة

خلاف فليس هناك مشكلة طالما أننا نتفهم بعضنا ونتكلم مع بعضنا. ثانياً أنا أقول لكم بكل صراحة أن الاجماع الوطني على المقاومة كان شرط كمال لا شرط وجود، يعني أنه طوال التاريخ كان لدى الشعوب خلاف حول مسألة المقاومة، فلو أتت شريحة من الشعب لتأخذ خيار لمقاتلة المحتلين، نستطيع أن نقوم لمقاتلة المحتلين ونعمل مقاومة دون أن نحصل على إجماع. نعم لو حصل الإجماع فهذا أفضل وأقوى وأسرع لتحقيق النصر. هذا أقل الالتباسات والإشكالات الوطنية. لكن نحن لسنا زاهدين في الحصول على إجماع وطني على المقاومة بل بالعكس، نحن حريصون وساعون لأن يكون هناك إجماع وطني لأن هذا شرط كمال كما قلت. أعتقد أن اللقاءات والحوار وحتى في البيان الوزاري واللجنة المكلفة، وغداً عندما نعمل سوياً في الحكومة وعلى طاولة الحوار بضرورة التلاقي والنقاش. التعاون بين القوى السياسية المختلفة. نحن ليس لدينا عدو في الساحة اللبنانية الداخلية ومستعدون للتعاون مع الكل ونتساعد مع الكل لإنجاح هذه الحكومة وإنجاز أولوياتها بمعزل عن تحفظ البعض أو موقفهم من بند المقاومة. هذا لا يعني أن نعود إلى اصطفافات. إذاً هذه النقطة مختلفون حولها لكن هناك الكثير من النقاط متفقون حولها. لنتعاون في ما نحن متفقون عليه ونستمر في الحوار في ما نحن مختلفون فيه.

■ **هل بتجديدكم لمحورية دور المقاومة وتوظيفها، ولأسس استراتيجيتها الدفاعية تكونون فعلاً حسمتم الاستراتيجية الدفاعية ولم يعد هناك من جدوى لطاولة**

الحوار، وهل هذا يعني أيضاً أن حصرية القرار بالسلم والحرب تبقى بيد المقاومة؟

ـ نعم الذي أنا قلته اليوم هو ليس جديداً بموضوع المقاومة، بموضوع إيجاد صيغة تعاون ما، الآن هذه صيغة تعاون تتطلب تأكيداً وتفصيلاً ونقاشاً بين الجيش الوطني اللبناني وبين المقاومة الشعبية. هذا الأمر أنا طرحته أصلاً على طاولة الحوار قبل حرب تموز في الجلستين الأخيرتين اللتين سبقتا الحرب، وهذه رؤيتنا المعروفة ونحن لا نكشف سراً. واليوم على طاولة الحوار القوى السياسية تطرح رؤاها حول الاستراتيجية الدفاعية حتى نصل إلى الخاتمة ونلم بالبحث حتى يصاغ، طبعاً نحن ممكن، هذا الموضوع طلبوا منا أن نقدمه بشكل خطّي لأنه يوم ذاك أنا قدمته بشكل شفهي، وليس لدينا مشكلة. وأنا أقول نحن سوف نقدم مطالعة خطية حول الاستراتيجية الدفاعية لكن بعد انتهاء كل القوى من عرض أفكارها وهكذا نكون قد سمعنا للكل وقرأنا الكل وناقشنا الكل، وممكن هذا أن يحدث تطويراً ما في موقفنا أو في فكرتنا، لكن حتى هذه اللحظة موضوع التجربة التي عشناها هي تجربة تعاون بين المقاومة والجيش ومحكومة بمجموعة جيدة من الضوابط، هذه التجربة أثبتت نجاحها، ونحن نقول بأن هذه التجربة فينا نستفيد منها حتى نحمي البلد ونضعها باستراتيجية دفاعية ويتطلب الموضوع نقاشاً وتفصيلاً أكثر، لا أقول اليوم لم نحسم هذا الأمر، هذا قول قلناه قبل حرب تموز.

أما موضوع النقاش حول حصرية قرار السلم والحرب بيد الدولة

فنحن أصلاً مسلّمين أن الدولة هي المسؤولة عن إيجاد القرار السياسي العام في كل الشأن العام، وهذا الموضوع ليس عنا نقاش فيه، والبعض يقول بأنه لازم أن تقولو وأنا حاضر بأن أقوله وأن أشهد عليه شاهدين عادلين، (وأنا أشهد عليه الدنيا كلها)، ما في مشكلة، المشكلة هي في غياب الدولة ونحملها المسؤولية، ولا يكفي أن أضع هذه المسؤولية وهذا الامتياز في «جيبة» الدولة وهي غائبة. أنا أقول للدولة أن تكون حاضرة وقوية وقادرة وأنتِ اتخذي القرار، بالعكس أنا حاضر لأكثر من هذا وإذا بتذكروا خطابي ٢٢ أيلول بعد حرب تموز نحن كنا واضحين أنه عندما نصبح في دولة قوية وقادرة وعادلة ومطمئنة تحمي البلد وتحرر الأرض، ساعة إذن ما في داعي أن نناقش استراتيجية دفاعية فالدولة هي التي تحمي البلد وما هو الداعي لوجود مقاومة شعبية أساساً.

نحن هنا نقول هذا النقاش مسلّمين فيه وإن كان أنا أعتبر هذا النقاش نظري لأن قرار السلم والحرب في المنطقة هو في يد إسرائيل لا في الدولة اللبنانية ولا في يد المقاومة ولا في العرب ولا في يد المسلمين للأسف الشديد، الذي يأخذ قرار الحرب والسلم في المنطقة هي أميركا وإسرائيل فقط.

- **في العام ١٩٨٥ تحدثتم عن قيادة واحدة وحكيمة هي الولي الفقيه والتزامكم في هذه القيادة. اليوم تتحدثون عن تطور وتحول في موضوع الحرب. كيف ستوفقون بين بناء الدولة والالتزام بهذه القيادة وهل أصبح**

«حزب الله» حزباً لبنانياً بالكامل؟ وتحدثتم عن بناء دولة المؤسسات، هل يعني ذلك تخلي «حزب الله» عن اللجوء إلى السلاح ونظرية السلاح وللدفاع عن السلاح في أي ظرف كان؟

ـ أولاً، نحنا قدمنا وثيقة سياسية ما عالجنا الجوانب العقائدية أو الإيديولوجية أو الفكرية، أحب أن أكون صريحاً وواضحاً، يعني موقفنا من مسألة ولاية الفقيه هو موقف فكري وعقائدي وديني وليس موقفاً سياسياً خاضعاً للمراجعة.

ثانياً، بالنسبة لنا كيف نجمع بين إيماننا بولاية الفقيه وانخراطنا بالحياة اللبنانية وبناء مؤسسات الدولة؟ الجواب عليه دليل الإمكان والوقوع، دليل أنه جمعنا، فنحن انخرطنا في المجلس النيابي وكان لنا كتلة نيابية فاعلة وشاركنا في الانتخابات النيابية في الأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ والانتخابات الأخيرة أيضاً ودخلنا إلى الحكومة اللبنانية من العام ٢٠٠٥ وشاركنا في الحكومات المتعاقبة التي شكلت وكان وزراؤنا موجودين وفاعلين، ولكن الظروف السياسية والتوتر السياسي كان قائماً بالبلد، على كل حال لم يمنعنا نحن بل منع كل القوى السياسية التي شاركت بالحكومة أنها شاركت تعمل إنجازات حقيقية فعلية، إذن لا يوجد أي تناقض برأينا بين إيماننا والتزامنا بولاية الفقيه بالمعنى الذي نفهمه وبين انخراطنا في الحياة السياسية ومشاركتنا كشريحة لبنانية وازنة في بناء مؤسسات الدولة كما نظرنا إليها وتحدثنا عنها قبل قليل.

أما الشق الثاني من السؤال أجاب سماحته قائلاً: (أنت عم ترجع تفتح مشكل من أول وجديد) على كل حال، نحن في هذا الموضوع وكما يقال على هامش المفاوضات حول تشكيل الحكومة الوطنية، أعتقد أننا تناقشنا فيه مطولاً مع عدد من القوى السياسية وفي مقدمها رئيس الحكومة الشيخ سعد الحريري وأعتقد أنه كلنا بات مطمئناً بما يكفي وليس هناك أي حاجة لطرح مسائل أو أسئلة أو مخاوف من هذا النوع.

■ **هل يمكن القول بأنه في هذه المرحلة الجديدة بعد أن استطاع «حزب الله» أن يكون حامياً للبنان وبعد أن صنع قوة ردع ضد إسرائيل، وبما أنكم لم تذكروا بأن سلاح «حزب الله» سيستخدم لمساعدة الفلسطينيين لتحرير فلسطين، طبعاً صنعتم قوة ردع للرد على إسرائيل من خلال المعادلة التي فرضها «حزب الله»: هل أصبحت المقاومة المسلحة أو صيغة الدفاع رغم أهميتها ثانوية بعد بناء الدولة المطئنة؟ وفي هذا السياق وتحديداً بتقوية ودعم الجيش اللبناني نرى مساعدة الولايات المتحدة للجيش اللبناني وقد شهدنا للرئيس سليمان عدة زيارات بهذا الغرض، هل يمكن أن يكون هناك تكتل ضمن الحكومة اللبنانية الجديدة للتشجيع على المساعدات من غير الولايات المتحدة بما في ذلك الجمهورية الإسلامية في إيران وقد سمعنا هذا من بعض الرؤساء ولا سيما من الوزير وليد جنبلاط؟**

ـ لا، بالذي تحدثت عنه واضح بأن المقاومة ما زالت مهمة

أساسية، ولا أعتقد بأننا عملناها بالمرتبة الثانية، بالمرتبة الأولى المقاومة ما زالت موجودة وفينا أن نقول رفعنا موضوع المشروع الوطني بالمساهمة في بناء الدولة إلى المرتبة الأولى، ما ردينا المقاومة للمرتبة الثانية ولأنه بالحقيقة بناء دولة وبناء مؤسسات دولة وتثبيت السلم والاستقرار والأمن في لبنان من أهم شروطه أن يكون وطننا آمناً وقوياً ومنيعاً في مواجهة التهديدات والأطماع الإسرائيلية الدائمة، ولذلك أنا أعتقد أكثر من هذا، بأن وجود المقاومة الفعلي والحقيقي هو من أهم الشروط الضرورية لتمكين اللبنانيين من بناء دولتهم التي يتطلعون إليها.

أما موضوع تسليح الجيش، على كل حال أي مسعى جيد ونحن ما عنا «فيتو» ولا مشكلة، ونحن موقفنا واضح من الإدارة الأميركية نتيجة سلوكها وأدائها وما عنا عداء ذاتي، عنا عداء موضوعي بهذا الموضوع، لكن إذا أرادوا أن يسلحوا الجيش اللبناني بما يمكّنه من الدفاع نحن ليس لدينا أي مشكلة بهذا الموضوع، لكن أنا أعتقد بأن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها في العالم ما سلحوا ولن يسلحوا الجيش اللبناني للدفاع عن لبنان. لكن لا يمنع من بذل الجهد.

والآن في الحكومة هل تسعى للطلب من دول أخرى أن تسلح الجيش اللبناني؟ نحن ليس لدنا مانع، نحن في الانتخابات في ناس اعتبروا أن هذا الكلام يطعن فيه، في الوقت الذي هو ليس موضع طعن لما قلنا إننا حاضرين أن نساعد وحتى الجمهورية الإسلامية في إيران، تساعد في تسليح الجيش اللبناني، أعتقد

إيران فيها تساعد، وسورية في الماضي ساعدت وفيها تساعد، وهناك دول عربية أخرى تستطيع أن تساعد، وحتى ما هو مطلوب في تسليح الجيش اللبناني وهو ليس على حد المعجزات العسكرية لأن الرهان بشكل أساسي هو على الفكر والعقل والإرادة والعزم والعقيدة القتالية ومدرسة القتال عموماً التي نعتبرها نحن عموما كلبنانيين، والإستراتيجية الدفاعية التي نعتمدها، وبالتالي إمكانية تسليح الجيش اللبناني بما يساعده على الدفاع عن الوطن، برأيي هذا ممكن إلاّ إذا بقينا مصرّين ألاّ نطلب ذلك إلاّ من عدونا الذي لم يسمح لنا أن نصبح أقوياء.

■ **أسبوع وتنال الحكومة اللبنانية الثقة، نتحدث عن حكومة فيها موالاة ومعارضة، حتى اللحظة من يلعب دور المعارضة داخل الحكومة لم يكن «حزب الله» وحلفاءه بل فريق أساسي من مسيحيي ١٤ آذار يعني فريق الموالاة، هل هناك انقلاب وتبدل في الأدوار وهل ستشهد الساحة اللبنانية تحالفات سياسية جديدة مستقبلاً؟**

ـ أعتقد أنه يمكن أن يكون من المبكر الجزم بأن الأمور تسير في هذا الاتجاه. في كل الأحوال نحن في المعارضة أو القوى السياسية المؤتلفة في إطار المعارضة والممثلة حالياً في الحكومة من خلال وزرائنا، أعلنّا أن وجودنا في الحكومة لن يكون على قاعدة معارضة وموالاة وإنما على أن يكون وزرائنا لكل اللبنانيين ووزاراتهم في خدمة كل الشعب اللبناني، وأعلنا أيضاً أننا حريصون على الانتهاء من المتاريس والعمل كفريق واحد،

ونحن مصرّون على هذا التوجه، لذلك أنا أتصور خارج الحكومة يمكن أن تبقى الائتلافات والأطر السياسية، فهذا أمر طبيعي، وحرص كل فريق على حلفائه، لكن في داخل الحكومة نعم هناك موضوع واحد قد تختلف الآراء وتتفاوت الأفكار والمواقف والتصويت أيضاً، فقد نشهد في موقف ما بعض قوى الموالاة وبعض قوى المعارضة يتفقان وبعض قوى الموالاة وبعض قوى المعارضة ترفض ما يتفق على أو ما يراه الطرف الآخر، يعني كما يقول في العامية تصبح القصة على الحبّة، على الموضوع، على الملف، سيصبح النقاش على هذا الأساس مع حرص الجميع على أن نكون محكومين بروح وفاقية ترعى المصلحة الوطنية العليا وليس مصالح ائتلافاتنا السياسية أو أحزابنا وطوائفنا، وهذا ما أعتقده خلال الفترة المقبلة.

■ **سؤال: قيل إنكم عبّرتم عن رضاكم عن موقف الرئيس سعد الحريري ولكن ما رأيكم بتصريحات نواب من كتلته ضد المقاومة والحديث عن ذكرها في البيان الوزاري أنه يتعارض مع القرار ١٧٠١، والسؤال الثاني إلى أين يذهب «حزب الله» في علاقته مع الحزب الاشتراكي وتيار المستقبل، أيضاً هناك من يتحدث عن أن الحزب فقد شرعيته الشعبية، حضرتك تحدثت عن الإجماع الوطني، وهناك من يتحدث أن الحزب فقد شرعيته الشعبية بعد الانتخابات النيابية رغم وجوده في البيان الوزاري، فماذا تقول لهؤلاء الذين تحدثوا عن افتقاد المقاومة لشرعيتها الشعبية؟**

ـ بالنسبة لتصريحات بعض الإخوان، نواب كتلة المستقبل، فهم يقدرون أن يعبروا عن آرائهم ونحن نحترم أي رأي سواء أكان موافقاً أم مخالفاً، ونحيل هذا الأمر إلى موقف رئيس الكتلة الذي هو نفسه رئيس الحكومة والذي ستحصل حكومته برئاسته على الثقة بناء على هذا البيان الوزاري. لذلك أعتقد أن هذا الموضوع لا يؤسس إلى مشكلة لدينا، طبعاً من المفترض أن يكون موقف النواب في الكتلة منسجماً مع بعضهم البعض ويتكلمون بلغة واحدة، هذه المشكلة عندهم وهم إن شاء الله يحلّونها. العلاقة مع الحزب التقدمي الاشتراكي ومع تيار المستقبل، لا يوجد فيها حدود إلى أين تذهب، ونحن في علاقتنا مع كل القوى السياسية اللبنانية حريصون أن نذهب إلى أبعد مدى ممكن طالما أن هذه العلاقات تخدم تماسكنا الوطني واستقرارنا وسلمنا الأهلي وعيشنا الواحد وليس فقط المشترك، وتخدم الأهداف التي قرأتها في الوثيقة وأغلبها في الحد الأدنى نجمع عليه كلبنانيين، فطالما نحن نلتقي على أهداف ونتواصل ونتحاور فنحن لا نضع خطوطاً حمراء للعلاقة، أعتقد أن هذه العلاقة تتطور مع الوقت. طبعاً هذا لا يعني على الإطلاق الخروج من علاقاتنا وتحالفاتنا وصداقاتنا مع كل القوى والتيارات السياسية التي كانت معنا وكنا معها، لأن ما يجمعنا الآن هو الذي كان سبباً لتفرقنا في الماضي، فطالما أن ما اختلفنا عليه انتهى وعدنا والتقينا من جديد على ما نرى فيه هذه المصلحة الوطنية الكبرى سنستمر سوياً بلا مشكلة. أما الكلام عن أن المقاومة فقدت شرعيتها الشعبية فهذا لا أساس له على الإطلاق، وإذا كان المقصود هو نتائج

الانتخابات فالجميع في لبنان وفي خارجه يعرف أن الانتخابات النيابية محكومة بقانون انتخابات طائفي ومذهبي ومناطقي، وليس شرطاً أن تعبر دائماً الأغلبية عن أغلبية شعبية، قد تعبّر عنها وقد لا تعتبر ونحن قلنا بعد الانتخابات أن مجموع الآراء التي حصلت عليها المعارضة على المستوى الشعبي كانت أكبر من الآراء الأخرى، على الرغم من أنني أعتقد أن هناك شرائح شعبية كبيرة صوّتت للوائح الموالاة في بعض المناطق نتيجة لبعض المناخات السياسية وليس لها موقف سلبي من المقاومة، بل هي مؤيدة للمقاومة، وبالتالي أنا لا أعتقد أننا يمكن أن نحاكم شعبية المقاومة على قاعدة نتائج الانتخابات النيابية التي لها قانونها ولها ظروفها.

■ **في ما يتعلّق بالوثيقة أولاً الدستور اللبناني يتحدث بوضوح عن لبنان كوطن نهائي لجميع أبنائه، الوثيقة التي قرأتها قبل قليل تشير إلى رفض الحزب لتقسيم لبنان وفدرلته وما شابه ولكنها لا تشير إلى موقف الحزب بشكل واضح من أي طرح عقائدي أو فكري يمكن أن يكون مستقبلاً يتعلق بضم لبنان أو دمجه بمحيطه العربي أو الإسلامي، علماً أن هذه المسألة هي هاجس عدد كبير من الأفرقاء اللبنانيين منذ استقلال لبنان، فهل هناك موقف واضح للحزب في هذه النقطة؟**

المسألة الثانية تتعلق بموضوع الاستراتيجية الدفاعية، فقد ذكرتم في الوثيقة التي قرأتها أن الاستراتيجية

الدفاعية يجب أن تقوم على المزاوجة بين مقاومة شعبية وجيش يحمي لبنان، ألا يعد هذا تراجعاً عن موقف الحزب السابق من أن المقاومة باقية إلى حين قيام دولة قوية قادرة وعادلة، يعني أن هذا الموقف يوحي بأن المقاومة باقية حتى ولو صار لدينا جيش قوي يستطيع أن يحمي لبنان؟ [السؤال الأخير يتعلق بموقفك الأخير من مسألة تجار المخدرات، فسابقاً الحزب كان دعا الدولة إلى إعادة النظر في القضايا المرفوعة على تجار المخدرات والمروّجين وما شابه على اعتبار أن هناك وضعاً إنسانياً متراكماً في مناطق محددة أدى إلى هذا الوضع، في المرة الآخيرة كان هناك موقف متشدد للحزب دعا إلى عقوبات وما شابه بحق التجار، فلماذا تبدل الموقف بهذا الشأن؟

ـ في النقطة الأولى، نحن كنا واضحين بأننا نعتبر لبنان وطننا، الجدل حول أنه وطن نهائي أولاً، أحب أن أقول لك بالدرجة الأولى أننا نحن ممن يشعر بأن هذا الوطن هو نعمة، ليس فقط رسالة بل هو نعمة. فهذا التركيب في الجغرافيا، في التنوع والتعدد، بما وصلنا إليه، أمكن في تحقيق انجازات كبيرة جداً وتاريخية، الآن جئنا لنقول إنه نهائي أم لا، أحياناً يقول البعض أنه يجب أن تقولوا أنه نهائي لتبعثوا الاطمئنان. سماحة الإمام موسى الصدر كان واضحاً جداً وهو كان يتكلم باسم كل هذا الخط وهذا الفريق عندما اعتبر أن لبنان وطن نهائي، لكن ممكن أن يقول أحدنا أنه نهائي وفي لحظة ما يخرج من اعتباره نهائياً،

لذلك أعتقد بأن الشعار ليس سبباً للطمأنينة. توافقنا جميعاً بأن هذا الأمر كغيره من الأمور الأخرى التي تحكم وجود البلد ويجب أن تكون ميثاقية وخاضعة لإرادة اللبنانيين وإجماعهم، وحتى أنا لا أقول ٥٠ أو ٦٠ أو ٧٠ بالمائة، بل أقول لإجماع لبناني أو شبه إجماع لبناني في القضايا التي تعني وجود هذا البلد. ما نحتاجه هو تكريس وتعزيز هذه الإرادة. بالمناسبة صحيح أن كل الحركات الوطنية والقومية والإسلامية لها نظرة حول الوطن العربي والوطن الإسلامي وموضوع اتفاقية «سايكس بيكو» وتقسيم العالم العربي والإسلامي إلى كيانات وإلى أقطار، حسناً هذا أمر حصل، اليوم نحن أمام حقيقة واقعة، اسمها أن هناك دولاً وكيانات وأقاليم. بالمناسبة ما ندعو إليه نحن ليس وحدة اندماجية لا في العالم العربي ولا في العالم الإسلامي، وإنما ندعو إلى اتحاد بين الدول العربية والإسلامية يحفظ لهذه الدول ولهذه الأقاليم ولهذه الأوطان خصوصياتها وشخصياتها وسياداتها، ويمكن هذا الاتحاد إضافة قوة بعضها إلى بعض. نعتقد أن هذا الطرح هو الطرح الواقعي الممكن. في الموضوع الفكري والعقائدي يبقى الإنسان يتكلم ليس عن وطن عربي أو إسلامي فقط بل عن الكرة الأرضية كوطن واحد، وإذا أخذنا الوقائع بعين الاعتبار فنحن نعتقد أن هذه الصيغة هي الصيغة الأمثل، طبعاً هناك حركات إسلامية أخرى لها رأي حاد في هذه المسألة، لا مشكل، تبقى هذه من النقاط التي يمكن أن تكون خلافية.

في موضوع المزاوجة بين المقاومة والجيش، أنا قلت أنه طالما

هناك خلل بموازين القوى، طالما هناك غياب للدولة القوية والقادرة، فالمطلوب المزاوجة، لكن لو توفرت الدولة القوية والقادرة فلا داعي حتى لهذه المزاوجة. الدولة هي التي تحمل المسؤولية وتدافع عن البلد.

وفي موضوع مذكرات التوقيف الذي ذكرته في مناسبة الانتخابات، تكلمت عندها عن عموم مذكرات التوقيف في البقاع، لم أكن أتكلم عن خصوص مذكرات التوقيف التي لها علاقة بالمخدرات. أريد أن ألفت إلى أن هناك أكثر من ثلاثين ألف مذكرة توقيف بحق ناس في البقاع، فيها جزء أن هناك مذكرات بحق من بنى دون ترخيص، وجزء منها بسبب بعض المخالفات للقانون الفلاني، إذاً الثلاثون ألف مذكرة ليست كلها لها علاقة بالمخدرات وزراعتها وتجارتها، هناك الكثير من العناوين رغم أن هناك مشاكل في المنطقة لها علاقة بالضم والفرز وبأمور أخرى. ما تكلمنا عنه نحن في مرحلة الانتخابات لم نطلب فيه عفواً بل قلنا أن المطلوب تأليف لجنة قانونية برلمانية، وزارية وحقوقية، أو قضائية تجتمع وتضع هذه الثلاثين ألف مذكرة توقيف، هناك مذكرات توقيف صادرة قبل عشرين أو ثلاثين سنة، حسناً هذا الشخص أو المواطن أصبح صالحاً ولم يرتكب مخالفة منذ ثلاثين عاماً وبقيت بحقه مذكرة التوقيف، لذلك نحن جئنا ودعونا إلى إعادة النظر بمذكرات التوقيف، وتصنيفها، وبالتالي هناك جزء كبير من مذكرات التوقيف يمكن أن نتجاوزها نتيجة مرور الوقت أو نتيجة تواضعها أو تفاهتها، نعم هناك مذكرات توقيف لها علاقة بجرائم القتل، حتى من

الناحية الدينية هل أستطيع أن أسامح القاتل؟ هناك جهتان معنيتان بأن يسامحا القاتل هما الحق العام والحق الخاص، أي عائلة القتيل. أما موضوع تجارة المخدرات، في نظرنا هو موضوع حساس، يجب أن ينظر فيه أيضاً، فإذا وجد ففي ما له علاقة بملفات قديمة جداً فهو قابل للدرس، لكن في الوضع الحالي فلا، كل من يقوم بتجارة مخدرات في رأينا هو ما أعلناه بالمناسبة قبل أيام، أنا أعتقد أن هؤلاء مجرمون لأنهم يقتلون روح الشباب ويدمرون مجتمعاً بكامله، فالرصاصة تقتل واحداً أما هؤلاء فيقتلون مجتمعاً بأكمله بثقافته وروحه وأخلاقه وأمنه وسلامته الروحية والنفسية والعقلية وبالتالي سلمه واستقراره، في هذا الموضوع أنا أعود وأجدد الدعوة إلى التشدد مع جميع مروّجي وتجار المخدرات دون هوادة.

■ **في ما يتعلق بالوثيقة، خصوصاً عندما تتحدثون عن العلاقات العربية ــ العربية أو اللبنانية العربية أو المقاومة العربية، كيف يمكن الاستفادة من واقع المقاومة وما تمثله المقاومة من مقبولية في حل بعض الخلافات العربية ــ العربية أو العربية الداخلية، وهنا أسأل: كنتم قد توجهتم بنداء إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بخصوص الحرب الداخلية، إلى أين وصلت جهودكم وكيف تعلقون على التدخل السعودي في حرب اليمن واستهداف المدنيين؟**

ــ ليس لدينا أي مانع، وأنا ذكرت في قلب الوثيقة أنه يهمنا أن

تستفيد الأمة العربية، الحكومات، الشعوب، قوى المقاومة الأخرى، القوى السياسية الأخرى، من ناتج المقاومة، من إنجاز المقاومة، من انتصارات المقاومة. هذا الموضوع ليس لدينا مشكلة فيه، من جملة الإيجابيات أن المقاومة بدأت تتمتع بمكانة، وفي أي مكان نستطيع أن نوظف هذه المكانة لمصلحة التوحيد والجمع نحن نفعل ذلك، وأحياناً نفعل ذلك بعيداً عن الإعلام نتيجة الإحراجات الرسمية والسياسية والإعلامية، هذا في الخط العريض. ففي ما يتناسب مع ظروفنا وإمكاناتنا نحن حاضرون لتوظيف هذه المكانة لأي مصلحة عامة. في موضوع اليمن، كان لدينا موقف وكانت لدينا مناشدة في أكثر من مناسبة، لكن في الحقيقة نحن لم نعرض وساطة بسبب التعقيد القائم في موضوع اليمن وتقديرنا بأن وساطتنا لن تؤدي إلى نتيجة بسبب هذا التعقيد، بل قد تعقد الأمور. وإذا لاحظتم هناك بعض التيارات السياسية، التيار الصدري على سبيل المثال بقيادة الأخ سماحة السيد مقتدى الصدر، اتصلوا بالسفارة اليمنية وعرضوا وساطة بأن يذهب وفد من التيار الصدري إلى اليمن ويعمل على إيجاد تسوية لهذا الأمر، فكان التعليق من السيد الرئيس علي عبد الله صالح أن الدليل على أن التيار الصدري له علاقة بالحوثيين هو أنه عرض وساطة، مع أن هذا لا يشكل أي دليل. يعني عندما تأتي جهة وتعرض وساطة فهذا لا يعني أنها داعمة لهذه الجماعة أو تلك المجموعة، فكيف إذا جاء «حزب الله» ليعرض وساطته. بكل صراحة أنا أعرض الأمور كما هي، في الوقت الذي نقرأ كل يوم في الصحف وخصوصاً بعض الصحف العربية

التي تقول أن «حزب الله» يموّل ويدرب ويسلح، وهذا كله غير صحيح، بل وصل الأمر إلى أن «حزب الله» يقاتل في اليمن وأنه يقود المعارك وأن هناك نقلاً عن إحدى الصحف العربية التي قرأت فيها قبل أيام خبراً مضحكاً مفاده أن خمسين شهيداً لـ«حزب الله» استشهدوا في اليمن وأن «حزب الله» يحاول إخفاء الأمر وهو مربك في كيفية دفنهم. نحن نقدر أن نخبئ شهداء! لعلنا نحن من أهم حركات المقاومة في الدنيا التي تعلن شهداءها وتفتخر بشهدائها، وشفافة في الموضوع شهدائها ومعنية أن تأتي لعائلة الشهيد وتقدم لها تقريراً تفصيلياً عن مكان استشهاد ابنها، لأن لهذا الإنسان حرمة وكرامة. عندما نصل إلى مستوى نحن متهمون فيه بالدعم والتأييد والتسليح والتدريب وقيادة العمليات إلى حد المشاركة وسقوط شهداء من الحزب، فالذي يتهمنا بهذه الطريقة هل تتوقع مني أن أذهب وأعرض وساطة في اليمن! هناك أناس لأنهم لا يملكون أي دليل ويريدون أن يزجوا بـ«حزب الله» في الموضوع يأتون ويقولون لك أن المقاتلين الحوثيين يستفيدون من تكتيكات «حزب الله» في القتال، هذا ليس ذنبنا، لأن المقاومة في لبنان قدمت مدرسة في القتال، يمكن أن يستفيدوا منها باليمن، ويمكن أن يستفيدوا منها بأميركا اللاتينية، ويمكن أن يتعلمها الإسرائيلي ويستفيد منها أيضاً، لكن هذا ليس إدانة لنا، هذا إدانة لكل الذين لا يستفيدون من مدرستنا في القتال لتحرير أرضهم واستعادة المقدسات على سبيل المثال.

ما يجري في اليمن نحن دعونا إلى وقف القتال، والآن أنا أجدد

دعوة لوقف القتال. وتحدثنا في الوثيقة عن المدرسة التي سوف تقلل الخلافات وتزيد التواصل وتحاصر النزاع، فنحن لسنا من دعاة توسيع النزاع، نحن من دعاة وقف القتال سواء داخل اليمن أو بين السعودية والحوثيين في اليمن، وأن يبادر الجميع إلى التعاون وإلى بذل الجهود من أجل وقف هذا النزف الذي يخسر الناس فيه جميعاً، وليس المطلوب أن نصب الزيت على النار. هذا هو موقفنا، ومع ذلك أحب أن أعلن وأقول: إذا أحد ما يعتقد أننا نستطيع أن نفعل شيئاً في اليمن فنعتبر أن هذا من واجباتنا وسنباشر العمل على هذا الصعيد، ولكن المقدمات والمعطيات وظروف الموضوع وتعقيداته لم توصلنا نحن كـ«حزب الله» إلى هذه النتيجة.

المؤلف في سطور

فايز قزي، من مواليد الجية ـ الشوف سنة ١٩٣٩.

- رئيس اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية من سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢.
- محام في نقابة المحامين ـ بيروت منذ سنة ١٩٦٢.
- انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي سنة ١٩٥٦ واستقال سنة ١٩٦٢.
- ترشح للانتخابات النيابية سنة ١٩٧٢ مع كمال جنبلاط على لائحة جبهة النضال الوطني في الشوف، وخسر في وجه الرئيس كميل شمعون.
- نشرت له مقالات عديدة في الصحف اللبنانية.

صدر له:

- **قراءة سياسية لحزب الله**، من حسن نصرالله إلى ميشال عون، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- **من ميشيل عفلق إلى ميشال عون، تجارب في علاقة مستحيلة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط١ (٢٠٠٣)، ط٢ (٢٠١٠).

فهرس الأعلام

د

ر

ز

س

ش

ص

ط

ع

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

فهرس الأماكن



أقنعة لبنانية لولاية إيرانية

فايز قزي

يؤمّلنا هذا «الخريف العربي بربيع» ينهي آلام الماضي القريب واغتصابات: إيران الفارسية لعربستان والجزر الثلاث، وتركيا العثمانية للاسكندرون، وإسرائيل الصهيونية لفلسطين، إحتلالات عنصرية مُتشيعة ومُتسننة ومُتهودة لبلاد العرب.

أما في لبنان، فما كاد جيش الوصاية «والانتداب» الفرنسي ينسحب منه حتى دخل جيش الاحتلال الإسرائيلي تحت مظلة التصدي للمقاومة الفلسطينية ومنظماتها العسكرية ليخرج من سنة 2000 بعد أن «تعايش» مع «وجود» الجيش السوري المحتل منذ 1976 إلى أن طُرِدَ «مختاراً» سنة 2005.

وتسللت أفواج الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان سنة 1982 في تشكيلة عسكرية سرية اسمها حزب الله، لتشيع أفواجاً منه إلى الولي الفقيه ورأيه ومشورته وقراره وأمرته وولائه وطاعته باستغلال الأقنعة اللبنانية والقومية والإسلامية لتحجب كلياً الوجه القانوني والدستوري لقوات الاحتلال العسكرية التابعة للجمهورية الإيرانية.

مهمة هذا الكتاب المساهمة النقدية بكشف الأقنعة، ومساعدة القارئ على اكتشاف الوجه الحقيقي لهذا الاحتلال العسكري الأخير، والخروج من هذا الخريف إلى حركة تصحيحية غايتها حماية الإنسان المشرقي خاصة من استمرار استغلال الدعوات الدينية في مشاريع الأولياء والأئمة المُصرّين على وراثة الأنبياء والمرسلين.

أنا لا أدعي أنني نزعت كل الأقنعة، فالكثير منها باق لمن يرغب بالقراءة والاستكشاف، لكني ساهمت بقدر المستطاع، وهذا واجب والتزام لبناني وعربي وإنساني.

ويبقى الرجاء الأهم، ورغم مظاهر القسوة في ما كتبت، أن نرى صحوة شاملة حتى لدى عناصر الحزب ومقاوميه، للانتماء إلى مدرسة «الانسان المواطن» الذي هو أهم من دساتير الأرض وشرائع السماء.

(المؤلف)

